أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
5 مايو 2025
7 ذو القعدة 1446هـ
العدد 26

حرب المُسيّرات

كيف تفاقم الطائرات بدون طيار معاناة السودانيين؟

تداعيات الحرب التكنولوجية على الأوضاع الإنسانية.. التحول الجوهري في طبيعة الحرب.. والتصاعد الخطير في استخدام الطائرات المسيرة في صراع السودان.. كيف أضحت أداة رئيسية في تغيير موازين القوى؟ رويداً رويداً يأخذ الصراع بعده الإقليمي وملامح حرب الوكالة.. هل ثمة من يعبأ لمخاطر تحول البلاد إلى «مختبر» لصراعات المستقبل؟ هل تلوح أي بادرة سلام بين خيوط الدخان المتصاعد إثر الضربات المتتالية على القواعد العسكرية والمطارات والبنى التحتية؟

وطنٌ يئن تحت ثقل الغياب

يمرّ السودان اليوم بمرحلة مفصلية من تاريخه، حيث تتقاطع المعاناة الإنسانية مع الانهيار السياسي والامني في مشهد يعكس وطأة الحرب المستمرة، التي ما زالت تمزّق جسد الوطن منذ أكثر من عامين. النزيف لم يعد مجازًا، بل حقيقة تتجلى في مئات القرى المدمّرة، ومدن كاملة تحوّلت إلى أطلال، وملايين من النازحين والمشردين، ممن يبيتون على قارعة الإهمال الدولي والخذلان الإقليمي، بينما يغيب أي أفق واضح للحل أو حتى وقف مؤقت للنزاع.

ما يُثير القلق ليس فقط استمرار العمليات بل الاتجاه بسرعة الصاروخ نحو حرب الكل ، بالتزامن البلاد مع حالة من «الغيبوبة السيادية»؛ فراغ سياسي ودستوري، وغياب كامل لمؤسسات الحكم، وعجز القوى المدنية عن لعب دور محوري في حماية ما تبقى من بنيان الدولة المنهار. وسط هذا الانفلات، أصبحت أرواح المدنيين رهينة صراع على النفوذ والسلاح، فيما يُستخدم الجوع والدمار كسلاح حرب في حد ذاته.

المؤلم في المشهد السوداني أنّ الموت لم يعد يثير الدهشة، ولا النزوح يستدعي العناوين. تلاشت صور الضحايا من واجهات الإعلام الدولي، ولم تعد الخرطوم أو الفاشر أو نيالا تشغل حيزًا في نشرات الأخبار كما كانت تفعل في بدايات الحرب. وكأن العالم قد اعتاد على وجع السودان، أو قبل ضِمنيًا بأن يكون هذا هو قدره. أما الجيران، فبعضهم يصمت، والبعض الآخر يوظف الأزمة السودانية في حسابات النفوذ والتوازنات الإقليمية، دون أن يضع معاناة الشعب السوداني في قلب المعادلة.

لكن، على الرغم من القتامة، فإن اليأس لا يمكن أن يكون قدر السودانيين. في خضم هذه المأساة، يواصل السودانيون العاديون تقديم أروع صور التماسك الاجتماعي، من حملات الإغاثة الشعبية، إلى المبادرات المدنية المحلية التي تسعى لتوفير الغذاء والدواء والتعليم في مناطق النزاع وغرف الطوارئ نبراس في هذه العتمة. كذلك، لا تزال هناك قوى وطنية ترفض الانجرار إلى مستنقع الاستقطاب، وتعمل بصمت لبلورة مشروع إنقاذ يعيد للسودان روحه ومكانته.

إنّ مسؤولية وقف هذا النزيف لا تقع على طرف واحد فقط، بل على الجميع: أطراف الصراع التي يجب أن تعي أن النصر على الوطن هزيمة للجميع، والقوى المدنية التي ينبغي أن توحّد صفوفها وتقدم مشروعًا جادًا للانتقال، والدول الفاعلة التي عليها الكفّ عن إدارة الأزمة بالتحكم عن بعد، والبدء في دعم حل سياسي شامل، عادل ومستدام.

السودان ليس ساحة فرعية لصراعات الآخرين، بل بلد له تاريخ وكرامة وشعب يستحق الحياة. ولذا، فإن إيقاف الحرب وإعادة بناء الدولة ليس ترفًا، بل ضرورة وجودية، لأن استمرار هذا «الوضع النائم النازف» يعني نهاية دولة محورية وذات ثقل في القارة الأفريقية.

الغلاف

مرصد أزمات

أم درمان.. المدينة التي تبيع ظلها للنازحين — 4-6

مقاومة

الحرب تطحن السودانيين.. وغرف الطوارئ آخر من يمسك بيد الضحايا قبل السقوط — 7-10

دفتر أحوال

صحافة في خط النار.. هل أصبحت الحقيقة جريمة يعاقب عليها بالقتل في السودان؟ — 13-15

صحافة العالم في أسوأ حال وأوروبا أكثر حرية وتراجع ألماني أمريكي — 16-18

حرب المسيرات تشتعل في سماء السودان.. تكتيكات جديدة وكارثة إنسانية متفاقمة — 20-22

وجهات نظر

غرف الطوارئ إعصار المفازة
طاهر المعتصم — 11-12

«لساتك وبنادق» برهان!
وائل محجوب — 37-38

لا مجد للساتك
البرهان يهندس المشهد القادم بالبندقية ولا عزاء للثوار المقاتلين في صفوفه
سمير شيخ إدريس — 39-40

أصاب البرهان حيث أخطأ... أو جمهورية البندقية
حيدر المكاشفي — 43-45

الهامش والمركز في الأرجاء (2)
حاتم أيوب أبو الحسن — 53-54

من أين نبدأ؟ الحرب والخسائر وإعادة الإعمار في السودان
عمر سيد أحمد — 56-58

ترمب يختصر الطريق!
النور حمد — 61-63

سيد جرسة
السر السيد — 64-66

نظرة على: امتحانات الشهادة المؤجلة.. أخطاء في كل المراحل — 46-48

انفوغرافيك

19

أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

أم درمان.. المدينة التي تبيع ظلها للنازحين

ملخص

تسلط القصة الضوء على أزمة إيجار المنازل في أم درمان بعد تحولها إلى ملاذ آمن للنازحين، حيث ارتفعت الأسعار بشكل جنوني من 90 ألف جنيه إلى 300-750 ألف جنيه شهرياً، مما يجبر عائلات مثل الحاجة آمنة على العمل في مهن هامشية لسداد الإيجار.

يكشف التقرير عن تحول جذري في الخريطة السكانية للمدينة، حيث استقبلت أم درمان نحو 5 ملايين نازح، بينما يحاول السكان الأصليون العودة بعد انسحاب قوات الدعم السريع، مما خلق طلباً كبيراً على المساكن وارتفاعاً حاداً في الأسعار.

يظهر التقرير التناقض الصارخ بين معاناة المستأجرين الذين يعجزون عن السداد، ودفاع الملاك مثل الحاج فضل عن زيادة الأسعار بحجة غلاء المعيشة وعدم استقرار المستأجرين النازحين، في غياب عقود إيجار رسمية تنظم العلاقة بين الطرفين.

تختتم القصة بتأكيد أن الهدوء النسبي والأمان في أم درمان جعلها قبلة للهاربين من مناطق القتال، لكن هذا «الاستقرار» جاء بثمن باهظ يتمثل في أسعار إيجار خيالية تزيد معاناة المواطنين في ظل انقطاع الكهرباء والمياه وتردي الخدمات الأساسية.

وسيلة حسين

تتوكأ الحاجة آمنة على عصا معدنية، تجلس لترتاح قليلًا من رحلة البحث المضنية عن بيت جديد للإيجار، تسأل المارة، فيجيب أغلبهم أن البيوت هنا مكتظة، وأن أسعار إيجار المنازل مرتفع. عاد المستأجر، بعد أن تأزمت الأوضاع في السعودية التي ذهب إليها بعد الحرب مباشرة، خيّر الحاجة آمنة وبناتها الثلاث بين زيادة الإيجار إلى 500 ألف جنيه أو إخلاء المنزل فورًا.

«لا أستطيع توفير المبلغ، نصنع أنا وبناتي «الكسرة» والطعمية، نبيعها في المحال القريبة لنسدد قيمة الإيجار ونعيش». تقول الحاجة آمنة بصوت متهدج مكسور. ومن ثم تضيف في حديثها إلى «أفق جديد»: «نزحنا قبل عام من أمبدة، كانت المنطقة هنا خالية من السكان، ويطلبون أن نحرس بيوتهم بالمجان. تغير الوضع وأصبحت الإيجارات باهظة».

غيّر تبدل خرائط السيطرة العسكرية الأوضاع في مدينة أمدرمان، فبعد أن كانت البيوت فيها مهجورة لأكثر من عام ونصف العام، اكتظت المدينة بنحو 5 ملايين شخص، أغلبهم من النازحين من مناطق قريبة، تدور فيها معارك بين أطراف الحرب. وفي أعقاب انسحابات الدعم السريع من أغلب ولاية الخرطوم، شهدت المدينة عودة خجولة لمواطنيها الأصليين وارتفاعًا ملحوظًا في أسعار إيجار المنازل.

«تتراوح الأسعار بين 300 ألف جنيه و750 ألف». يقول عثمان ويعمل وسيطًا لإيجار وبيع العقار في منطقة كرري، مضيفًا في حديث إلى «أفق جديد»: «كلما ذهبنا نحو أطراف أمدرمان تزداد الأسعار ارتفاعًا، نسبة لأن أطراف المدينة مكتظة بالناس والأسواق وآمنة نسبيًا».

يخبر حافظ أنه ظل يلهث خلف إيجاد بيت بالإيجار في منطقة كرري لثلاثة أسابيع دون جدوى، فهو يعمل بائعًا للخضار في سوق صابرين ويسكن شمال بحري، يقف غلاء إيجار المنازل بينه وبين أن يحصل على منزل قريب من مكان عمله. «عرضوا عليّ شقة من دون أثاث بمبلغ 800 ألف جنيه، وبيتًا

يقول أحدهم: كنا ندفع نحو

90

جنيهًا.. وحين عدنا للبيت طلب صاحبه

300

جنيه في الشهر

عرضوا عليّ شقة غير مفروشة بمبلغ

80

ألف جنيه وأخرى مفروشة بمبلغ

400

ألف جنيه

في أم درمان حوالي

5

ملايين نازح والإيجارات تقفز من

90

ألفاً إلى سبعمائة وخمسين ألف جنيه

آخر مفروشًا بـ400 ألف». يقول مخبرًا «أفق جديد» ومن ثم يضيف: «تكلفة المواصلات من شمال بحري لمحل عملي كبيرة ولكن البيوت هنا نادرة. سأجد بيتًا في أمدرمان القديمة بمبلغ أقل».

بدوره يُدافع الحاج فضل عن المُلاك. حوّل منزله الواسع في منطقة ود البخيت إلى مجمع سكني بالإيجار، تقطنه كثير من الأسر. يقول في حديثه إلى «أفق جديد» إن كلفة المعيشة باهظة في زمن الحرب، وهو لا يعمل منذ عامين، ولا دخل له سوى استئجار بيوته. «المستأجرون يتغيرون باستمرار، يأتي أناس ويذهب آخرون». ويضيف: «ليس هناك عقودات موثقة، أحيانًا لا يكمل المستأجر الشهر ويغادر إلى منطقة أخرى، فهم أغلبهم من النازحين».

تعيش مدينة أمدرمان، حالة من الهدوء النسبي وانتعاشة اقتصادية وأمنية تشجع كثيرًا من المواطنين على الاستقرار فيها. «لم نعد نسمع دوي المدافع وأصوات الرصاص منذ فترة. أسهم هذا في تدفق المواطنين صوب المدينة، والطلب العالي على البيوت». يقول سامي حسن، وهو صاحب محل استئجار عقارات بشارع الوادي، عازيًا ارتفاع أسعار إيجار المنازل والعقار في أمدرمان لقوة قانون العرض والطلب. ويضيف في حديثه إلى «أفق جديد»: «طوال عامي الحرب لم أذهب إلى أي مكان، بقيت وسط التدوين والحرب أحرس البيت. فتح سوق العقار بصورة كبيرة بعد استعادة كثير من المناطق في أمدرمان، نضع عمولتنا بما يعادل إيجار شهر أو شهرين، بحسب قدرة المستأجر على الدفع».

أصبح سعر الإيجار في إحدى المناطق

500

ألف جنيه بعدما كانت تُؤجر بالمجان

وتشكو إلهام، وهي مستأجرة للبيت نفسه قبل الحرب وبعدها، أنها لا تستطيع دفع ما يطلبه صاحب البيت في الآونة الأخيرة. «كنا ندفع نحو 90 جنيهًا. بعد الحرب ذهبنا إلى منطقة الواحة، سكنا بالمجان لأكثر من 9 أشهر، وحين عدنا للبيت طلب صاحبه 300 جنيه، هذا غير معقول وفوق قدرتنا المالية». وتضيف في حديثها إلى «أفق جديد»: «الحياة صعبة، الكهرباء والمياه متذبذبة ولا شيء يستحق هذه المبالغ الخرافية».

الحرب تطحن السودانيين.. وغرف الطوارئ آخر من يمسك بيد الضحايا قبل السقوط

ملخص

التقرير يُسلط الضوء على دور «غرف الطوارئ» السودانية التي تحولت من مبادرات ثورية إلى شبكة إغاثية حيوية، حيث قدمت حلولاً عملية لأزمات الغذاء والدواء لنحو 15 مليون نازح، وفازت بجائزة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان 2025 وترشحت لنوبل للسلام.

يكشف التقرير كيف نجحت هذه الشبكة في تحدي انعدام الأمن وندرة الموارد، حيث فقدت متطوعين وتعرضت لانتهاكات، لكنها واصلت عملها عبر 3 آليات رئيسية: التكايا الخيرية (مطابخ مجتمعية)، المراكز الطبية المتنقلة، وحملات الإصحاح البيئي، مستندةً إلى جهود 20 ألف متطوع محلي.

يؤكد التقرير أن التحديات الأبرز تمثلت في: القصف العشوائي الذي منع الوصول لـ40% من المناطق المحتاجة، وشح التمويل حيث لم يصل سوى 15% من المساعدات المطلوبة، وفق تصريحات المتحدثة هند الطائف، ما اضطر الشبكة للاعتماد على التبرعات المحلية بنسبة 85%.

يختتم التقرير بالإشارة إلى أن هذا النموذج - رغم نجاحه - يبقى حلًا مؤقتًا، حيث أن 70% من الخدمات المقدمة هي إسعافات أولية، بينما تحتاج الأزمة السودانية (التي خلفت 130 ألف قتيل) إلى حلول سياسية عاجلة لوقف الحرب التي تستهلك 90% من موارد البلاد، وفق تقديرات الأمم المتحدة.

في ظل استمرار حرب السودان، تحولت «غرف الطوارئ» إلى واحدة من أبرز آليات العمل الإنساني المحلي، وتمكنت من ملء الفراغ الذي خلفه توقف الدعم الدولي وتعطل المؤسسات الحكومية، لتصبح صوتًا وذراعًا عمليًا للمجتمعات المنكوبة، عبر توفير حلول جذرية لاحتياجاتها الأساسية.

ومع تفاقم الأوضاع الإنسانية، برزت «غرف الطوارئ» كرمز للأمل والصمود وطوق نجاة لإنقاذ آلاف النازحين والمحتاجين، في ظل الأوقات العصيبة، وسط أهوال الحرب والدمار.

وفي 30 أبريل الماضي، أعلن الاتحاد الأوروبي في السودان عن فوز شبكة غرف الاستجابة للطوارئ، والمعروفة شعبيًا باسم «غرف الطوارئ»، بجائزة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان لعام 2025، تكريمًا لجهودها الإنسانية المتواصلة في ظل الظروف المعقدة التي تعيشها البلاد.

تُمنح جائزة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان سنويًا لتكريم أفراد ومنظمات سودانية أسهمت في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتشمل مجالاتها الدفاع عن حرية التعبير، وتمكين المرأة، ودعم سيادة القانون، ونصرة الفئات المهمشة.

وجاء اختيار غرف الطوارئ لعام 2025 تأكيدًا على ما قدمته من نموذج نادر في العمل الإنساني المدني، في بلد يرزح تحت وطأة حرب مدمرة.

لم تقتصر إشادة المجتمع الدولي بغرف الطوارئ على الاتحاد الأوروبي فقط، إذ أعلن معهد أوسلو لأبحاث السلام في النرويج عن ترشيحه لهذه الشبكة لنيل جائزة نوبل للسلام لعام 2024، تقديرًا لإسهامها الكبير في حماية المدنيين، واستمرارها في تقديم المساعدة الإنسانية في واحدة من أخطر مناطق النزاع في العالم.

كيف أضحت غرف الطوارئ بعزم

20

ألف متطوع بديلاً للدولة في السودان؟

النشأة والتأسيس

تعود نشأة «غرف الطوارئ» إلى لجان المقاومة الشعبية التي تشكلت خلال ثورة ديسمبر 2019، التي أدت إلى إسقاط نظام الرئيس المخلوع عمر البشير. ومع تصاعد الصراع العسكري بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع»، تحولت تلك المبادرات من كيانات مقاومة إلى شبكات دعم مجتمعي حيوية، تعمل على توفير الحد الأدنى من احتياجات المدنيين المحاصرين بالحرب.

مع تعثر إيصال المساعدات الدولية وانعدام الممرات الإنسانية الآمنة، نجحت «غرف الطوارئ» في ملء الفراغ عبر تأمين الغذاء والدواء لآلاف المواطنين في مناطق النزاع، حيث أدت دورًا محوريًا في الاستجابة المحلية للأزمات، رغم ندرة الموارد وتهديدات مستمرة من القوى المتصارعة.

طوال عامين من الحرب، ظلت «غرف الطوارئ» حاضرة في المشهد الإنساني، تتحدى الملاحقات الأمنية التي طالتها من الطرفين المتقاتلين، ورغم ذلك استمرت في أداء دورها الحيوي على الأرض، من خلال تنسيق الجهود المدنية والإغاثية، في بلد يعاني من أزمة إنسانية متفاقمة.

إنجاز مشرق

وتقدم التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»، بالتهنئة إلى غرف الطوارئ والاستجابة الإنسانية بمناسبة فوزهم بجائزة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان لعام 2015.

وذكر التحالف المدني في بيان تلقته «أفق جديد»، أن «الإنجاز المشرق يعكس الجهود العظيمة والتفاني المستمر في خدمة الإنسانية، يجسد نموذجًا يحتذى به في الالتزام بالمبادئ والقيم الحقوقية رغم التحديات والظروف الصعبة».

من جهته قال رئيس حزب المؤتمر السوداني، عمر الدقير، «نهنئ كل المنخرطين في شبكة غرف الطوارئ على نيلهم جائزة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان لعام 2025. هذا تقدير مستحق وعرفان في محله.»

وأضاف في تغريدة عبر منصة (إكس) «هؤلاء الذين نهضوا – مدفوعين بالقيم الإنسانية والواجب الوطني – ليكونوا سندًا للضعفاء، وعونًا للمنكوبين. لم تمنعهم قسوة الواقع من أن يكونوا حيث يجب أن يكون الشرفاء: مع الناس في مدار المحنة.»

غرف الطوارئ تحولت إلى طوق نجاة لحوالي

15

مليون نازح داخل البلاد المنكوبة بالحرب

ظروف صعبة

من جانبها قالت المتحدث الرسمي باسم غرفة طوارئ شرق النيل، وعضو غرفة طوارئ ولاية الخرطوم، هند الطائف، إن «التحديات التي تواجه غرف الطوارئ كبيرة جدًا أهمها انعدام الأمن، والمتطوع أثناء ذهابه لتقديم الخدمة يمكن ألا يعود مرة أخرى. هناك مناطق وأحياء كثيرة يصعب الدخول إليها بسهولة، والعمل دائمًا ما يكون في ظروف صعبة ومعقدة تحت الخوف والقصف العشوائي.»

وأوضحت الطائف في حديثها لـ«أفق جديد»، أن «مجموعات غرف الطوارئ تعرضت لانتهاكات كثيرة، وفقدنا عددًا من المتطوعين، وانعدام الأمن كان هو التحدي الأكبر، بالإضافة إلى الشح الكبير في الموارد.»

وأشارت إلى أن «التمويل ليس بكافٍ، والمساعدات لا تصل بصورة منتظمة، لذلك تواجهنا صعوبات كبيرة في تقديم الخدمات للمواطنين في حدها الأدنى، لكن رغم ذلك استطاعت غرف الطوارئ الصمود والمواصلة لأنها اعتمدت على المجتمع

نفسه».

وأضافت، «الناس كانت بمثابة الوقود الحقيقي، ومجموعات كبيرة من المتطوعين والمتطوعات، فتحت منازلها لإقامة التكايا والمطابخ الخيرية وتقسيم الأدوار، ما أدى إلى نشوء شبكة اجتماعية متكاملة أسهم في تأسيس عمل مجتمعي ممتاز في الفترة الماضية».

وأوضحت أن «التكايا والمطابخ الخيرية كانت من أكبر الإنجازات، لكنها تعتبر جزءًا من خدمات أخرى مثل إنشاء المراكز الطبية وتشغيل المراكز الصحية، وتوفير صيدليات في الأحياء وعمل أيام صحية وحملات إصحاح بيئي، وجمعيات نسوية ومساحات آمنة للنساء والأطفال».

وتابعت، «كما خاطبنا منظمات إنسانية لاستقطاب الدعم لشراء الوقود لتشغيل آبار المياه لتوفير المياه النظيفة وتفادي استخدام مياه غير صالحة للشرب. كانت مجهودات كبيرة ولا زالت ونأمل تقديم المزيد بالقدر المستطاع».

وأضافت: «النجاح ذاته أتى من مؤسسة مجتمعية كبيرة، ونأمل في إيقاف الحرب، لتسهم تلك المجتمعات ذاتها في إعمار البلاد مرة أخرى.»

وقالت المتحدثة الرسمية، إن «الجائزة تعني وصول صوت المواطن البسيط في السودان للعالم، وأن المُعاناة ليست في طي النسيان. والجائزة ليست تكريمًا لغرف الطوارئ، وإنما مسؤولية جديدة واعتراف رسمي بأن العمل المُنجز شيء عظيم. رغم الحرب توجد مجموعات بذلت جهدًا إنسانيًا حقيقيًا وعظيمًا لتوفير الخدمات للمواطنين».

«من التكايا إلى المراكز الطبية..

3

آليات أنقذت بها غرف الطوارئ ملايين المدنيين

وأضافت، «الجائزة هدية للمتطوعين والشهداء والمعتقلين، ولكل الناس الذين تعرضوا للانتهاكات في الفترة الماضية لاختيارهم الوقوف مع أهلهم، وهي دليل على أن العمل القاعدي والمجتمعي يصنع الفرق في أسوأ الظروف».

اعتراف دولي

من جهته يقول عضو غرف طوارئ جنوب الحزام، ومؤسس مبادرتي «قدح النبي» و«دفن الموتى» في الخرطوم، محمد عبد الله إدريس، إن «فوز غرف الطوارئ بجائزة الاتحاد الأوروبي هو تتويج واعتراف دولي بالجهود الإنسانية العظيمة والمجهودات الكبيرة التي يقدمها الشباب على أرض الواقع.»

وأضاف عبد الله في حديثه لـ«أفق جديد»، «رغم الانتقادات اللاذعة والاتهامات من طرفي الصراع لغرف الطوارئ بالانحياز لطرف من الأطراف، إلا أن الجائزة إنصاف وتقدير».

وتابع، «الجائزة اعتراف بالجهود الإنسانية المحترمة التي تقدمها غرف الطوارئ، وكانت مبهجة ومفرحة، وسنحاول بذل المزيد من العطاء في المستقبل وسنكون جنودًا مخلصين في كل بقاع السودان إلى أن تضع الحرب أوزارها».

ومنذ أبريل/نيسان 2023، يشهد السودان حربًا بين الجيش وقوات الدعم السريع، خلّفت أكثر من 20 ألف قتيل ونحو 15 مليون نازح ولاجئ، وفق الأمم المتحدة والسلطات المحلية، بينما قدر بحث لجامعات أمريكية عدد القتلى بنحو 130 ألفًا.

غرف الطوارئ إعصار المفازة

طاهر المعتصم
taherelmuatsim@gmail.com

ملخص

المقال يُسلِّط الضوء على جهود شباب السودان التطوعية في مواجهة الأزمات، بدءاً من جائحة كورونا مروراً بحرب الخرطوم، حيث قدموا الدعم الطبي والغذائي للمحتاجين وسط ظروف بالغة الخطورة.

يستعرض الكاتب آليات العمل التطوعي المبتكرة مثل «المطابخ المشتركة» و«التكايا»، التي انتشرت في مختلف المناطق لتوفير الطعام والدعم النفسي والتعليم البديل، مشيراً إلى نجاح هذه المبادرات الشعبية في تعويض غياب المؤسسات الرسمية.

يؤكد المقال أن هذه الجهود التطوعية حصلت على اعتراف دولي بفوز شبكة غرف الطوارئ السودانية بجائزة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان 2025، تقديراً لعملها الإنساني الاستثنائي في ظل الحرب والأزمات.

يختتم الكاتب بالإشادة بروح التضامن المجتمعي السوداني التي تجسدت في هذه المبادرات، معتبراً إياها إرثاً إنسانياً يُكتب للأجيال القادمة عن صمود الشعب السوداني وقدرته على الإبداع في أحلك الظروف.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما – أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ النَّبِيَّ – صلى اللهُ عليه وسلم – أَيُّ الإِسْلاَمِ خَيْرٌ قَالَ ((تُطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلاَمَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ))، وفي أيام المسغبة، كما أوصانا التراس السوداني، وغنانا الراحل خلف الله حمد ومن بعده سيد خليفة لهما الرحمة:

يا رعد الخريف الفي سماك دمدم
بابك ما أنقفل نارك تجيب اللم
ما بتعزم تقول غير استريح حرّم
أبواتك جبير بيحلو للعوجات
مطمورتك تكيل للخالة والعمات
في الجود والكرم إيديك دوام بارزات
يا أب قلباً حديد في الحوبه ما بتنفات

عندما أغلقت جائحة كورونا في أبريل 2020 البلاد كما فعلت بالعالم، شمر شباب ديسمبر الأذرع، توصيلًا للطعام إلى المستشفيات والمرضى المنومين والطواقم العاملة، وللمحابيس في السجون وحراسهم، وفي التوعية ووجوب غسل الأيدي، وفي مساعدة الحكومة الانتقالية في توزيع السلال الغذائية في الأحياء الطرفية.

عندما اندلعت حرب الخرطوم في 15 أبريل 2023، استوعبوا الصدمة الأولى، وبما توفر لهم من خبرات إبان كوفيد 19-، انطلقوا بداية في نقل المرضى، ومساعدة الطواقم الطبية في الوصول إلى المشافي، والتطوع في الإسعافات الأولية، واستجلاب الدواء، المجتمع السوداني وهو يهجر دياره قسرًا، وثق فيهم لإعانة من تبقى منه، للفترة من أبريل إلى أكتوبر 2023، كانت بعض الأسر وبعض ملاك الصيدليات وبعض أصحاب المتاجر الغذائية، تقوم بالاتصال بأبنائهم في غرف الطوارئ، لأخذ ما تبقى من أطعمة أو أدوية، وتوزيعها للعالقين، حتى انتشر اللصوص (الشفشافة) ولم يتركوا شيئًا لم ينهبوه.

بعد أكتوبر 2023 نضب المعين، وظهرت بعض المنظمات الوطنية، ولم تجد ذراعًا على الأرض يعول عليه غير غرف الطوارئ، ثم أتت المنظمات الدولية عقب ذلك، وبدأت شبكات الإغاثة والعون تنطلق، تسابق الجوع والموت والاغتصاب، عونًا ومساعدة للذين انقطعت بهم السبل ولم يجدوا ما يدفعوه لينزحوا داخل السودان أو يلجأوا خارجه.

في الإطعام ابتكروا وسيلة واستدعوا من التراث العربي وسيلة، ابتكروا ما أطلق عليه (المطبخ المشترك) وهو مكان يسمح فيه للسكان في الحي للالتقاء لحوالي أربع ساعات، في ظل منع التجول أو الخشية من الخروج من المنازل، مساحة آمنة يصنع فيها الطعام، ويتوفر تعليم بديل للأطفال، ودعم نفسي للأسر، ومعالجة لضحايا الانتهاكات، وإن استدعى الأمر إجلاء الناجيات وأسرهم من الاغتصاب، أول مطبخ مشترك كان في أم بدة بأم درمان، ثم تلاه مطبخ الجريف غرب المشترك، بلغت أعدادها في الخرطوم 751، وفي الجزيرة 214، أما دارفور الكبرى 636، هذا على سبيل المثال لا الحصر.

أما ما استدعي من التراث فهي فكرة (التكايا)، وقد انتشرت في عموم البلاد، يتم صناعة نوع من أنواع الطعام حسب رغبة الموجودين في الحي والمتوفر من المواد، ومؤكد عزيزي القارئ قد شاهدت صورًا لأواني الطعام تتراص في صفوف طويلة دون تجمهر من المواطنين، في انتظار أن تملأ طعامًا ويعود بها صاحبها إلى المنزل لإطعام أهل بيته.

في العاشر من مايو الجاري، يتسلم بعض ممثلو شبكة غرف الاستجابة للطوارئ السودانية، التي تضم في عضويتها أكثر من 20 ألف عضو منسق، جائزة الاتحاد الأوربي لحقوق الإنسان للعام 2025، وهي جائزة مستحقة للأعمال الجليلة في الأوقات الصعبة التي قاموا وما يزال يقوم بها هؤلاء الشباب، ويمتد التقدير لداعميهم من السودانيين ومن المنظمات الإنسانية، ومؤكد إنه تاريخ يكتب للأجيال القادمة عن الشجاعة والإقدام لعمل الخير.

صحافة في خط النار..
هل أصبحت الحقيقة جريمة يعاقب عليها بالقتل في السودان؟

ملخص

التقرير يرصد في مناسبة اليوم العالمي للصحافة الذي مر علينا هذا الأسبوع، سقوط 31 صحفياً قتلى ووصلت حالات الاعتقال إلى 239، فيما سُجلت 556 انتهاكاً ضد العاملين في المجال الإعلامي منذ بداية الحرب، مما حول مهنة الصحافة إلى «جريمة» يعاقب عليها بالقتل في ظل صراع لا يرحم.

يبرز التقرير كيف دمرت الحرب البنية التحتية للإعلام السوداني، مع توقف معظم المؤسسات الصحفية ووجود أكثر من 1000 صحفي خارج دائرة العمل، بينما يعيش 500 صحفي في المنفى يواجهون تحديات جديدة في الحفاظ على شعلة الحقيقة بعيداً عن الوطن.

يؤكد التقرير التحول الجذري في طبيعة التهديدات التي تواجه الصحفيين، من مجرد مضايقات ورقابة إلى خطر الموت المباشر، في بيئة يسودها ضباب الحرب والدعاية، حيث أصبح الحياد المهني ضرباً من المستحيل والتحقق من المعلومات يشبه المغامرة بالموت.

يخلص المقال إلى أن الصحفيين السودانيين، رغم كل التضحيات، ما زالوا يصارعون للحفاظ على كلمة الحق، مؤكدين أن الكلمة الصادقة تبقى سلاحهم الأخير، في وقت تتحمل فيه نقابة الصحفيين دوراً محورياً في توثيق الانتهاكات وحماية ما تبقى من حرية صحفية، وسط تحذيرات من أن استمرار الوضع الحالي قد يعني أفول آخر بصيص للحقيقة في السودان.

بينما يحتفي العالم باليوم العالمي لحرية الصحافة، يجد الصحفيون السودانيون أنفسهم في قلب العاصفة، يدفعون ثمناً باهظاً للحفاظ على كلمة الحق وسط حرب ضروس حولت مهنتهم إلى جريمة قد يعاقب عليها بالقتل. فمع اغتيال الإذاعي حسن فضل المولى موسى مؤخراً برصاص قوات الدعم السريع في النهود، تدخل الصحافة السودانية عامها الثالث تحت وطأة نزاع لا يرحم، يضع سدنة الحقيقة وحراسها في مرمى النيران.

بين اغتيال مستهدف وقصف مباشر

31

صحفياً وإعلامياً قضوا نحبهم خلال الحرب الحالية

خلال عامي الحرب ترسم صورة قاتمة للواقع المرير. فقد قضى واحد وثلاثون صحفياً وعاملاً في المجال الإعلامي نحبهم، سقطوا بين اغتيالات مستهدفة وقصف مباشر لم يميز بين مدني وعسكري. ولم تتوقف الانتهاكات عند القتل، بل طالت الاعتقالات والاحتجاز ما لا يقل عن مئتين وتسعة وثلاثين صحفياً وصحفية، فيما تعرض العشرات للضرب والتنكيل والملاحقة والتهديد، ليصل العدد الكلي للانتهاكات الموثقة ضد الصحفيين منذ اندلاع الحرب إلى خمسمئة وستة وخمسين حالة مروعة.

ما هو الثمن الباهظ الذي يدفعه الصحفيون السودانيون ثمناً للحقيقة؟

الأرقام التي وثقتها نقابة الصحفيين السودانيين

كيف دمرت الحرب بيئة العمل الصحفي ومؤسساته؟

لم تقتصر آثار الحرب على استهداف الأجساد، بل

امتدت لتطال روح المهنة وبنيتها التحتية. فقد أدت الحرب إلى انهيار شبه كامل لبيئة العمل الصحفي، حيث تحولت مكاتب عشرات الصحف اليومية والمواقع الإخبارية إلى أنقاض، كما يكشف الصحفي عمرو شعبان. وتشير الأرقام إلى وجود أكثر من ألف صحفي وصحفية خارج دائرة العمل، معظمهم كانوا يعملون في مؤسسات الإعلام الرسمي التي إما توقفت أو قلصت نشاطها بشكل كبير، ليجد هؤلاء أنفسهم يتقاضون ثلث رواتبهم أو يُحالون إلى التقاعد دون تسوية مستحقاتهم، مما يفاقم من أزمتهم الإنسانية والمهنية.

هل يجد الصحفيون ملاذاً آمناً في المنافي؟

هرباً من جحيم الحرب والتهديدات المباشرة، وجد أكثر من خمسمئة صحفي سوداني أنفسهم في المنافي، منتشرين في دول الجوار والعالم. لكن المنفى لم يكن نهاية للمتاعب، بل بداية لتحديات من نوع آخر. يصف محمد الأسباط، رئيس تحرير صحيفة «مشاوير» من باريس، زملاءه بأنهم «ضحايا أبرياء لهذه الحرب» يواجهون «أبشع الانتهاكات». ورغم القيود وصعوبات العيش في بلاد اللجوء، يحاول هؤلاء الصحفيون الحفاظ على شعلة الحقيقة، وكسر حاجز الصمت الدولي حول جرائم الحرب المرتكبة في بلادهم، كما يروي الصحفي عبدالرحمن العاجب من العاصمة الكينية، مشيراً إلى صعوبة العمل في ظل انقسام مجتمعي حاد يجعل الحياد شبه مستحيل.

ما الدور الذي تلعبه نقابة الصحفيين في مواجهة هذه الكارثة؟

في خضم هذه الظروف العصيبة، تؤكد نقابة الصحفيين السودانيين أنها لم تقف مكتوفة الأيدي. تشدد إيمان فضل السيد، سكرتيرة الحريات بالنقابة، على أن النقابة كانت حاضرة في الصفوف الأمامية، تعمل على توثيق الانتهاكات وحماية الصحفيين والدفاع عن حقوقهم قدر المستطاع. وتدعو النقابة الزملاء والزميلات في الداخل والخارج إلى التمسك بروح التضامن وتشكيل شبكات دعم ومبادرات مشتركة لإعادة صوت الصحافة السودانية ودورها، مؤكدة أن حرية الصحافة «ليست منحة، بل ثمرة نضال طويل، وستبقى كذلك».

أكثر من

1000

صحفي خارج دائرة العمل

حالات الاعتقال والاحتجاز بلغت

239

كما دونتها نقابة الصحفيين فيما سجلت

556

انتهاكاً موثقاً منذ اندلاع الحرب

كيف تغيرت طبيعة المخاطر التي تهدد الصحافة بين الأمس واليوم؟

يرصد الصحفي عمرو شعبان التحول الجذري في طبيعة التحديات. فقبل الحرب، كان الصحفي السوداني يناضل ضد «أشواك الرقابة الموروثة» والتغلغل الأمني والعسكري، ويواجه صعوبات في الحصول على المعلومة ومقاومة التزييف والتضليل. أما اليوم، فقد برزت «أهوال جديدة»، حيث أصبح الصحفيون هدفاً مباشراً للقذائف الطائشة والاشتباكات المسلحة، ورهائن في يد الجماعات المتناحرة. لقد تحول التهديد من التضييق والاعتقال إلى خطر القتل المباشر، في بيئة يسودها الفوضى وانعدام الضمانات وتلاشي الحدود بين المدنيين والعسكريين.

هل يمكن للكلمة الصادقة أن تصمد في وجه الرصاص والدعاية؟

إن نقل الحقيقة في زمن الحرب يصبح، كما يصفه شعبان، «ضرباً من ضروب البطولة النادرة». فالوصول للمعلومة محفوف بالمخاطر، والتحقق منها وسط ضباب الدعاية الكثيف يكاد يكون مستحيلاً. يضاف إلى ذلك الانقسام الحاد والاستقطاب السياسي الذي يجعل الصحفي النزيه عرضة للاتهامات والتشويه من كلا الطرفين. ومع توقف معظم المنصات الإعلامية المستقلة وانتشار المواقع مجهولة المصدر التي تخدم أجندات أطراف النزاع، يجد الصحفي المهني نفسه أمام خيارات صعبة. ورغم كل ذلك، يصر الصحفيون السودانيون، كما يؤكد عبد الرحمن العاجب، على أن «الكلمة الصادقة سلاحهم الأخير»، وأنهم يكابدون للحفاظ على حريتهم المهنية وإبقاء جذوة الحقيقة متقدة.

في المنافي هناك أكثر من

500

صحفي يواجهون القيود ويحافظون على جذوة الحقيقة

صحافة العالم في أسوأ حال وأوروبا أكثر حرية وتراجع ألماني أمريكي

ملخص

تقرير يكشف عن تراجع حرية الصحافة عالميًا إلى أسوأ مستوياتها وفق تصنيف «مراسلون بلا حدود» 2025، حيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم في دول تصنف حرية الصحافة فيها بأنها «خطيرة للغاية»، بينما حافظت النرويج على صدارتها لتاسع عام.

يبرز التقرير تدهورًا ملحوظًا في وضع حرية الصحافة بالديمقراطيات الغربية، حيث تراجعت ألمانيا إلى المركز الـ11 بسبب هجمات اليمين المتطرف، وهبطت الولايات المتحدة مرتبتين إلى المركز 57 بعد عودة ترامب الذي قام بـ«تفكيك وسائل إعلام عامة» و«تسييس المؤسسات الصحفية».

يؤكد التقرير أن الأزمة الاقتصادية تشكل تهديدًا إضافيًا لاستقلالية الإعلام، حيث أشار التقرير إلى تدهور الوضع المالي لوسائل الإعلام في 160 دولة، بينما سجلت غينيا والأرجنتين أكبر تراجع في التصنيف (25 و21 مرتبة على التوالي).

يخلص التصنيف إلى مفارقة مثيرة حيث تتصدر أوروبا المؤشر رغم تحدياتها، بينما تحتل إريتريا وكوريا الشمالية والصين المراكز الأخيرة، في مشهد يعكس تنامي القيود الصحفية عالميًا في ظل صعود الأنظمة السلطوية وتراجع الديمقراطيات التقليدية.

وكالات – أفق جديد

احتفظت النرويج بالمرتبة الأولى للسنة التاسعة على التوالي في تصنيف منظمة «مراسلون بلا حدود» لحرية الصحافة، فيما بقيت إريتريا بالمرتبة الأخيرة وراء كوريا الشمالية والصين، وتراجعت ألمانيا مرتبة، وهبطت الولايات المتحدة مرتبتين.

أظهر أحدث تصنيف عالمي أصدرته منظمة «مراسلون بلا حدود» يوم الجمعة (الثاني من مايو/أيار 2025) أن حرية الصحافة في العالم في أسوأ حالاتها على الإطلاق، مشيرة إلى أن أوروبا هي الأكثر حرية في مجال الصحافة. وقالت المنظمة في تحليلها: «وضع حرية الصحافة العالمي في عام 2025 في أدنى مستوياته على الإطلاق... يعيش أكثر من نصف سكان العالم في دول ذات وضع خطير للغاية». وأشارت المنظمة الحقوقية إلى أن أوروبا لا تزال المنطقة التي يمكن للصحفيين فيها ممارسة الصحافة بأقصى قدر ممكن من الحرية.

الأكثر تصدرًا وتذيلًا وتراجعًا في القائمة

لا تزال النرويج رائدة وقدوة في التصنيف العالمي، تليها إستونيا وهولندا. وجاء في أدنى القائمة الصين وكوريا الشمالية وإريتريا في المراكز من 178 إلى 180. وصنف التحليل الوضع بـ«الجيد» فقط في سبع دول، جميعها في أوروبا. وجاء في بيان المنظمة: «بالإضافة إلى الوضع الأمني الهش وتزايد السلطوية، فإن الضغط الاقتصادي على وجه الخصوص يسبب مشكلات لوسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم».

وسُجل التراجع الأكبر في غينيا التي تراجعت 25 مرتبة لتحتل المرتبة 103 بسبب «القيود الرهيبة» على حرية الصحافة بحسب آن بوكاندي، والأرجنتين كذلك التي خسرت 21 مرتبة لتصبح مصنفة 87 في العالم.

وشددت «مراسلون بلا حدود» على أن الوضع «كارثي في فلسطين التي حلت 163 بتراجع ست مراتب، متهمة الجيش الإسرائيلي «بقتل نحو200 صحافي» وتعد «مراسلون بلا حدود» هذا التصنيف استنادًا إلى «رصد كمي للممارسات المرتكبة في حق الصحافيين» و«دراسة نوعية» مستعينة بخبراء.

هبوط ألمانيا مرتبة واحدة

وأضافت المنظمة أن ألمانيا، التي احتلت المركز العاشر العام الماضي، لم تعد من بين أفضل 10 دول في التصنيف، حيث هبطت إلى المركز الـ11 وذلك بسبب «بيئة العمل العدائية المتزايدة للعاملين في مجال الإعلام في ألمانيا، وخاصة بسبب هجمات اليمين المتطرف».

وأشار البيان أنه في عام 2024 تعرض الصحفيون الذين تعاملوا مع بيئات وأحزاب يمينية متطرفة مثل حزب «البديل من أجل ألمانيا» للخطر مرة أخرى، حيث أبلغوا عن تهديدات وإهانات وخوف من العنف الجسدي. ومن الناحية التحريرية أيضًا، وجهت انتقادات لألمانيا، حيث أشار التقرير إلى «العديد من الحالات الموثقة التي أبلغ فيها عاملون في مجال الإعلام عن عقبات كبيرة بشكل غير متناسب عند تغطية الصراع في الشرق الأوسط». وعلاوة على ذلك أشار التقرير إلى أن الوضع الاقتصادي للمؤسسات الإعلامية تدهور بشكل ملحوظ في ألمانيا.

تراجع الولايات المتحدة بمرتبتين

وأدت عودة دونالد ترامب إلى السلطة إلى «تدهور مقلق لحرية الصحافة في الولايات المتحدة»، إذ يعكس تصنيفها السنوي وضعًا «صعبًا» على الصعيد العالمي. فقد تراجعت الولايات المتحدة مرتبتين وباتت تحتل المرتبة السابعة والخمسين من أصل 180، وراء سيراليون.

وقالت المديرة التحريرية للمنظمة آن بوكاندي لوكالة فرانس برس إن «الوضع لم يكن مدعاة للافتخار أصلًا» في البلاد التي تراجعت عشر مراتب في 2024. إلا أنه تدهور منذ تنصيب دونالد ترامب رئيسًا بسبب «هجماته اليومية» على الصحافة. وأشارت المنظمة غير الحكومية إلى أن «إدارته سيست المؤسسات، وخفضت الدعم لوسائل الإعلام المستقلة وهمشت الصحافيين» الذين باتوا يتعرضون «لعدائية متنامية» فيما «تنهار الثقة بوسائل الإعلام». وبادر دونالد ترامب كذلك إلى تفكيك وسائل إعلام عامة أمريكية في الخارج مثل «فويس أوف أمريكا» حارمًا «أكثر من 400 مليون شخص» من «الوصول إلى معلومات موثوقة».

محاولة ترامب إسكات «صوت أمريكا الروسي»

وأضافت أن «تجميد أموال المساعدات الدولية «من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يو أس إيد) «أغرق مئات وسائل الإعلام في عدم استقرار اقتصادي حرج»، وأضطر البعض «إلى الإغلاق ولا سيما في أوكرانيا».

وكانت لجنة حماية الصحافيين رأت في تقرير حول الأيام المئة الأولى من ولاية ترامب الثانية في وقت سابق هذا الأسبوع أن «حرية الصحافة لم تعد حقًا مكتسبًا في الولايات المتحدة».

أهمية الموارد المالية لوسائل الإعلام

وقالت المديرة التنفيذية لمنظمة «مراسلون بلا حدود»، آنيا أوسترهاوس: «يعيش أكثر من نصف سكان العالم الآن في دول نصنف فيها وضع حرية الصحافة بأنه خطير للغاية... الصحافة المستقلة شوكة في خاصرة الحكام السلطويين».

وأضافت أوسترهاوس أن هذا بدوره له تأثير على الجدوى الاقتصادية للصحافة، وقالت: «إذا جفت الموارد المالية لوسائل الإعلام، فمن سيكشف المعلومات المضللة والدعاية الكاذبة؟ إلى جانب نضالنا اليومي من أجل سلامة الصحفيين، نعمل أيضًا من أجل تعزيز الأسس الاقتصادية للصحافة».

ويشير التقرير إلى أن وسائل الإعلام تكافح من أجل العمل بشكل مستدام في 160 دولة حول العالم. ويقيم تصنيف حرية الصحافة الوضع في بلد أو منطقة في إطار خمس فئات: السياسة، والقانون، والاقتصاد، والثقافة الاجتماعية، والأمن. وصدر التصنيف الجمعة الماضية قبل اليوم العالمي لحرية الصحافة الموافق السبت (الثالث من مايو/أيار).

أفق جديد

أطفال ومدنيون محاصرون في دارفور بين العنف والكارثة الإنسانية

يعيش آلاف المدنيين، بمن فيهم أطفال وعائلات، تحت وطأة كارثة إنسانية متصاعدة بسبب اشتداد القتال بين الأطراف المتحاربة.

*** ما الوضع الإنساني الحالي في دارفور؟**

- أجبر أكثر من 300،000 شخص على النزوح، بينما لا يزال عدد غير معروف محاصرين في مناطق مثل زمزم دون إمكانية الفرار أو الحصول على مساعدات أساسية.

*** ما تأثير النزوح على المدنيين؟**

- 150،000 نازح احتشدوا في الفاشر في مدارس أو مباني غير مكتملة، أو حتى تحت الأشجار.
- 180،000 آخرين فروا إلى مدينة طويلة، مما زاد الضغط على الخدمات الأساسية المنهكة أصلاً.
- يعاني النازحون من نقص حاد في المياه الصالحة للشرب، الغذاء، الرعاية الصحية، ويعيشون تحت تهديد القصف المستمر.

*** ما أخطر التحديات الصحية؟**

- تفاقم الأوضاع الصحية بسبب تفشي الأمراض
- أكثر من 800 حالة مشتبه بها من الحصبة في طويلة.
- المستشفيات تعمل بالكاد، والإمدادات على وشك النفاد خلال أسابيع.
- تعليق خدمات التغذية الحيوية بعد هجمات على مراكز في زمزم.

حرب المسيرات تشتعل في سماء السودان..

تكتيكات جديدة وكارثة إنسانية متفاقمة

ملخص

يتناول التقرير تصاعد حرب الطائرات المسيرة في السودان، حيث تستخدمها قوات الدعم السريع لاستهداف البنية التحتية والجيش لتعزيز تفوقه الجوي بعد خسائر ميدانية.

يناقش التقرير التدخلات الخارجية، حيث تدعم إيران الجيش بمسيرات مثل «مهاجر-6»، بينما تتلقى قوات الدعم السريع أسلحتها عبر دول مجاورة.

يستكشف التقرير الكارثة الإنسانية، مع استهداف مستشفيات ومنشآت كهرباء (كمحطة عطبرة وسد مروي)، مما زاد معاناة المدنيين وانتهاكات القانون الدولي.

يخلص التقرير إلى أن المسيرات زادت تعقيد الصراع رغم عدم قدرتها على حسمه، مع تحذير من تصاعد الأزمة دون حل سياسي أو تدخل دولي عاجل.

أفق جديد

شهدت الأشهر الأخيرة، وتحديداً خلال أبريل ومايو 2025، تصعيداً لافتاً في استخدام الطائرات المسيرة (الدرونز) ضمن النزاع الدائر في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. لم تعد هذه الطائرات مجرد أداة استطلاع، بل تحولت إلى عنصر حاسم يعيد تشكيل ديناميكيات الحرب، خاصة مع التغيرات الميدانية التي شهدها الصراع مؤخراً. فكيف أثر هذا التحول التكنولوجي على استراتيجيات الأطراف المتحاربة، وما هو الثمن الذي يدفعه المدنيون؟

كيف غيرت المسيرات استراتيجية قوات الدعم السريع بعد خسائرها الميدانية؟

بعد سلسلة من الهزائم الميدانية التي منيت بها قوات الدعم السريع في مناطق استراتيجية كالخرطوم وولايات وسط السودان كالجزيرة وسنار والنيل الأبيض، لجأت هذه القوات بشكل متزايد إلى استخدام الطائرات المسيرة. يبدو أن هذا التحول يمثل استراتيجية لتعويض الخسائر على الأرض ومحاولة خلق حالة من الاضطراب الأمني وإضعاف البنية التحتية في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش. لم تقتصر الأهداف على المواقع العسكرية،

بل امتدت لتشمل منشآت حيوية مدنية، مثل محطة كهرباء عطبرة ومستودع وقود في أبريل 2025، مما أدى لانقطاع الكهرباء عن مدينتي عطبرة والدامر. كما تعرض سد مروي ومحطة كهرباء مروي لهجمات متكررة، مما عطل جزئياً إنتاج الكهرباء، واستمر تأثير الهجمات السابقة على محطة كهرباء الشوك بالقضارف. وصفت مصادر عسكرية هذه الهجمات بأنها تكتيك جديد يهدف إلى استنزاف الجيش معنوياً ومادياً وإطالة أمد الحرب عبر الاعتماد على تكنولوجيا منخفضة التكلفة نسبياً.

ما الدور الذي لعبته المسيرات الأجنبية والتدريب الخارجي في تعزيز قدرات الجيش السوداني؟

في المقابل، اعتمد الجيش السوداني بشكل كبير على تفوقه الجوي، بما في ذلك استخدام المسيرات، لمحاولة حسم المعارك ضد قوات الدعم السريع. ساهم هذا الاعتماد في استعادة السيطرة على مواقع هامة مثل الخرطوم والقصر الجمهوري في مارس 2025. وتشير التقارير إلى دور بارز للمسيرات الإيرانية، وتحديداً طراز «مهاجر-6»، التي يُعتقد أنها ساهمت في استعادة السيطرة على مقر وكالة الإعلام الحكومية ومصفاة الجيلي للنفط. بالإضافة إلى ذلك، تتردد أنباء عن تلقي الجيش تدريباً من قوات خاصة أوكرانية على تشغيل المسيرات الانتحارية، مما قد يكون عزز خبرته في هذا النوع من الحروب وجعله من بين الأكثر خبرة في المنطقة. وتجلت قدرات الجيش الدفاعية في إعلانه إسقاط 20 مسيرة تابعة لقوات الدعم السريع في الفاشر خلال يومين فقط في أبريل 2025.

من يزود الأطراف المتحاربة بالمسيرات، وكيف تحول الصراع إلى حرب بالوكالة؟

لا يمكن فهم ديناميكيات حرب المسيرات في السودان دون النظر إلى البعد الإقليمي والدولي. تشير مزاعم وتقارير إلى تلقي قوات الدعم السريع دعماً كبيراً، بما في ذلك مسيرات وأسلحة، عبر مطارات في دول مجاورة مثل تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، مع ذكر طرازات مثل الصينية والإيرانية أبابيل-3 والتركية بيرقدار. في المقابل، يُعتقد أن الجيش السوداني يتلقى دعماً بالمسيرات والطائرات المقاتلة من إيران وروسيا. هذا الدعم الخارجي المتبادل يحول الصراع السوداني بشكل متزايد إلى ساحة لحرب بالوكالة، حيث تسعى القوى الإقليمية والدولية لتحقيق مصالحها.

ما الثمن الإنساني الباهظ لحرب المسيرات في السودان؟

بعيداً عن الحسابات العسكرية والاستراتيجية، يدفع المدنيون السودانيون ثمناً باهظاً لهذا التصعيد. أدت هجمات المسيرات إلى تفاقم الأزمة الإنسانية المتدهورة أصلاً، حيث تسبب استهداف البنية التحتية الحيوية، كمحطات الكهرباء والسدود، في انقطاع الخدمات الأساسية عن مئات الآلاف من السكان والنازحين، مما زاد من معاناتهم. ولم يسلم المدنيون من الاستهداف المباشر، حيث سُجلت انتهاكات خطيرة، كهجوم يناير 2025 على مستشفى تعليمي سعودي في الفاشر والذي أسفر عن مقتل 70 شخصاً، والهجوم على إفطار رمضاني في عطبرة في أبريل 2024 والذي أودى بحياة 12 شخصاً. يعتبر استهداف البنية التحتية المدنية جريمة حرب وفقاً للقانون الدولي، وقد أثارت هذه الهجمات انتقادات واسعة من منظمات حقوقية ونشطاء.

هل يمكن للمسيرات حسم الصراع، وما هي التحديات العسكرية المستقبلية؟

يرى خبراء عسكريون أن استخدام قوات الدعم السريع المكثف للمسيرات يمثل تحدياً جديداً يتطلب منظومات دفاع جوي فعالة لدى الجيش، الذي يواجه صعوبات في التصدي لجميع الهجمات رغم نجاحه في إسقاط بعضها. وبينما يتفق الكثيرون على أن المسيرات وحدها لا يمكنها حسم الحروب، وأن القوات البرية تظل العامل الحاسم، إلا أنها بلا شك أضافت بعداً تقنياً وتكتيكياً معقداً للصراع. ومع استمرار تدفق الدعم الخارجي بالأسلحة والتقنيات لكلا الطرفين، يُتوقع أن تتطور تقنيات المسيرات المستخدمة، مما ينذر بتصعيد إضافي في المستقبل. وفي ظل فشل المبادرات السياسية، كجهود تحالف «صمود»، في تحقيق وقف لإطلاق النار، تزداد المخاوف الإقليمية من اتساع رقعة النزاع وتداعياته على دول الجوار.

أصبحت الطائرات المسيرة لاعباً مركزياً في الحرب السودانية، تستخدمها قوات الدعم السريع لضرب البنية التحتية وتعويض خسائرها، بينما يعتمد عليها الجيش لتعزيز تفوقه الجوي. هذا التحول التكنولوجي يعمق الأزمة الإنسانية ويجعل الحل السياسي أكثر صعوبة، مما يستدعي تحركاً دولياً عاجلاً لوقف دوامة العنف واحتواء الصراع قبل فوات الأوان.

حملة الدعم السريع شرقا وشمالاً:
تحول استراتيجي أم محاولة لرفع المعنويات؟

ملخص

قوات الدعم السريع تكثف ضرباتها في الشرق والشمال السوداني بعد هزيمتها في الخرطوم، حيث شنت 50 هجوماً بطائرات مسيرة على أهداف حيوية مثل سد مروي ومطارات استراتيجية، في محاولة لتعويض خسارتها السياسية والعسكرية الكبيرة بالعاصمة.

يبرز التقرير أن هذه الحملة تهدف أساساً لرفع معنويات المقاتلين المنهارة، حيث تضمنت خطابات تهديدية مبالغ فيها من قائد الدعم السريع «حميدتي» بغزو بورتسودان رغم بعدها الجغرافي، بينما تعاني قواته من صعوبات لوجستية في التضاريس الصحراوية المكشوفة للهجوم البري الفعال.

يؤكد التقرير محدودية القيمة الاستراتيجية لهذه الهجمات، رغم خطورة استهداف البنية التحتية، حيث تبقى قوات الدعم السريع عاجزة عن تحقيق تقدم حقيقي نحو المدن الرئيسية، بينما يحتفظ الجيش السوداني بتفوق جوي واضح وقدرة على حماية مراكزه الحيوية.

يخلص التقرير إلى أن هذه التحركات تمثل حرب استنزاف دعائية أكثر منها تحولاً عسكرياً نوعياً، بهدف تأمين معاقل الدعم السريع في دارفور وخلق منطقة عازلة، في وقت يبدو فيه ميزان القوى قد مال لصالح الجيش بعد استعادة العاصمة، مما يجعل من الصعب تغيير المسار الاستراتيجي العام للنزاع.

أفق جديد

في أعقاب هزيمتها في العاصمة الخرطوم، أطلقت قوات الدعم السريع حملة عسكرية ودعائية واسعة النطاق ضد القوات المسلحة السودانية في شمال وشرق البلاد. تركز هذه الحملة، التي شهدت تصعيداً ملحوظاً منذ أواخر عام 2024، على استخدام الطائرات المسيرة والتقدم البري المحدود، مما يثير تساؤلات حول أهدافها الحقيقية وقيمتها الاستراتيجية في ظل التغيرات الميدانية الأخيرة، حاولنا عبر تقصي وتتبع الأحداث في المصادر المفتوحة العثور على بعض الإجابات بصددها.

لماذا كثفت قوات الدعم السريع هجماتها شرقا وشمالاً بعد خسارة الخرطوم؟

يبدو أن الدافع الرئيسي وراء تكثيف النشاط العسكري لقوات الدعم السريع في شرق وشمال السودان هو محاولة رفع معنويات مقاتليها المنهارة بعد الخسارة الكبيرة في الخرطوم أواخر مارس 2025. شكلت استعادة الجيش السوداني للعاصمة انتصاراً عسكرياً وسياسياً حاسماً، وقطع خطوط إمداد حيوية لقوات الدعم السريع شرق النيل، مما مثل نكسة استراتيجية لهذه القوات وجهودها لتقديم نفسها كقوة وطنية. في هذا السياق، تأتي الحملة، بما في ذلك التهديدات الخطابية والهجمات المحدودة، كجزء من محاولة لإظهار القوة واستعادة الزخم بعد الهزيمة.

ما الأهداف الحقيقية وراء هجمات المسيرات على البنية التحتية الحيوية؟

شهدت الفترة بين أكتوبر 2024 ومارس 2025 زيادة كبيرة في هجمات المسيرات التي شنتها قوات الدعم السريع على أهداف في الولاية الشمالية نهر النيل، حيث تم تسجيل 50 هجوماً مقارنة بـ 10 هجمات فقط في الأشهر الستة السابقة لها، لتعقبها في الفترة الأخيرة حملة أخرى في اتجاه ولايات وكسلا والبحر الأحمر. استهدف نصف هذه الهجمات تقريباً منشآت حيوية استراتيجية مثل سد مروي، الذي يولد نسبة كبيرة من كهرباء البلاد، بالإضافة إلى مطاري دنقلا وعطبرة وكسلا وبورتسودان. يهدف قصف سد مروي إلى التسبب في انقطاعات واسعة للتيار الكهربائي في المناطق التي يسيطر عليها الجيش، بما في ذلك العاصمة، لتقويض قدرة الجيش على توفير الخدمات وزعزعة الاستقرار. أما استهداف المطارات، فيبدو أنه يرمي إلى تعطيل خطوط الإمداد الرئيسية للجيش وضرب القواعد التي تنطلق منها طائراته المسيرة لمهاجمة مواقع الدعم السريع.

هل يمثل ذلك تهديداً استراتيجياً حقيقياً للجيش؟

تبدو القيمة الاستراتيجية لهذه المكاسب محدودة للغاية. تواجه قوات الدعم السريع صعوبات جمة في تحقيق تقدم أكبر نحو المراكز السكانية الرئيسية مثل دنقلا، التي تبعد مئات الأميال، كما أن التضاريس الصحراوية المكشوفة تجعل قواتها عرضة للغارات الجوية التي يشنها الجيش السوداني المتفوق جوياً.

خلال الستة أشهر الماضية تم تسجيل أكثر من

50

هجوماً بمسيرات الدعم السريع مقارنة ب

10

هجمات فقط في الأشهر الستة التي سبقتها

كيف حاول حميدتي رفع معنويات قواته المنهزمة؟

في محاولة يائسة لحشد مقاتليه بعد خسارة الخرطوم، لجأ قائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، إلى الخطابات الحماسية والتهديدات المبالغ فيها. ففي خطاب ألقاه منتصف مارس، هدد بـ«غزو» بورتسودان، العاصمة الإدارية المؤقتة للجيش، رغم عدم وجود أي قوات له على بعد مئات الأميال منها. كما وصف خسارة الخرطوم لاحقاً بأنها مجرد «تراجع تكتيكي»، متوعداً بالعودة بقوة أكبر. تتعارض هذه التصريحات بشكل صارخ مع المشاهد الميدانية التي أظهرت انسحاباً غير منظم ومكمنات تعرض لها مقاتلوه أثناء فرارهم من العاصمة. يبدو أن هذه الخطابات، بما فيها التهديد بطرد الجيش من «المناطق الشمالية»، تندرج ضمن حملة دعائية تهدف لرفع الروح المعنوية أكثر من كونها تعبيراً عن قدرة عسكرية حقيقية.

ما علاقة التجريدة بالصراع الأوسع في دارفور وغرب السودان؟

لا يمكن فصل الحملة العسكرية في الشمال عن الأهداف الأوسع لقوات الدعم السريع، خاصة فيما يتعلق بحماية معاقلها الرئيسية في غرب السودان ودارفور. يُرجح أن الضربات في شمال وشرق البلاد تهدف جزئياً إلى إنشاء منطقة عازلة لتأمين هذه المعاقل من هجمات محتملة قد يشنها الجيش أو القوات المتحالفة معه، مثل قوات دارفور المشتركة. تعمل هذه القوات المتحالفة مع الجيش على الضغط على خطوط إمداد الدعم السريع في المنطقة الحدودية بين شمال دارفور والولاية الشمالية، مما دفع الدعم السريع لمحاولة تأمين هذه المناطق وإنشاء حزام أمان حول مناطق نفوذه الأساسية.

في المحصلة، تبدو حملة قوات الدعم السريع في شمال السودان، رغم كثافة هجمات المسيرات، ذات قيمة استراتيجية محدودة وتهدف بشكل أساسي إلى رفع المعنويات بعد هزيمة الخرطوم، وإضعاف قدرات الجيش عبر استهداف البنية التحتية، وتأمين مناطق نفوذها في الغرب. إنها تعكس تحولاً في تكتيكات الدعم السريع نحو حرب الاستنزاف ومحاولة خلق حالة من عدم الاستقرار، لكنها لا تغير بشكل جوهري من ميزان القوى الذي بدأ يميل لصالح الجيش بعد استعادة العاصمة.

كيف تُفاقم الطائرات بدون طيار الحروب الأهلية؟

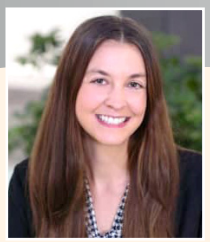

جوشوا أ. شوارتز، جون تشين، هالي بارتوس

ملخص

يتناول التقرير كيف تُسهّل الطائرات المسيّرة اندلاع الحروب الأهلية بكونها رخيصة ومتاحة تجاريًا، مما يمكّن الجماعات الضعيفة من التمرد.

يناقش التقرير دور الطائرات في تشجيع التدخلات الخارجية، حيث تُقلل تكلفة التدخل وتجنب الدول خسائر بشرية (مثل إيران وتركيا في السودان واليمن).

يستكشف التقرير كيف تُطيل الطائرات أمد الحروب عبر تعزيز الجمود العسكري، كما في أوكرانيا والسودان، حيث تصعب المناورة والانتصار الحاسم.

يخلص التقرير إلى ضرورة تنظيم تجارة الطائرات المسيّرة دوليًا، مع الإشارة إلى بدء الصين تشديد ضوابط تصديرها، لكن الحاجة ملحّة لاتفاقيات شاملة.

16 مارس 2025

لقد أدى انتشار تكنولوجيا الطائرات بدون طيار إلى جعل الحروب الأهلية أطول وأكثر دموية وأسهل في البدء وأكثر صعوبة في النهاية.

ملاحظة المحرر: يُشير جميع مراقبي أوكرانيا وغيرها من الحروب إلى كيف غيّرت الطائرات المسيّرة مسار الصراع. ومع ذلك، قد يكون لها تأثير أكبر في أجزاء أخرى من العالم. يُجادل جوشوا شوارتز وجون تشين وهايلي بارتوس بأن الطائرات المسيّرة تُغيّر مسار الصراعات حول العالم، مما يجعلها أطول أمدًا وأكثر فتكًا، وأصعب حلًا، وأكثر عرضة للتدخل الخارجي.

دانيال بايمان

بدأ انتشار الطائرات بدون طيار في العالم النامي كقطرة، ولكنه الآن فيضان. من عام 2009 إلى عام 2018، قُتلت الغالبية العظمى من الأشخاص الذين قُتلوا في ضربات الطائرات بدون طيار في عمليات نفذتها الحكومة الأمريكية. ومع ذلك، في عام 2021، كانت 16 في المائة فقط من الوفيات الناجمة عن ضربات الطائرات بدون طيار نتيجة للعمل العسكري الأمريكي، ووقعت هجمات الطائرات بدون طيار في 46 صراعًا في 26 دولة مختلفة. بحلول عام 2023، استخدمت 40 ولاية طائرات بدون طيار (ارتفاعًا من 16 في عام 2018) وشنت 91 جهة فاعلة غير حكومية هجومًا بطائرات بدون طيار (ارتفاعًا من ست في عام 2018)، وفقًا لبيانات من ACLED (بيانات موقع وأحداث الصراع المسلح) التي حللها معهد الاقتصاد والسلام . وكما أدى انتشار بنادق AK-47 إلى موجة عالمية من العنف غير الحكومي في النصف الثاني من القرن العشرين، فإن انتشار الطائرات المسلحة بدون طيار اليوم يعمل على إطالة أمد الحروب الأهلية وزيادتها من الكونغو وميانمار إلى السودان واليمن.

يمكن للطائرات المسيّرة أن تُحدث ثلاث ديناميكيات مُشوّهة في سياق الحروب الأهلية. أولًا، قد تُزيد هذه الطائرات من احتمالية اندلاع

الحروب الأهلية أصلًا، نظرًا لتوفرها التجاري وانخفاض تكلفتها، مما يُسهّل على الجهات الأضعف التمرد على الدولة. ثانيًا، تُقلّل هذه الطائرات من تكلفة تدخل الدول الأجنبية، وبالتالي تُخفّض من مخاطر تأجيج الحروب الأهلية. ثالثًا، تُصعّب دقة وقدرات المراقبة التي تتمتع بها هذه الطائرات، بالإضافة إلى الكمّية الكبيرة التي يُمكن نشرها، المناورة والتقدم في ساحة المعركة. هذا يُقلّل من احتمالية انتهاء الحروب الأهلية بانتصارات سريعة للحكومات، مما يزيد من احتمالية الجمود والصراعات الدموية المطوّلة.

مع أن هذه الديناميكيات لن تصمد في جميع الحالات، إلا أن الطائرات المسيّرة قادرة على خلق مزيج سامٍّ من الحروب الأهلية الأطول أمدًا والأكثر فتكًا. إذا أراد المجتمع الدولي عكس هذه الاتجاهات، فسيلزم بذل جهود دبلوماسية أكبر في السنوات القادمة لتنظيم التجارة الدولية بالطائرات المسيّرة في البلدان المتضررة من الحروب الأهلية والمعرضة لخطرها.

تأثير البداية

من الشروط الضرورية لاندلاع الحروب الأهلية وجود جماعة متمردة محتملة تتمتع بالقدرة (من حيث القوة البشرية والقوة النارية) والدافع للتمرد على الحكومة. ويتطلب قرار التمرد (أو إحياء صراع خامد أو تصعيد تمرد منخفض الشدة) دراسة مدى إمكانية القيام بذلك وفرص نجاحه في مواجهة حكومة أقوى وأفضل مواردًا.

يتمتع المتمردون الذين يقومون بهذه التقييمات، والحكومات التي يقاتلونها، بإمكانية وصول متزايدة إلى طائرات بدون طيار رخيصة الثمن ومتاحة تجاريًا، مما يغذي اندلاع الحروب الأهلية. يتراوح متوسط تكلفة الطائرات التجارية بدون طيار من بضع مئات من الدولارات إلى بضعة آلاف، وهي صفقة مقارنة بملايين الدولارات لشراء طائرة هليكوبتر عسكرية مثل Mi-17 أو بعشرات الملايين من الدولارات للطائرات ذات الأجنحة الثابتة مثل MiG-29. يمكن للعديد من الجماعات المتمردة تحمل التكلفة المالية للطائرات بدون طيار. علاوة على ذلك، يمكن الحصول على الطائرات بدون طيار في السوق المفتوحة، على عكس التقنيات مثل الأسلحة النووية أو أنظمة المواجهة عالية الأداء مثل نظام الصواريخ التكتيكية للجيش (ATACMS). استحوذت جهات فاعلة تتراوح من الجيش الأوكراني إلى تنظيم الدولة الإسلامية على طائرات بدون طيار تجارية رخيصة من شركات مثل DJI في الصين وقامت بتسليحها .

حتى أن بعض الجهات المتمردة غير الحكومية قادرة على إنتاج طائراتها المسيرة. في سوريا، بدأت هيئة تحرير الشام (HTS) إنتاج الطائرات المسيرة ونفذت أول هجوم لها عام 2019. حتى مهندس واحد فقط من قوة الدفاع عن القوميات الكارينية قادر على بناء طائرات مسيرة لمتمردي ميانمار من كهف باستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد، وأجزاء مُجمعة من طائرات مسيرة تجارية صينية، ومعرفة مُكتسبة من غرف الدردشة على الإنترنت. وقد ساعد هذا الفريق «المتنوع» من الطائرات المسيرة في موازنة توازن القوة العسكرية في مواجهة قوات المجلس العسكري الأفضل تجهيزًا والمسلحة بطائرات مقاتلة روسية وصواريخ صينية.

ومع ذلك، يمكن أن يكون تأثير الطائرات بدون طيار متبادلاً. يمكن للجهات الفاعلة الأقوى أيضًا الاستفادة من قدرات المراقبة للطائرات بدون طيار للحصول على إنذار مبكر أفضل للتمردات وقطعها في مهدها. على سبيل المثال، استخدمت الحكومة الصينية الطائرات بدون طيار (إلى جانب تقنيات أكثر وحشية، مثل الاعتقال على نطاق واسع) لمراقبة السكان الأويغور عن كثب في منطقة شينجيانغ، والتي لها تاريخ من الانفصالية. ليست كل هذه الجهود ناجحة. على سبيل المثال، حاول الجيش الكونغولي (FARDC) استخدام ضربة بطائرة بدون طيار في يناير 2024 لإنهاء جهود حركة 23 مارس (M23) لإحياء التمرد. قتلت ضربة قطع الرأس العديد من متمردي M23، بمن فيهم رئيس استخبارات M23، لكنها لم تحبط تصعيد التمرد، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الدعم الأجنبي والدعم الخارجي بالطائرات بدون طيار لحركة M23 من رواندا .

تأثير التدويل

تُسهّل الطائرات المسيّرة على القوى الخارجية التدخل في الحروب الأهلية. يتزايد الدعم الخارجي للمتمردين بالفعل بمرور الوقت نتيجة للعولمة وتنافس القوى العظمى، لكن الطائرات المسيّرة قد تُسرّع هذا التوجه. تُخفّض الطائرات المسيّرة تكاليف تدخل الحكومات الأجنبية في الحروب الأهلية لسببين أساسيين: أولًا، هي

أرخص في تقديمها أو استخدامها من العديد من أنظمة الأسلحة الأخرى. ثانيًا، والأهم من ذلك، أن الطائرات المسيّرة، بطبيعتها، تُقلّل من خطر تكبّد الدولة المتدخلة خسائر بشرية، مما يُسهّل عليها التدخل سياسيًا .

وهكذا أصبحت الطائرات المسيّرة وسيلةً رخيصةً و»آمنةً» نسبيًا للتدخل. على سبيل المثال، سلّحت إيران « محور المقاومة « التابع لها بطائرات مسيّرة، من حزب الله وحماس إلى الحوثيين وغيرهم. كما أصبحت تركيا من أبرز الجهات التي تنشر الطائرات المسيّرة العسكرية منذ عام 2018، مما أجّج الصراعات من منطقة الساحل الأوسط إلى حرب أرمينيا وأذربيجان حول ناغورنو كاراباخ. أما الصين، المترددة في إرسال قواتها وسط الحرب الأهلية في ميانمار، فلم تتردد في تزويد المجلس العسكري بالطائرات المسيّرة .

أدى هذا النهج منخفض التكلفة ومنخفض المخاطر إلى تدخلات من كلا جانبي الصراع. فعلى الرغم من حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة ، تدخلت عدة دول في الحرب الأهلية السودانية المستمرة بتوفير طائرات مسيرة أو تشغيل طائراتها الخاصة . زودت إيران القوات المسلحة السودانية بطائرات مسيرة من طراز مهاجر-6 وزاجل-3 ، وأرسلت مصر طائرات تركية من طراز بيرقدار تي بي -2 . في غضون ذلك، زودت الإمارات العربية المتحدة قوات الدعم السريع المتمردة بطائرات مسيرة صينية من طراز وينغ لونغ 2 وإف إتش-95 . وقبل تغيير الولاءات في عام 2024، باعت شركة روسية أيضًا طائرات مسيرة لقوات الدعم السريع.

من خلال الحصول على رعاية أجنبية، بما في ذلك دعم الطائرات بدون طيار، تزيد الجماعات المتمردة من فرصها في النصر . واليوم، تُرجّح الطائرات بدون طيار كفة ميزان القوى لصالح متمردي حركة إم23 في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بفضل التدخل الداعم من رواندا . وعلى عكس تمرد إم23 الفاشل في عامي 2012 و2013، والذي نصب فيه المتمردون كمائن للقوات الكونغولية دون دعم جوي، فقد حظي أحدث هجوم لحركة إم23 بدعم من غارات رواندية بطائرات بدون طيار على كيباتي وغوما (من المرجح أنها استخدمت طائرات بايراكتار تركية الصنع). ونتيجة لذلك ، حققت حركة إم23 انتصارات مذهلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسابيع الأخيرة، حيث سيطرت على مدينتي غوما (أكبر مدينة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية) وبوكافو (عاصمة مقاطعة كيفو الشمالية).

تأثير الإطالة

قد تُطيل الطائرات المسيّرة أمد الحروب الأهلية، مما يزيد من حجم الدمار، لعدة أسباب. أولًا، تُطيل تدخلات الأطراف الثالثة أمد الحروب الأهلية. ثانيًا، عندما تكون قوات المتمردين أقوى، يصعب على الحكومات سحق خصومها.

إن انخفاض تكلفة الطائرات بدون طيار ودقتها وقدراتها على المراقبة تُمكّن القوات التي تستخدمها - سواء كانت متمردين أو قوات حكومية. إن المراقبة المستمرة بالطائرات بدون طيار تحد من القدرة على استخدام عنصر المفاجأة والمناورة بشكل عام في ساحة المعركة، مما يزيد من خطر الجمود المطول . ونظرًا لأن الطائرات بدون طيار رخيصة نسبيًا، يمكن للمتحاربين نشر مئات إن لم يكن آلاف الطائرات بدون طيار لتوفير « كتلة دقيقة « و»عيون في السماء» في ساحة المعركة. ومن المرجح أن يتم التعرف على محاولات الهجمات المفاجئة والاختراقات من قبل المدافعين ، الذين يمكنهم بعد ذلك إلقاء كمية كبيرة من الطائرات بدون طيار الدقيقة على جنود العدو المكشوفين الذين يحاولون التقدم. وهذا يجعل الاستيلاء على الأراضي عن طريق المناورة والتقدم أكثر صعوبة ، حتى لو لم يكن مستحيلاً بأي حال من الأحوال.

بالطبع، لن يصمد هذا التأثير في جميع الحالات. فإذا لم يمتلك أحد الطرفين عددًا كافيًا من الطائرات المسيرة، أو افتقر إلى أنظمة دفاع جوي فعّالة ، أو فشل في تبني تكتيكات دفاعية حديثة مناسبة ، فإن الطائرات المسيرة تُمكّن من تحقيق انتصارات هجومية سريعة. لننظر إلى استخدام أذربيجان المدمر للطائرات المسيرة في حربها الأخيرة على إقليم ناغورنو كاراباخ المتنازع عليه، حيث استخدمت طائرات بايراكتار تركية الصنع لتدمير معدات عسكرية أرمينية بقيمة مليار دولار . كما حوّلت أذربيجان طائرات رش محاصيل من الحقبة السوفيتية إلى طائرات مسيّرة استخدمتها لاحقًا لإغراء أرمينيا بتشغيل أنظمة دفاعها الجوي حتى يتم تحديدها وتدميرها.

تُظهر الحرب الروسية الأوكرانية تأثير الإطالة عمليًا. فقد استطاعت أوكرانيا هزيمة روسيا بالتعادل رغم قلة قوتها البشرية، ويعود ذلك

جزئيًا إلى استقطاب دعم من جهات خارجية ونشر طائرات بدون طيار على نطاق واسع. وتشير التقارير إلى أن أوكرانيا تخسر 10،000 طائرة بدون طيار شهريًا ، وتزعم أنها ستنتج ما يصل إلى 4 ملايين طائرة بدون طيار هذا العام. في المقابل، أنتجت الولايات المتحدة 300،000 طائرة عسكرية فقط خلال الحرب العالمية الثانية بأكملها، ولديها حاليًا أقل من 5،000 طائرة عسكرية في مخزونها. وقد أدى استخدام أوكرانيا للطائرات بدون طيار إلى إطالة أمد الحرب، وعزز العودة إلى حرب الخنادق الطاحنة التي شهدتها الحرب العالمية الأولى .

كما يُقال إن الطائرات المسيّرة أطالت أمد الحرب الأهلية السودانية. ففي البداية، احتكرت القوات المسلحة السودانية الغارات الجوية والطائرات المقاتلة، بينما افتقرت قوات الدعم السريع إلى سلاح جوي . وقد ساهمت الطائرات المسيّرة في تهيئة أجواء من التكافؤ، مما جعل الحرب أكثر تنافسيةً وفتكًا. وفي إثيوبيا، يُقال إن حصول الحكومة على طائرات مسيّرة رخيصة لم يؤدِّ فقط إلى زيادة عدد الضحايا المدنيين بالآلاف، بل قلّل أيضا من رغبة الحكومة في التفاوض على اتفاق سلام .

نحو تنظيم تجارة الطائرات بدون طيار

هل من سبيل للحد من هذه الممارسة الفتاكة والمتزايدة شيوعها؟ مع أن البعض يجادل بأن معاهدة تجارة الأسلحة تنطبق ضمنيًا على الطائرات المسيّرة ، إلا أن صياغة معاهدة متعددة الأطراف أكثر وضوحًا وفعالية - وليس مجرد نظام غير رسمي للمساءلة بشأن الطائرات المسيّرة - مع موافقة جميع مُصدّري الطائرات المسيّرة الرئيسيين، أمرٌ ضروري للحد من نقلها إلى جهات فاعلة في الدول التي مزقتها الحروب الأهلية. لكن التفاوض على صفقة طائرات مسيّرة لن يكون سهلًا، لا سيما وأن الطائرات المسيّرة تُعتبر تقنية مزدوجة الاستخدام .

يمكن البدء بتنظيم بيع الطائرات التجارية المسيرة، التي تُستخدم غالبًا من قِبل الجماعات الإرهابية وغيرها. في الصيف الماضي، راجعت الصين وعززت ضوابطها على تصدير الطائرات المسيرة ، مما قد يُشير إلى استعدادها للتوصل إلى اتفاق مع إدارة ترامب وجهات أخرى في هذا المجال، حتى مع استمرار التحديات . ونظرًا لأن الولايات المتحدة مُقيدة باتفاقيات مثل نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (MTCR)، بينما دول أخرى، مثل الصين، ليست مُقيدة، فإن اتفاقية دولية لتجارة أسلحة الطائرات المسيرة ستخدم مصالح الولايات المتحدة من خلال وضع معيار عادل وموحد يُطبق على جميع الدول.

لا تُضاهي صعوبة مفاوضات الحد من أسلحة الطائرات بدون طيار إلا أهميتها. فقد تطلب التفاوض على معاهدة تجارة الأسلحة سنوات طويلة من المناصرة من قِبل جهات فاعلة في المجتمع المدني وحكومات متعاطفة قبل تحقيق اختراق في عام 2013. وحتى لو كان الاتفاق لا يزال على بُعد سنوات، فليس هناك وقت أفضل للبدء من الآن .

جوشوا أ. شوارتز أستاذ مساعد للعلاقات الدولية والتكنولوجيا الناشئة في معهد كارنيجي ميلون للاستراتيجية والتكنولوجيا. له مؤلفاتٌ كثيرةٌ حول تأثير الطائرات المسيّرة على الصراعات بين الدول ومكافحة الإرهاب، بما في ذلك في مجلة الشؤون الخارجية، وصحيفة واشنطن بوست، ومعهد الحرب الحديثة، ومجلة الدراسات الدولية الفصلية.

جون تشين أستاذ مساعد في العلوم السياسية بمعهد كارنيجي ميلون للاستراتيجية والتكنولوجيا. وهو المؤلف الرئيسي لكتاب «القاموس التاريخي للانقلابات الحديثة» (رومان وليتلفيلد، 2022، والذي اختارته جمعية المكتبات الأمريكية كأحد «أفضل المواد التاريخية» التي نشرتها في الفترة 2022 - 2023.

هالي بارتوس أستاذة مشاركة في معهد كارنيجي ميلون للاستراتيجية والتكنولوجيا. تتمتع بخبرة 15 عامًا في دعم السياسات وتحليل قضايا الأمن القومي. تُدرّس بارتوس دورات في كتابة السياسات والأمن القومي في جامعة كارنيجي ميلون، بما في ذلك «الكتابة للعلوم السياسية والسياسات»، و«الإرهاب في أفريقيا جنوب الصحراء»، و«في الأخبار: تحليل أولويات الأمن القومي الحالية» .

المصدر: مجلة lawfare

حرب «الدرونز»... السقوط في قاع صراعات الإقليم

ملخص

تصاعد خطير في حرب الطائرات المسيرة بالسودان، حيث شنت قوات الدعم السريع ضربات متتالية على القواعد العسكرية في بورتسودان مستهدفةً قاعدتي عثمان دقنة وفلامينغو، وسط اتهامات من ضباط الجيش السوداني بانطلاق هذه المسيرات من قاعدة إماراتية في الصومال، مما يثير احتمال تدويل الصراع.

يبرز التحليل تحولاً جوهرياً في طبيعة الحرب، حيث أصبحت «حرب الدرونز» أداة رئيسية تغير موازين القوى، بعد أن مكنت الجيش من كسر حصارات عدة بينما اضطر الدعم السريع للانسحاب من مناطق واسعة، رغم أنها لم تحسم الصراع بعد.

يؤكد التقرير تداعيات هذه الحرب التكنولوجية على الأوضاع الإنسانية، حيث أدت إلى خسائر بشرية فادحة وتدمير البنية التحتية مع تعطيل المساعدات الإنسانية بعد ضرب طائرات إغاثة.

بحسب التقرير فإن السودان أضحى ساحة لصراع إقليمي بالوكالة، حيث تتهم الإمارات بدعم الدعم السريع تقنياً ولوجستياً، كما تحذر دول الجوار من امتداد التهديد لأمنها القومي، في الوقت الذي تتفاقم فيه مخاطر تحول البلاد إلى «مختبر» لصراعات المستقبل وتتعثر جهود السلام مع تعقيد المشهد العسكري والدبلوماسي.

فريق أفق جديد

تصاعدت التوترات الإقليمية حول الحرب السودانية بعد أن أطلق ضباط في الجيش السوداني وناشطون ينتمون للحركة الإسلامية، تهديدات غاضبة بنقل المعركة إلى داخل الأراضي الإماراتية، عقب ضربات متتالية وجهها الدعم السريع الى قواعد عسكرية حصينة في مدينة بورتسودان، العاصمة المؤقتة للسودان، متهمين أبو ظبي بدعم مباشر لقوات الدعم السريع بالطائرات المسيّرة والسلاح والتمويل، فيما ذهب عدد منهم إلى أن المسيرات التي استهدفت بورتسودان ليومين على التوالي محدثة خسائر في قاعدتي عثمان دقنة وفلامينقو العسكريتين انطلقت من قاعدة إماراتية في الصومال.

هذه التصريحات الغاضبة، التي صدرت من شخصيات عسكرية بارزة في الأيام الماضية، تثير احتمال دخول الإمارات على خط الحرب بشكل مباشر، سواء عبر التصعيد السياسي أو العسكري، الجيش السوداني يتهم الإمارات منذ شهور بدعم «التمرد»، لكن النبرة الحادة الجديدة، والمصحوبة بإشارات إلى استهداف المصالح الإماراتية، تعد مؤشرًا بالغ الخطورة خاصة أنها صدرت من ضباط في الخدمة، وربما تعني تحولًا في الموقف العسكري السوداني من مجرد الاتهام إلى التلويح بالرد خارج الحدود. في المقابل، لم تصدر تصريحات رسمية من أبو ظبي بشأن التهديدات الأخيرة، لكن مراقبين يرون أن الإمارات قد تجد نفسها مضطرة إلى حماية مصالحها أو الرد على أي استهداف محتمل.

محللون سياسيون يربطون بين هذه التطورات وموقع الإمارات كممول رئيسي للنفوذ الإقليمي، وتاريخها في التدخل العسكري كما في اليمن وليبيا. ومع وجود قوات إماراتية في قواعد خارجية بمناطق متاخمة للسودان ، فإن الخيار العسكري — وإن بدا مستبعدًا حاليًا — يبقى مطروحًا إذا ما تجاوزت الحرب حدود السودان.

في السياق ذاته، حذّرت جهات دولية من مخاطر تدويل النزاع السوداني، معتبرة أن دخول أطراف خارجية جديدة قد ينسف فرص الحل السياسي، ويزيد من تعقيد الأزمة الإنسانية المتفاقمة.

مع استمرار حرب الطائرات المسيّرة داخل السودان، فإن أي انزلاق إضافي نحو مواجهة إقليمية قد يعيد رسم خريطة التحالفات في القرن الأفريقي، ويفتح الباب أمام فصل جديد أكثر خطورة في الصراع السوداني.

ووفقًا لمصادر سياسية تحدثت لـ«أفق جديد»

فإن بورتسودان التي وجدت تعاطفا إقليميًا كبيرًا بعد الضربة التي تلقتها بدت متخبطة في تحديد الجهة التي انطلقت منها المسيرات، وفيما لزمت الجهات الرسمية الصمت واكتفت بتبيان الخسائر التي لحقت بالقاعدتين العسكرتين، يقول الخبير في شؤون النزاعات الدولية د. أحمد حسن أن السودان يتجه بسرعة ليكون أحد بؤر الصراع الدولي، مما يجعل كل السيناريوهات مفتوحة من تدخل مباشر لبعض الدول التي ظل السودان يوالي اتهامه لها بالضلوع في الحرب التي اشتعلت في الخامس عشر من ابريل 2023. ويضيف أن الناظر إلى نتائج مؤتمر لندن الأخير يمكن أن يرى مستقبل الحرب بوضوح، وأضاف لـ«أفق جديد»: «تصوير الخلاف داخل مؤتمر وزراء الخارجية الذي دعت له بريطانيا الشهر الماضي كان بين السعودية والإمارات ومصر أمر خاطئ، فالأمر هو انقسام حقيقي بين المشاركين في المؤتمر، إذ وقفت مجموعة من الدول إلى جانب وضع نص يؤكد على الحفاظ على مؤسسات الدولة، وهي مصر والمملكة العربية السعودية، بينما رفضت ذلك النص كل من إثيوبيا وكينيا وجنوب السودان وأوغندا وتشاد والإمارات».

ولفت أحمد حسن إلى أن السودان وبشكل غير مدروس استعدى كل أو جل جيرانه ومحيطه، وهو مما سيجعله عرضة للتناوش بين تلك الدول، وهو الرأي ذاته الذي يتفق معه جزئيًا الخبير العسكري اللواء متقاعد معتصم عبدالقادر بقوله لـ«أفق جديد» إن هذه المسيرات تأتي من مناطق حدودية سواء من داخل المناطق الشمالية للصومال أو مناطق ليبية وتشادية، إما أن تأتي من الجنوب إلى الشمال أو من الغرب إلى الشرق وهذا تطور خطير، وتطور إقليمي للحرب وامتداد لها في دول الجوار، عدا إريتريا ومصر اللتان تقفان إلى جانب الجيش السوداني، أغلب دول الجوار تقف إلى جانب التمرد بإيعاز من الدول الداعمة.

ويضيف معتصم الذي لا يخفي تبنيه لسردية الجيش الخاصة بالحرب: «أيضًا دول المحيط مثل كينيا، وإقليم شمال الصومال، تساهم في هذه الحرب وتسمح بانطلاق عمليات تموين وتشوين، وأحيانًا مسيرات إلى داخل السودان، هناك اتهام لبعض دول الجوار أن المسيرات التي تصل إلى مدينة كوستي قدمت منها». ويصف ذلك بـ«التطور الخطير في هذه الحرب».

خسائر:

150 ألف قتيل و13 مليون مهجر منهم 8,6 مليون نازح و3,8 مليون لاجئ، نحو 88% منهم أطفال ونساء، جميعهم فروا بحثاً عن الأمان، بينما لم تقدم أي جهة حتى الآن تقديرات متكاملة للخراب الذي طال البنيات التحتية، غير إن وزارة الصحة أعلنت في وقت سابق أن الخسائر التي تكبدها القطاع الصحي نتيجة الحرب وصلت إلى نحو 11 مليار دولار وخرجت 250 مستشفى من أصل 750 عن الخدمة بسبب الدمار الذي لحق بها، ونهب أجهزتها ومعداتها، مما حرم الملايين من الرعاية الصحية الأساسية.

وأورد تقرير رسمي للوزارة اطلعت عليه «أفق جديد» أن 70% من المستشفيات والمراكز الصحية في ولايات الخرطوم ودارفور وكردفان، خرجت عن الخدمة، كما أدى القتال إلى خروج أكثر من 60% من الصيدليات والمخازن عن الخدمة.

وفي قطاع التعليم كشف تقرير آخر أن نحو 120 جامعة وكلية حكومية وخاصة خصوصًا في ولاية الخرطوم ينتسب إليها نحو نصف مليون طالب، خسرت بنيتها التحتية بصورة شبه كاملة، كما تعرضت 6 جامعات في الولايات للتخريب والتدمير منها 4 جامعات في دارفور.

أما في التعليم العام، فإن الحرب أخرجت أكثر من 17 مليون طفل من المدارس، وألقت بهم في مناطق النزوح واللجوء، ليضافوا إلى 6,9 ملايين طفل غادروا صفوف الدراسة قبل الحرب، تلك هي خسائر الحرب بوجهها التقليدي الذي اندلعت به في 15 أبريل 2023 حيث كانت تقتصر على استخدام الطيران والمدفعية والأسلحة الخفيفة إلى جانب الصواريخ والمدافع المتوسطة والدبابات، ولكن بمرور الوقت واستطالة أمد الصراع تغير الوضع على الأرض جزئياً فبدأ استخدام الطائرات بدون طيار«الدرونز» بين طرفي المعركة فتمكن الجيش عبرها من كسر الحصار المفروض على جنوده في عدة مواقع، بينما انسحبت قوات الدعم السريع من مساحات شاسعة كان يسيطر عليها شملت كامل ولاية الجزيرة وأجزاء من ولايتي الخرطوم وسنار، وعليه كان لاستخدام طائرات «الدرونز» تداعيات على عدة جوانب للمعركة.

توجد الطائرات المسيّرة المستخدمة في الأغراض العسكرية في السودان منذ سنوات، إذ سعت منظومة الصناعات الدفاعية المملوكة للجيش وبشراكة مع عدة دول أبرزها إيران والصين إلى صناعة وتطوير طائرات مسيّرة لأغراض مدنية وعسكرية، وأكدت قوات الدعم السريع، أن «جزءاً منها وقع في يدها عند سيطرتها على بعض المقار العسكرية في

الخرطوم خلال الأشهر الأولى من الحرب»، حيث أكد مراقبون للمعركة أن الطائرات دون طيار، ظهرت منذ بداية معركة الخرطوم في أبريل 2023 وأشاروا إلى أن تحركات «الدرونز» انحصرت في جمع المعلومات وتوفير الإحداثيات وخريطة انتشار الجنود للتعامل معها عبر سلاح الجو والقصف المدفعي، وأكد بعض الخبراء أن المسيّرات التي استخدمها الجيش في بادئ المعركة كانت محلية الصنع، وجرى تصنيعها داخل ورش منظومة الصناعات الدفاعية التي سقطت بيد الدعم السريع في أغسطس 2023.

تطورات متسارعة:

غير إن حرب «الدرونز» شهدت في النصف الثاني من عام الحرب الأول تصعيداً خطيراً وبات اعتماد الطرفين في عملياتهما على الطائرات المسيرة يزداد.

يُنظر العديد من الخبراء الذين استنطقتهم «أفق جديد» إلى هذه التطور كتحول جوهري في طبيعة الحرب، يُهدد بتمديد أمد المعارك، وتعميق الكارثة الإنسانية، وإدخال البلاد في مرحلة جديدة من العنف التكنولوجي الذي قد يُعقّد جهود السلام. وطبقًا لعسكرين متقاعدين اعتمد كلا الطرفين على الطائرات المسيّرة إما للاستطلاع أو الهجوم، مما وسع رقعة الحرب وجعل السودان كله عبارة عن أرض عمليات.

وفيما حذّرت منظمات دولية من أن استخدام المسيّرات يزيد من خسائر المدنيين، نتيجة استهداف المناطق السكنية، مثلما حدث في أحياء جنوب الخرطوم ومدينة نيالا، كما إنه يعطل المساعدات الإنسانية ويفاقم من الأزمة الصحية، يرى اللواء م خالد صديق عبد النبي التوسع في استخدام «الدرونز» في الحرب الحالية من شأنه أن يعسكر الفضاء الجوي، وعسكرة الفضاء الجوي ستؤدي بالضرورة في ظل التعقيدات التي تشهدها الحرب وازديادها يومًا بعد يوم إلى فقدان الدولة السيطرة على مجالها الجوي الحيوي، ويشجع بالضرورة التدخل الدولي المباشر خاصة مع تقارير عن تورط جهات إقليمية في الحرب.

وبدوره يقول د. أحمد حسن: «حرب المسيّرات تُحوّل السودان إلى مختبر لصراعات المستقبل، حيث تُبادل الأطراف الضربات عبر شاشات التحكم، بعيداً عن أي اعتبارات أخلاقية»، كما حذرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» من أن الاستخدام العشوائي لـ«الدرونز» قد يشكل جرائم حرب، وقد أدى استخدام الطائرات المسيرة إلى قلب موازين المشهد، وكان استخدامها نقطة تحول في مسار المعركة بين طرفيها. وعلى النقيض رأى بعض الخبراء العسكريين، أن استخدام المسيّرات لن يحسم الحرب ولكنها قادرة على قلب الطاولة لبعض الوقت وتحقيق انتصارات لكل طرف على الآخر في ما يشبه سباقًا للتسلح بين الطرفين، وأضافوا أن فاعلية المسيَّرات في الحروب تتوقف على مجموعة من العوامل، أولها النوع، وثانيها القدر الذي يمكنها حمله من الصواريخ، وثالثها مدى تطور تقنيتها وساعات الطيران التي كلما كانت أطول ميزت المقاتلة المسيَّرة عن أخرى، بالإضافة لجودة الكاميرا المثبتة فيها ونظام التواصل مع الأرض، وأن كيفية توظيف المسيَّرات في أرض المعركة هي التي تتحكم في تأثيرها، وعليه أكد بعض الخبراء أن المسيَّرات تمثل عاملاً إستراتيجياً مؤثراً لكنه ليس حاسماً في الحرب، لأن هناك تشكيلات عسكرية أخرى تقوم بأدوار مهمة في أية معركة.

عمل دعائي

ويقول د. معتصم عبد القادر: «أعتقد أنه عمل دعائي من المليشيا لمحاولة الإيهام بأنها ما زالت قوة عسكرية، ولها القدرة على القتال ومواصلة العمليات العسكرية مقابل أنها فقدت الأرض في ولايات الوسط وولاية الخرطوم، وفي جزء كبير من ولايات كردفان، خصوصًا المنطقة الشرقية، إذ أن القوات المسلحة انتشرت في الصحراء وفي مناطق غرب الأبيض، وبالتالي يمكنها الوصول إلى ولايات دارفور، خصوصًا مناطق نيالا والضعين والفاشر، لذلك المسيرات محاولة من المليشيا لإثبات أنها لا زالت تقاتل»، غير إن ضابط في القوات المسلحة يرى الأمر بعين غير التي ينظر بها د. معتصم ويقول: «منذ ما يزيد على الثلاثة أشهر باتت ضربات مسيرات الدعم السريع أكثر دقة وأحدثت خسائر كبيرة في صفوف القوات المسلحة، إلى جانب مخزونات الوقود والأسلحة والذخائر». ويقول الضابط إن الجيش السوداني يسعى للحصول على أنظمة دفاع جوي أكثر تطورًا في هذا المجال، وهو من المنظومات المكلفة جدًا، ويضيف: «سعت القيادة مع عدد من الدول لتمويل هذه المنظومات التي إن تمكنا من استجلابها لن تغير المعادلة لكنها من الممكن أن تؤثر».

ويزيد بأن جميع المؤشرات في الضربات الأخيرة ترجح فرضية دخول أطراف دولية في هذه الحرب، ويمضي قائلًا لـ«أفق جديد»: «لا نود أن نسمي دولًا

بعينها، ولكن أصابع الاتهام تشير للدول المعروفة منذ بداية هذه الحرب بموالاة الدعم السريع». مؤكدًا أن المعلومات الاستخبارية تشير إلى أن المسيرات التي استهدفت بورتسودان خلال 48 ساعة الماضية لم تأت من الغرب، وإنما أتت عبر البحر وأقرب احتمال هو قاعدة صوصا في الصومال، وهي قاعدة للإمارات وجود فيها، مشيرًا إلى أن الخطة الهجومية التي تفذت كانت معدة بشكل متقن ومتطور، حيث هوجم هدف ثانوي في قاعدة فلامنقو بمسيرات انتحارية، بينما نفذت الضربة الرئيسية بطائرة مسيرة متقدمة نطلق عليها مسمى «الإستراتيجية» في قاعدة عثمان دقنة، رافضًا في حديثه لـ«أفق جديد» إعطاء أي تفاصيل بشأن الخسائر التي أحدثتها الضربة، مكتفيًا بالقول إنها كبيرة.

نفي وتأكيد

وكانت الإمارات أعربت في وقت سابق من أبريل عن رفضها القاطع للاتهامات التي أدلت بها القوات المسلحة السودانية ضمن جلسة استماع أمام محكمة العدل الدولية، ووصفت الدعوى بأنها محاولة من القوات المسلحة السودانية، أحد أطراف النزاع، لصرف الانتباه عن مسؤولياتها في الحرب الدائرة. وأشارت إلى أن هذه الخطوة تهدف إلى الإلهاء الإعلامي بدلاً من معالجة جذور الصراع، مؤكدة أن الإمارات تدعم السلام والاستقرار في السودان.

وشددت الإمارات خلال جلسة الاستماع الشهر الماضي على أن محكمة العدل الدولية لا تملك الاختصاص القضائي للنظر في هذه القضية. واستندت إلى تحفظها على جزء من اتفاقية منع الإبادة الجماعية لعام 1948، مما يحد من إمكانية تقدم الدعوى قانونيًا .

وأكدت نائب مساعدة وزير الخارجية للشؤون السياسية، ريم كتيت، أن دولة الإمارات ليست متورطة بأي شكل في الحرب الأهلية السودانية. وأضافت أن الإمارات ملتزمة بدعم الحلول السلمية وتعزيز الاستقرار في المنطقة، مشيرة إلى أن اتهامات السودان تهدف إلى تشويه صورتها دون أدلة ملموسة.

من جانبها، قالت سفيرة دولة الإمارات بهولندا أميرة الحفيتي، إن تقرير مجلس الأمن الدولي يدعم موقف الإمارات بمحكمة العدل الدولية بتأكيد موقف الإمارات الراسخ اتجاه الشعب السوداني.

وفي تصريحات نشرها موقع قناة «سكاي نيوز عربية»، على الإنترنت قالت السفيرة إن تقرير مجلس الأمن النهائي بخصوص السودان دحض مزاعم الجيش السوداني المضللة تجاه دولة الإمارات.

وأضافت قائلة: «من المؤسف استمرار الجيش السوداني في استغلال المحافل الدولية لنشر المعلومات الباطلة والممنهجة ضد دولة الإمارات».

وبالمقابل أكدت تقارير دولية ومنظمات حقوقية، تورط دولة الإمارات في دعم قوات الدعم السريع، ونقلت مواقع إخبارية مقربة من الجيش مقتل طيار جنوب سوداني يدعى سامسون أوهايد إثر غارة جوية نفذتها طائرات تابعة للقوات المسلحة السودانية على مطار نيالا، أثناء استهدافها لطائرة شحن كانت تنقل أسلحة ومعدات لصالح الدعم السريع قيل إنها قادمة من الإمارات.

وبحسب المواقع المقربة من الجيش أن الطائرة التي تحمل تسجيلًا كينيًا خاصًا، كانت قد استؤجرت لتوصيل إمدادات إلى مدينة نيالا الواقعة تحت سيطرة الدعم السريع. وتعرضت للقصف أثناء تفريغها لحمولة من الأسلحة في المطار.

وأوضحت مصادر عسكرية سودانية أن الضربة الجوية استهدفت الطائرة بعد التأكد من أنها تحمل شحنة عسكرية مخصصة لقوات الدعم السريع، ضمن سلسلة عمليات ينفذها الجيش السوداني لقطع خطوط الإمداد الجوي .

وكان سامسون أوهايد يشغل منصب الأمين العام لرابطة الطيارين في جنوب السودان، وقد نعى زملاؤه وأفراد أسرته وفاته عبر وسائل التواصل الاجتماعي، واصفين إياه بأنه طيار ملتزم ومحب لعمله.

غير إن مصادر أخرى كشفت أن أوهايد يعمل لصالح منظمات إنسانية وإنه سبق وأن طار بالطائرة ذاتها إلى مدينة بورتسودان موصلًا بعض المؤن الإغاثية والاحتياجات الإنسانية، وأن هبوطه في مطار نيالا يرجح أن يكون للغرض ذاته وهو إيصال مساعدات إنسانية.

خطورة:

ويستشهد مصدر سياسي رفيع بحادثة طائرة أوهايد باعتبارها تؤكد خطورة استخدام المسيرات في ضرب أهداف لمجرد الشك فيها، وهي ما يوسع الخسائر ويجعل من إيصال المساعدات لمحتاجيها أمرًا بالغ الصعوبة مما يزيد حجم معاناة المواطنين العالقين في مناطق الحرب، ولكن د. معتصم عبد القادر يصوب إلى اتجاه آخر في خطورة استخدام المسيرات في الحرب الحالية، ويقول لـ»أفق جديد»: «أخطر ما في موضوع المسيرات على منطقة بورتسودان والبحر الأحمر وكسلا شرقي السودان، أنها أصبحت مهددًا للأمن الإقليمي في البحر الأحمر ودول الجوار، خصوصًا في المناطق الشرقية من البحر الأحمر، والدليل على ذلك أنه فور هذه الهجمات أصدرت السعودية بيانًا أدانت فيه هذه الهجمات، وأوضحت تأثيرها على الأمن الإقليمي».

ويضيف: «كما تعلم أن منطقة البحر الأحمر منطقة مشتعلة في الجنوب حول اليمن وفي الشمال حول فلسطين، وهذه المنطقة تشهد توترات على كافة دولها، لذلك انتقال هذه المسيرات إلى هذه المنطقة يعني أن بعضها إذا أخطأت أهدافها ودخلت إلى البحر يمكن أن يهدد السفن والملاحة البحرية».

ويزيد د. معتصم مبينًا خطورة استخدام سلاح المسيرات قائلًا :»المنطقة ما بين ساحل البحر الأحمر الغربي والشرقي لا تتعدى حوالي 200 كيلو متر أو 300 كيو متر، ما يعني أن هذه المسيرات إذا أخطأت أهدافها يمكن أن تصل إلى السعودية واليمن، كما أنها يمكن أن تصل إلى مصر وإرتريا، وكل هذه الدول تخشى من امتداد هذا الصراع إلى تلك المناطق، لذلك بادرت كثير من الدول الخليجية وكثير من دول العالم والاتحاد الأفريقي إلى إصدار بيانات تدين مثل هذا التصعيد.

«لساتك وبنادق» برهان!

وائل محجوب

ملخص

المقال يناقش تصريحات البرهان المثيرة للجدل التي مجدت البندقية وسخرت من شعار «المجد للساتك» الثوري، كاشفة عن استمرار نهج الانقلاب العسكري ورؤيته لسلطة تقوم على القوة المسلحة دون شرعية شعبية.

يرى الكاتب أن الحرب الحالية لم تغير من عقلية البرهان الانقلابية، بل كرست هيمنة العسكر وحلفائهم من بقايا النظام البائد، حيث تحولت الصراعات إلى معارك للاستئثار بالسلطة تحت غطاء الخطاب الوطني، بينما الواقع يعيد إنتاج نظام ما قبل الثورة.

يؤكد المقال أن التعيينات الأخيرة في الحكومة وتصاعد نفوذ الإسلاميين تثبت توجه النظام لتحويل الزخم الشعبي المؤقت للجيش إلى رصيد سياسي دائم للمؤتمر الوطني والحركة الإسلامية، مستفيدين من الحرب لتصفية الخصوم وإعادة هيكلة الدولة لصالحهم.

يخلص التحليل إلى أن الحرب منذ بدايتها كانت محاولة لقلب معادلة الثورة بعد فشل انقلاب أكتوبر، وأن تصريحات البرهان الأخيرة كشفت الحقيقة التي يحاول إخفاءها: أن الصراع ليس من أجل الوطن بل من أجل البقاء في السلطة بقوة البندقية.

● أثارت تصريحات الفريق أول عبد الفتاح البرهان القائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس السيادة عقب انقلاب 25 أكتوبر 2021م، أمام قيادات الخدمة المدنية مؤخرًا، التي مجد فيها البندقية وسخر من عهد من كانوا يقولون «المجد للساتك» في إشارة لقادة الحرية والتغيير، وقوى الثورة، موجة من ردود الأفعال على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي.

● وما قاله البرهان هو تجسيد حقيقي لمواقفه التي لم تغيرها الحرب، ولا بدلها حصاد الخراب والدمار الذي قاد إليه الاحتكام للبندقية واتخاذها وسيلة للانقلاب على السلطة، والمحافظة عليها بسيل من الدماء، والقتال في سبيل الاستئثار بها في مواجهة شركائه في الانقلاب، وأعدائه في الحرب الحالية.

● منذ اندلاع هذه الحرب، انحصر تعريف طبيعتها وأهدافها في كونها تمردًا في مواجهة الدولة، ولاحقًا صارت تآمرًا من دول خارجية ضد سيادة ووحدة البلاد، ولم يقدم قادة الجيش في مختلف بياناتهم وتصريحاتهم السياسية أي تعهدات حيال مرحلة ما بعد الحرب، بل كل التصريحات الصادرة من البرهان شخصيًا وغيره من القادة العسكريين، كانت ترسم صورة واضحة لواقع ما بعد الحرب، تكون الكلمة واليد العليا فيه لسلطتهم والقوى المتحالفة معهم عسكريًا، حزبية كانت أم جهوية وقبلية.

● وقد ترك المجال مفتوحًا أمام عناصر النظام البائد داخل أجهزة الدولة ومن خلال مليشياتها الحزبية، التي وجدت المناخ الملائم لها وسط هذه الحرب، لتصفية حساباتها، واستهداف مختلف القوى المدنية بالتصفية والملاحقة والاعتقال وتوجيه الاتهامات، ولم يرتفع أي صوت رافض لهذه الممارسات من القادة العسكريين، بل كان خطابهم متماهيًا مع هذه الممارسات، حتى وصلت مرحلة استهداف مكونات التحالف العسكري نفسه، الذي يحارب بجانب الجيش، وإطلاق العنان لمجموعات عنصرية تابعة لهم، تتخفى في الغرف الإلكترونية الإعلامية لنشر سموم خطابات الكراهية والتحريض والفتنة بين مختلف مكونات البلاد.

● وقد جاءت التعيينات الأخيرة لوزير مجلس الوزراء ووزير الخارجية، التي تزامنت مع خطاب البرهان، متسقة مع ما يشهده الواقع منذ انقلاب أكتوبر مرورًا بهذه الحرب، من تحالف أفضى لاستعادة المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية لمواقع هيمنتهم على السلطة، وما يتم الآن هو استفادة من زخم التعاطف والدعم الشعبي للقوات المسلحة الذي وجدته مع الحرب، وتحويله لرصيد سياسي للقوى التي ثار ضدها الشعب، وفرض واقع جديد يضمن تكريس وجود المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية في مواقعهم سلمًا أو حربًا.

● لقد كان أهم أهداف هذه الحرب ومنذ يومها الأول، هو قلب المعادلة السياسية رأسًا على عقب، لا سيما بعدما فشل انقلاب 25 أكتوبر الذي أعاد الحياة للمؤتمر الوطني والحركة الإسلامية في السيطرة على مقاليد الحكم، بسبب تصاعد الحصار الداخلي ممثلًا في التصعيد الجماهيري المضاد له، والذي انتشر في كل أنحاء السودان، وبسبب الرفض الإقليمي الذي قاد لتجميد عضوية السودان في الاتحاد الإفريقي، والرفض الدولي الكبير للانقلاب، وقد أدت تداعيات الفشل هذه بالإضافة للموقف من الاتفاق الإطاري، في انقسام قوى الانقلاب العسكرية وعجل بالانزلاق في مستنقع الحرب، وكان مطلب ومقصد طرفيها ومنذ اليوم الأول واضحًا لكل ذي عينين، وهو الاستئثار بالسلطة، وبعد عامين من الحرب، لم يعد دخان المعارك وشعارات الوطنية والديمقراطية كافية لحجب هذه الحقيقة، التي تفضحها تصريحات وأفعال القادة وقواتهم في هذه الحرب.

لا مجد للساتك
البرهان يهندس المشهد القادم بالبندقية ولا عزاء للثوار المقاتلين في صفوفه

سمير شيخ إدريس

ملخص

المقال يكشف عن تناقض صارخ في موقف البرهان، الذي وصل إلى السلطة بفضل ثورة ديسمبر السلمية، ثم يسخر الآن من رموزها («اللساتك») ويمجد البندقية، في محاولة لطمس إرث الثورة وتأسيس نظام عسكري قمعي.

من وجهة نظر الكاتب أن تصريحات البرهان الأخيرة ليست مجرد إهانة للثوار، بل رسالة واضحة بأنه يعتزم قمع أي احتجاج مستقبلي بالقوة المسلحة، مستفيدًا من تحالفه مع بقايا النظام البائد والإسلاميين الذين يهللون لخطابه.

يكشف التحليل أن هذه التصريحات تعكس عقلية انقلابية متجذرة، ترفض الشرعية الشعبية وتستبدل الحوار بالرصاص، متجاهلةً درس التاريخ أن البنادق لم تنجح أبدًا في قتل الثورات، كما فشلت في إنقاذ حكم البشير أو غيره من الطغاة.

يختتم الكاتب مقاله بدعوة الكيانات الثورية لمراجعة مواقفها من التحالف مع البرهان، والاستيقاظ من وهم أن حربه ضد المليشيات هي «حرب كرامة»، بينما هي في جوهرها صراع على السلطة يهدد بإعادة إنتاج ديكتاتورية جديدة بأدوات أكثر عنفًا.

يأبى الجنرال البرهان كل يوم إلا أن يؤكد سوء طويته، ويضرب أعلى الأمثال في النكران والغدر وعدم الوفاء، ويؤكد باستمرار عداءه السافر للثورة التي أجلسته وزمرته من العسكريين الموتورين على سدة الحكم، وأتاحت له الفرصة ليغتسل من عفن الفساد والغدر بشعبه، وأن يتبوأ مقعدًا في المشهد الثوري ما كان يتاح له في أي ظرف أو مكان آخر لولا حسن نوايا الثورة السودانية، التي أقرضته عشمًا في غير موضعه واختار طائعًا أن يكون في أدنى درك من مراقد السوء بدلًا من اغتنام السانحة التي حاولت رفعه لمصاف البطل القومي لولا الغشامة وسوء الاختيار لمرات متعددة كان يركلها في كل سانحة، وجاءت تصريحاته الأخيرة التي ركل فيها الثورة التي أوصلته سدة الحكم، وغفرت له عفن أياديه الملطخة بدماء الشعب على مدار عهد سيده البشير، حتى جرمه المشهود في فض الاعتصام، وفرض لصوص المليشيا وتمديدها على رقاب الشعب حتي انقلبت على سحره العاجز، فهذه اللساتك التي أدار ظهره لها نكرانًا لفضلها عليه تحمل وغيرها رمزية مقدسة في نفوس الثوار وقطاعات واسعة من الجماهير، وحتمًا يشير خطابه المستخف بأدوات الثورة بل وإبدالها بالبندقية كدلالة عنف لفظتها الثورة واختارت السلمية، يشير بوضوح لنوايا الجنرال في هندسة المشهد السياسي حال انتهاء الحرب بوعيده المبطن لكل أمنية في نفوس الجماهير والثوار على وجه الخصوص بما ينتظرهم من بنادق ورصاص حال مطالبتهم بإبعاده وزمرته نحو الثكنات واستعادة مطالب الثورة.

على الرغم من أن تصريح البرهان جاء في سياق حديثه حول الخدمة المدنية إلا أنه يفهم في السياق المعتاد المعبر عن موقفه الراسخ في العداء للثورة، ومحاولاته المستمرة لتصفيتها حتى الانقلاب عليها وأنه ماض في طريق إقامة دولة عسكرية بوليسية لا صوت يعلو على صوت بندقيتها التي لا يملك غيرها للجماهير إن احتجت يومًا على وجوده فوق أعناقهم، وحاولت الاحتجاج والخروج عن طوق طاعته وما أعده لهم من مسرح عبثه المتواصل بالثورة، وكل ما أنجزته الجماهير وما بذله الثوار من أجل التغيير، غير أن الجنرال وبفضل غشامته التي تورده كل يوم مواقع إهلاك جديد لم يع أن الثورات لا تموت بالبنادق وإلا كان قد فلحت بندقية سلفه البشير، حين أسقطت النميري وصالح وبابكر ومعاوية وغيرهم من الكرام، أو كانت البندقية لتمكنه من تثبيت حكمه بعد انقلابه الحائر وسقوط أكثر من مائة شهيد وصوت الثورة يشق عنان السماء ويقض مضجع حلمه الذي فشل في أن يقيم معه حلم تشكيل حكومة رغم البندقية التي ما برحت يديه. وعلى الجنرال أن يصحو من سكرة نشوته بالحكم وأن يسمع جيدًا الأصوات العالية في لجان المقاومة والكيانات الشعبية والجماهيرية التي رفضت غثاءه العكر، ولوحت له ببيارق الثورة التي لا تزال ترفرف على أفق خطله بقدرتها على اجتثاث سلطانه والمضي قدمًا نحو استكمال ثورته.

خطاب البرهان بما يفصح عن نواياه يشكل فصلًا جديدًا في محاولة جر البلاد نحو تواريخ البطش والهيمنة العسكرية، وامتداد عهد الغيهب وهوس الإسلاميين باقتراب حلم عودتهم للسلطة عبر مطية الجنرال البرهان، حيث أنهم من هللوا لخطابه وكالوه مدحًا عبر منابرهم وتهليل قادتهم، وهو خطاب يفضح جبن بندقيته الملوح بها وأنها لا تتوجه ولا تتوعد إلا الجماهير، وهو خطاب محبط ومحرج للكيانات الثورية التي تغاضت عن جرائمه في حق رفاقهم وانخرطت في صفه في قتال المليشيا، ولعل ذلك الخطل يعيدها لصواب ثوريتها وتعي أن الحرب التي خاضها الجنرال ليست للكرامة، بل من أجل تثبيت كرسيه وإمعان غرس خنجره الغادر في صدر الثورة.

انتهى المسار القضائي فمن يطوي صفحة المعاناة الإنسانية في السودان؟

ملخص

بعد إغلاق المسار القضائي الدولي في قضية السودان ضد الإمارات، ورفض محكمة العدل الدولية في 5 مايو 2025 النظر في الدعوى لعدم اختصاصها، بسبب تحفظ الإمارات على المادة التاسعة من اتفاقية منع الإبادة الجماعية، ربما حُسم الجدل القانوني في القضية دون الخوض في صحة الاتهامات.

يبرز التحليل التناقض الصارخ بين المعركة القانونية والدبلوماسية المغلقة، والواقع الإنساني المتفاقم في السودان، حيث يعاني 25 مليون شخص من الجوع الشديد وتستمر الحرب الأهلية في حصد الأرواح، بينما تتبادل الأطراف الاتهامات دون تقديم حلول عملية لوقف النزيف الإنساني.

يؤكد التقرير أن القرار يعزز الموقف الدبلوماسي للإمارات مؤقتاً، لكنه يترك الأسئلة الكبرى دون إجابة حول دور الأطراف الإقليمية في الصراع، ويفتح الباب أمام تساؤلات عن جدوى الآليات القضائية الدولية في معالجة نزاعات معقدة تتشابك فيها المصالح الإقليمية بالحروب الأهلية.

يخلص التقرير إلى أن القضاء الدولي قد طوى صفحة القضية القانونية، لكنه لم يطوِ صفحة المعاناة الإنسانية، مما يضع المجتمع الدولي أمام اختبار حقيقي لإيجاد آليات أكثر فاعلية لوقف الحرب، في وقت تبدو فيه الحلول السياسية بعيدة المنال والكارثة الإنسانية تزداد اتساعاً يومياً.

في تطور قضائي لافت، رفضت محكمة العدل الدولية، أعلى هيئة قضائية تابعة للأمم المتحدة، النظر في الدعوى التي رفعتها حكومة السودان ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، متهمة إياها بالتورط في دعم أعمال قد ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية خلال الحرب المستعرة في البلاد. قرار المحكمة، الصادر في الخامس من مايو 2025، استند بشكل أساسي إلى عدم اختصاصها القضائي بنظر القضية، مما يغلق الباب أمام المسار القضائي المحدد.

لماذا أُغلِق ملف القضية في لاهاي؟

يكمن السبب الجوهري وراء قرار المحكمة في تحفظ دولة الإمارات على المادة التاسعة من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948. فعلى الرغم من أن كلا البلدين، السودان والإمارات، من الموقعين على الاتفاقية، إلا أن هذا التحفظ الإماراتي يعني أنها لا تقبل بالولاية القضائية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالنزاعات الناشئة عن تفسير أو تطبيق الاتفاقية. وبناءً على ذلك، وجدت المحكمة أنها تفتقر إلى الأساس القانوني اللازم لمتابعة القضية أو فرض أي تدابير ضد أبو ظبي كما طلبت الخرطوم.

ما طبيعة الاتهامات التي واجهتها أبوظبي، وكيف كان ردها؟

اتهمت حكومة السودان، التي تتخذ من بورتسودان مقراً مؤقتاً لها، دولة الإمارات بتقديم دعم عسكري ولوجستي لقوات الدعم السريع، المنافس الرئيسي للجيش السوداني في الحرب الأهلية، معتبرة أن هذا الدعم يساهم في ارتكاب فظائع قد تصل إلى حد الإبادة الجماعية. في المقابل، نفت الإمارات هذه الاتهامات بشدة ووصفتها بأنها «لا أساس لها من الصحة وذات دوافع سياسية». ورحبت أبوظبي بقرار المحكمة، معتبرة إياه تأكيداً على عدم صحة الادعاءات ومحاولة من جانب الجيش السوداني لصرف الانتباه عن مسؤوليته في الصراع، مؤكدة على أن مصلحتها الوحيدة تكمن في تحقيق سلام دائم في السودان.

ما التبعات القانونية والسياسية لهذا الحكم؟

من الناحية القانونية، يعني قرار عدم الاختصاص أن الدعوى التي رفعها السودان أمام محكمة العدل الدولية تعتبر كأن لم تكن، ولا تترتب عليها أي آثار أو التزامات قانونية تجاه الإمارات في إطار هذه المحكمة. أما سياسياً، فينظر إلى القرار على أنه يعزز الموقف الدبلوماسي للإمارات في مواجهة هذه الاتهامات المحددة على الساحة الدولية، حيث لم يتم النظر في جوهر الادعاءات لعدم وجود ولاية قضائية.

هل يطوي قرار المحكمة صفحة المعاناة الإنسانية في السودان؟

من المهم التأكيد على أن قرار محكمة العدل الدولية، بتركيزه على الجانب الإجرائي والقانوني للاختصاص، لا يغير من الواقع المأساوي على الأرض في السودان. تستمر الحرب الأهلية في حصد الأرواح وتدمير البنية التحتية، وتتفاقم الكارثة الإنسانية يوماً بعد يوم، حيث يواجه نصف سكان البلاد، حوالي 25 مليون شخص، جوعاً شديداً، مع إعلان المجاعة في بعض المناطق وتوقع امتدادها، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة. وتبقى الجهود الدبلوماسية لإنهاء الصراع متعثرة حتى الآن.

هل يمكن فصل المسار القضائي عن الواقع الإنساني المتدهور؟

يأتي قرار محكمة العدل الدولية برفض دعوى السودان ضد الإمارات ليسلط الضوء على التعقيدات القانونية والدبلوماسية التي تحيط بالنزاعات الدولية، وخصوصاً عندما تتشابك مع حروب أهلية مدمرة. فبينما يمثل القرار نهاية لمسار قضائي محدد، إلا أنه لا يضع حداً للجدل المستمر حول التدخلات الخارجية في الصراع السوداني، ولا يقدم إجابات شافية حول مسؤولية الأطراف الإقليمية والدولية.

تبقى الحقيقة الأكثر إلحاحاً هي أن الملايين من السودانيين يعانون يومياً من تبعات حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، بينما تتبادل الأطراف المتحاربة وداعموها الاتهامات في أروقة المحاكم والمنابر الدولية. وفي ظل غياب آليات قضائية دولية فعالة للتعامل مع مثل هذه النزاعات المعقدة، تظل المسؤولية الأخلاقية والإنسانية قائمة على عاتق جميع الأطراف المعنية لوقف نزيف الدم وإنهاء المعاناة، فيما يظل السؤال الأهم شاخصاً: هل سيشكل هذا القرار دافعاً للمجتمع الدولي للبحث عن حلول أكثر فاعلية لإنهاء الصراع، أم سيزيد من تعقيد المشهد السوداني المأزوم؟

أصاب البرهان حيث أخطأ... أو جمهورية البندقية

حيدر المكاشفي

ملخص

مقال يناقش تصريحًا مثيرًا للجدل للبرهان، هاجم فيه ثورة ديسمبر المجيدة عبر تسفيه رمز «اللساتك»، ما أثار غضبًا شعبيًا عارمًا دفاعًا عن تضحيات الثوار.

يرى الكاتب أن البرهان رغم خطئه في الهجوم على الثورة، فقد كشف عن نواياه الحقيقية بتدشين عهد «البندقية»، حيث السلطة تُمسك بالقوة العسكرية لا بالشرعية الشعبية، كما فعل بانقلابه عام 2021.

من وجهة نظر الكاتب أن مقولة «المجد للبندقية فقط» تعكس واقع السودان اليوم، حيث تحكم الأسلحة المشهد، واضطر المدنيون لامتلاكها للدفاع عن أنفسهم في غياب الأمن، ما عمّق الفوضى والعنف.

يعتقد الكاتب أن البرهان، رغم سخريته من الثورة، صدقَ غيرَ مُدركٍ حين مجّد البندقية، فهي الآن وسيلته الوحيدة للبقاء في سلطةٍ فقدت كل شرعيةٍ إلا شرعية القوة.

هجوم كاسح وغضب عارم استحقه البرهان، بسبب عبارته البائسة والتعيسة (ما في مجد للساتك تاني، المجد للبندقية فقط)، وزادها تعاسة وبؤسًا أنه لفظها في مؤتمر للخدمة المدنية، وقد كفتني الجموع الهادرة التي تصدت للبرهان مدافعة بقوة وشراسة عن (اللساتك)، حين أراد البرهان تسفيه ثورة ديسمبر الماجدة والزراية بها وبرموزها وأشاوسها الشباب، بعبارة (ما في مجد للساتك تاني)، في إشارة إلى الثورة الشعبية التي أطاحت نظام الإنقاذ الفاشي الفاسد في أبريل 2019، حيث اعتاد المتظاهرون خلال الحراك الذي اندلع في 2018 على حرق إطارات السيارات (اللساتك) في الطرقات العامة لمنع قوات الأمن من الوصول إليهم وقمعهم، إضافة الى تدابير أخرى كان الثوار يتخذونها لحماية أنفسهم من القوة المفرطة والمميتة التي كانت قوات الأمن تستخدمها ضدهم، وبالفعل سقط منهم العشرات شهداء وأصيب المئات إصابات بالغة، ولم يكن حرق هؤلاء الفتية والفتيات للساتك إلا رد فعل دفاعي مشروع ضد فعل وحشي قمعي غير أخلاقي ولا إنساني ولا ديني وغير مشروع، ولو كان هؤلاء الشباب تمتعوا بحقهم الإنساني في حرية التعبير عبر مواكبهم السلمية المشهودة بشعاراتهم القماشية وهتافاتهم، لما حرقوا ولا لستك درداقة ولا عجلة، وقد أوفى من تصدوا للبرهان وكفوا ولم يتركوا زيادة لمستزيد، ولهذا سأركز هنا على الشطر الثاني من المقولة البائسة (المجد للبندقية فقط)، وقد أصاب البرهان في هذه، حيث أن هدفه الأساس من الهجوم على الثورة ورمزياتها هو التمهيد لعهده الجديد، عهد جمهورية البندقية الفاشية الديكتاتورية ورمزها البندقية، ولأنه لم يجرؤ ولم يمتلك الشجاعة للتصريح بشكل مباشر عن ترتيباتهم القادمة بعد عودته من مصر ولقاءه برئيسها السيسي الذي استدعاه للمثول بين يديه، وقد ذكرني تستر البرهان على هدفه المستتر ودون الإفصاح عنه مباشرة وبكل وضوح، إلا بعد الهجوم على الثورة وأيضًا بطريقة غير مباشرة، ذكرني بحكاية للبروف عبدالله الطيب، طيب الله ثراه، كان البروف حين كان مديرًا لجامعة الخرطوم، لا يقبل إلا ما هو صحيح في العمل الجامعي، حيث كان يرفض تدخل الحكومة أو التسلح بالعلاقة معها مهما كان الأمر، واستطاع فرض هيبة خاصة للتعليم الجامعي، ما ضاعف من معارضيه من (الحفارين)، وقد كان أن تم عزله من الجامعة، رغم أنه عمل فيها بكل قوة، وأسس لمعالم جامعية حقيقية، لكن وشايات من زملاء المهنة، ممن كان

لهم رأي مخالف لطريقته في الإدارة، كانت كفيلة بإخراجه من الجامعة، وكان البروف عبدالله الطيب يشعر بالمرارة مما جرى، حيث يُفصل ذوو الكفاءة والمهنية العالية، لصالح كفاءات لم ترتق بعد إلى مستواه. وكان أن أصبحت جامعة الخرطوم في عهده على توأمة مع أعرق الجامعات الإنجليزية.. بعد عزله عاد البروف إلى بيته وكان الناس يؤمون منزله ويواسونه مما جرى له وأنه أكبر من القرار الحكومي، وأنه سيعود رغمًا عنهم إلى عرينه، وكانت زوجته الإنجليزية -رحمها الله - تتكلم العربية على الطريقة الفصيحة، التي علمها إياها البروف، لكنها عربية مكسرة، وبينما الناس يشدون من أزره أرادت زوجته أيضًا أن تدلي بدلوها، فقالت، والله إن ما حدث ليس إلا نيا.. بك وكانت تقصد (نكاية بك)، فضحك البروف قائلًا: أصابت الأعجمية حيث أخطأت، وقد رأيت أن استلف عبارة البروف الساخرة تعليقًا على حديث البرهان المشار إليه فأقول (أخطأ البرهان حيث أصاب)، إذ أن هدفه من الهجوم على الثورة هو تدشين عهد البندقية الفاشي القمعي الديكتاتوري.

أما كونها جمهورية البندقية التي ينذر بها البرهان، فذلك ما لا يحتاج لبذل أدنى جهد لكشف حقيقتها، فالبرهان والقيادات العسكرية الأخرى، شمس الدين الكباشي وياسر العطا وإبراهيم جابر، إنما تربعوا على السلطة بعد انقلاب أكتوبر 2021 بقوة البندقية، بعد إطاحتهم بحكومة الثورة المدنية واعتقال قياداتها، ومنذ ذلك الحين وحتى الآن بعد الحرب القذرة التي دخلت عامها الثالث، يسيطرون على مقاليد السلطة بلا شرعية غير شرعية البندقية، وقد صدق البرهان حين قال (المجد للبندقية فقط)، فالبندقية هي ما تمنحهم هذا المجد المتوهم والمزعوم حتى اليوم، فكيف لا يمجدونها، وهذا ديدن وطبع الانقلابيين طرًا، فحتى حلفاؤهم في حرب القذارة هذه من الإسلامويين معروف عنهم تمجيدهم للبندقية، وما البرهان وبقية قيادات الجيش الحالية إلا نسخة غير منقحة من كتابهم، تربوا وترعرعوا وترقوا في كنفهم، حيث كانوا لا يحترمون ولا يفاوضون إلا من يحمل السلاح، وكانوا يقولون ويتفاخرون علانية بأنهم إنما استولوا على السلطة بالقوة، وعلى من يريد منازعتهم الحكم أن يلجأ للقوة أيضًا، مما أفضى إلى تمرد مجموعات كثيرة رفعت السلاح بعد أن انسدت أمامها سبل العمل المدني السلمي الشعبي، فدخلت البلاد في دوامة العنف وتناسلت الحركات الحاملة للسلاح وتكاثرت مثل الأميبيا، وبسبب هذه البندقية ما تزال دوامة وطاحونة العنف وكأس الموت والدمار دائرة، وبالفعل أيضًا تصديقًا لكلام البرهان أصبح المجد للبندقية فقط، فمنذ بداية هذه الحرب وجد المواطنون العزل الذين لا يمتلكون بنادق أن عليهم حماية أنفسهم حين عز عليهم من يحميهم من حملة السلاح، بل حتى الآن وفي ظل الفوضى والسيولة الأمنية الضاربة في البلاد، وخاصة في العاصمة الخرطوم بمدنها الثلاث، يبقى بالفعل المجد للبنادق، إذ يتوجب على كل المواطنين امتلاك بنادق فبامتلاكهم للبنادق سيتمكنون من الزود عن أرواحهم وأملاكهم وأعراضهم ويقاومون بها كل شرير ومجرم، وليتولى كل شخص مسؤولية الدفاع عن نفسه وأسرته ومقتنياته، طالما أن البلاد تعيش حالة فوضى واضطراب أمني غير مسبوق وانتشار كثيف للجريمة بكل أنواعها وبالأخص الجريمة المسلحة.. ألم أقل لكم أن البرهان قد أصاب حيث أخطأ. ألا ترون معه والحال هذا أن المجد بالفعل لن يحوزه إلا صاحب بندقية.

امتحانات الشهادة المؤجلة..
أخطاء في كل المراحل

ملخص

تقرير يكشف عن فوضى شاملة في امتحانات الشهادة السودانية 2023، حيث غاب ثلث الطلاب عن الامتحانات في مناطق النزاع بينما أعلنت الوزارة نسبة نجاح 69%، وسط اتهامات بتزوير النتائج لتحقيق «انتصار سياسي» في ظل الحرب الدائرة.

يبرز التقرير تناقضات صارخة في العملية الامتحانية، بين قصة الطالبة «شمس» التي قطعت 2000 كم من تشاد وحصلت على 94%، ومعلم قُتل وهو يحاول إنقاذ طلابه، وآلاف الطلاب الذين حُرموا من الجلوس بسبب الاشتباكات أو واجهوا أخطاء فادحة في النتائج.

يؤكد التقرير أن الأزمة تعكس انهياراً مؤسسياً، حيث انتقدت لجنة المعلمين السودانيين «الأخطاء الكارثية» وغياب الشفافية، بينما نفت الوزارة أي أخطاء في التصحيح رغم ظهور نتائج مزورة لطلاب لم يمتحنوا وأسماء خاطئة.

يخلص المحتوى إلى أن الامتحانات تحولت من بوابة للتعليم إلى ساحة صراع سياسي، تاركةً جيلاً كاملاً بين مفترق طرق: إما التحدي مثل «شمس»، أو اليأس مثل آلاف الطلاب المهمشين، في مشهد يلخص مأساة التعليم في ظل حرب تستهلك مستقبل البلاد.

الزين عثمان

في الوقت الذي دوى فيه رصاص الفرح في سماء المدن السودانية احتفالًا بنجاح الطلاب في امتحانات الشهادة، كان رصاص الحرب يحصد أرواح الناس في مدينة النهود غرب السودان، بعد أن وصلتها قوات الدعم السريع. بين رصاص أفراح النجاح ورصاص حزن الموت ثمة حقيقة واحدة مفادها الامتحان في زمن الحرب.

يصفها البعض بأنها أوراق سياسية وظفتها السلطات السودانية في شهر ديسمبر الماضي من أجل الانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام، أكثر منها أوراق امتحانات هدفها الرئيسي نقل طلاب المرحلة الثانوية للمرحلة الجامعية في السودان، وفقًا لما هو متعارف عليه عن «الشهادة السودانية»، وهي الامتحانات التي غاب عنها ثلث الطلاب في ولايات الخرطوم الجزيرة وكردفان وولايات دارفور، وشهدت حالة شد وجذب بين طرفي النزاع في الحرب السودانية القوات المسلحة والدعم السريع .

مطلع مايو أعلنت وزارة التربية والتعليم في السودان إعلان نتائج امتحانات الشهادة السودانية بعد أن تم التوقيع عليها من قبل رئيس مجلس السيادة الفريق عبد الفتاح البرهان، وبنسبة نجاح بلغت 69%. وبالطبع مع إعلان النتائج ظهرت الأفراح لدى كثير من الأسر بسبب نجاح أبنائها خصوصًا وأنه نجاح ارتبط بظروف قاهرة في فترة الامتحانات.

لكن سرعان ما تحولت فرحة الناس بإعلان نتائج الشهادة السودانية لحالة من الحسرة، استنادًا على ما تم وصفه بالأخطاء الكارثية التي رافقت عملية إعلانها، أو تلك الأخطاء المرتبطة بغرفة «الكنترول» وبالعملية برمتها، وهي العملية التي تم إنجازها بعجلة بغية تحقيق نصر سياسي وفقًا لما جاء في بيان للجنة المعلمين السودانيين انتقدت فيه إقامة الامتحانات وقتها والمترتبات عليها من خلق حالة تفاوت وغياب أسس المساواة والإقصاء الذي يشكل انتهاكًا فاضحًا لمبدأ تكافؤ الفرص، ويهدد وحدة النظام التعليمي في البلاد ويهدد وحدة البلاد .

قطعت الطالبة شمس مسافة

2000

كيلومتر من تشاد إلى الدامر لتحصل على

94

بعد وصولها إلى مركز الامتحان

تصدر لجنة المعلمين بيانًا جديدًا تنتقد فيه عملية إعلان نتيجة الشهادة، وطالبت بتشكيل لجنة للتحقيق في الأخطاء الكارثية التي صاحبت إعلان نتيجة امتحانات الشهادة المؤجلة للعام 2023، مع ضرورة إعادة النظر في التعاقدات الفنية المتعلقة بخدمة الاستعلام عن النتائج، وهي العملية التي آلت لشركات الاتصالات التي حددت قيمة مالية عالية لخدمة الحصول عليها لا تتوفر لدى الكثيرين، وليس هذا فحسب فقد رافقت عملية الاستعلام أخطاء كبيرة وحدث تداخل في أرقام الجلوس، غابت نتائج طلاب خضعوا للامتحان في حين منحت خدمة الاستعلام النجاح للكثير من الأسماء التي غابت عن العملية، وذلك وفقًا لتسجيلات كبيرة تابعتها «أفق جديد» على وسائل التواصل الاجتماعي يشكو من خلالها الممتحنون وأسرهم من الظلم الذي وقع عليهم ويطالبون بضرورة إعادة التصحيح .

الفوضى ضربت بأطنابها مع غياب الحد الأدنى من العدالة والشفافية. توصيف آخر استخدمته لجنة المعلمين لعملية إعلان النتائج، وهو ما فسرته لسيادة التعجل والارتباك لإعلان النتيجة، وهو ما قاد في آخر المطاف للتخبط، وهو ما يستدعي إعادة النظر في كل ما حدث.

وأكدت اللجنة أيضًا على دعمها لاستمرار العملية التعليمية والمحافظة على مستقبل الطلاب مع توفير الحد الأدنى الذي يسمح بتحقيق تلك الغاية.

في إجابته حول وجود أخطاء صاحبت عملية التصحيح نفى وكيل وزارة التربية والتعليم عمر الخليفة وجود هذه الأخطاء، معتبرًا أن انتهاج ذات أساليب تصحيح الشهادة في الوقت

السابق يجعل احتمال وجود نسبة خطأ واحد مستبعدًا، وشدد الوكيل في تصريحاته بأن الشهادة السودانية تتمتع بكل شروط الاعتماد والموضوعية ولها سمعة عالمية. واتهم جهات لم يسمها بالعمل على إفساد فرحة الشعب السوداني والطلاب وأسرهم.

يعيد السودانيون إحتفائهم بـ شمس الطالبة التي قطعت 2000 كيلو متر من نقطة نزوحها في تشاد حتى وصولها إلى مركز الامتحان في مدينة الدامر بنهر النيل، وهذه المرة يحتفلون بتفوق الفتاة التي تنحدر من مدينة الجنينة بولاية غرب دارفور وحصولها على نسبة 94% وإعلان اسمها من ضمن المتفوقين في المؤتمر الصحفي. قصة نجاح شمس مثلت قصة ملهمة انتصرت من خلالها لحقها في التعليم ومدت لسان سخريتها من الذين قرروا «حرمانها»، لكنها في المقابل تفتح بوابة الأسئلة على مصراعيها حول مستقبل الآخرين والأخريات ممن عجزوا عن قطع الـ 2000 ميل أو أولئك الذين قطعتهم «الارتكازات» من العبور نحو غرفة الامتحان أسوة بما حدث مع طلاب ولاية الجزيرة. قصة «شمس» تعيد طرح السؤال من يتحمل دم الأستاذ الهادي أبكر إسماعيل الذي اغتالته قوات الدعم السريع في منطقة الأزهري، وهو يحاول إخراج طلابه الممتحنين من أجل التسجيل؟ وبالطبع قصة نجاح شمس تضعنا أمام السؤال الكبير حول مصير عشرات الآلاف من الطلاب الذين حرموا من الجلوس للامتحان وذلك بسبب وجودهم في مناطق تسيطر عليها قوات الدعم السريع .

حسنًا، أبطال أولئك الذين خاضوا مغامرات الوصول إلى غرف الامتحان برًا وبحرًا متجاوزين الأهوال والمصاعب مثلهم الذين أوقفوا في الارتكازات وتم منعهم. أبطال من استطاعوا أداء الامتحانات بعيدًا عن ديارهم وبيوتهم أو انتقلوا من مدرسة حيث يقيمون كنازحين إلى مدرسة الامتحان.. وقصص بطولة أخرى رسمها الآباء والأمهات في سعيهم لتوفير رسوم الامتحان في المهجر، وهم الذين غادروا بلادهم تاركين كل شيء خلفهم، كانوا أبطالًا وهم يتجاوزون جشع حكومة لم تقدر ظروفهم، ولم يدر منسوبوها أنها السبب في كل ما يجري لهم بسبب الحرب.

لا يزال بعض الطلاب وأسرهم ينتظرون نتائج جهدهم في الامتحان، ينتظر البعض تحول عبارة «رسوب» إلى عبارة نجاح واثقين أن ثمة خطأ حدث ويجب معالجته، لكن في انتظارهم هذا فهم يمنحون السلطات النتيجة التي تستحقها في الامتحان وهي «الرسوب»، وصفر المسؤولية والدقة والشفافية.

الشهادة السودانية...
مهزلة تعليمية على أنقاض الدولة

ملخص

تقرير يكشف عن كارثة تعليمية غير مسبوقة في امتحانات الشهادة السودانية 2023، حيث تم إقصاء 400 ألف طالب (من أصل 570 ألف) دون مبرر، بينما سُمح لطلاب من دفعات لاحقة ومناطق موالية بالجلوس، في انتهاك صارخ لمبدأ تكافؤ الفرص.

يُبرز التقرير فداحة الأزمة عبر شهادات تربويين مثل بتول الشيخ التي وصفت الوضع بـ«شهادة وفاة التعليم»، ولجنة المعلمين التي أدانت «العشوائية المُمنهجة»، مشيرين إلى تزوير النتائج وإعلانها بفوضى غير مسبوقة، ما أدى إلى انهيار ثقة الطلاب وأسرهم في النظام التعليمي.

يحذر الخبراء من تداعيات بعيدة المدى، حيث قد ترفض الجامعات الدولية الاعتراف بالشهادة السودانية بعد خرقتها 5 من أصل 7 معايير دولية للجودة، بينما تستمر الوزارة في إنكار الأزمة رغم ظهور نتائج لطلاب لم يمتحنوا وأسماء خاطئة.

يختتم التقرير بتأكيد أن هذه المسألة ليست إخفاقًا تقنيًا عابرًا، بل تعكس تحول التعليم إلى أداة سياسية بيد سلطة تتعامل معه كـ«ملف أمني»، مما يهدد بضياع جيل كامل ويُنهي تراكم سمعة أكاديمية بنيت على مدى عقود.

أم درمان – أفق جديد

المربية والتربوية المتقاعدة، بتول الشيخ، شبهت ما جرى في إعلان نتائج امتحانات الشهادة السودانية بشهادة الوفاة للعملية التعليمية في البلاد. وقالت بتول، وتكاد الدموع تطفر من عينيها: «هولاء ليسوا بمسؤولين، وإنما بشر لا تهمهم سمعة البلاد، ولا الإنجازات المتراكمة، والحرص والجهد الذي بذل لتكون الشهادة السودانية بتلك الموثوقية التي كانت عليها، التي لم تأت صدفة، وإنما ببذل وجدية وعمل عرفت به لجنة امتحانات السودان، التي إلى وقت قريب لم يكن الكثيرون يعرفون من هو رئيسها ولا أعضائها، وكانت تحاط أعمالها بسرية كاملة».

وتتفق بتول مع الكثير من المراقبين بأن نتيجة امتحانات الشهادة السودانية المؤجلة للعام 2023 لم تكن سوى تتويج مأساوي لانهيار مؤسسات الدولة، وانكشاف عورة النظام التعليمي الذي بدا عاجزًا، متخبّطًا، ومجردًا من أي حس بالمسؤولية.

ففي الوقت الذي انتظر فيه مئات الآلاف من الطلاب استحقاقهم الدراسي المؤجل منذ عامين، جرى تنفيذ امتحانات الشهادة وسط فوضى إدارية، وتجاوزات إجرائية بالغة الأهمية، وقرارات مرتجلة، فجّرت موجة غضب في الشارع التربوي والمجتمعي، واستدعت بيانات استنكار حادة، أبرزها من لجنة المعلمين السودانيين.

الأرقام وحدها تفضح حجم الجريمة فمن أصل نحو 570 ألف طالب وطالبة كان يفترض أن يمثلوا دفعة 2023، جلس فقط 230 ألفاً للامتحانات، بينما تُرك ما يقارب 400 ألف خارج القاعات، بلا تفسير رسمي، وبلا خطة بديلة، وبلا اعتراف حتى.

من المُفترض أن يجلس للامتحان

570

ألف طالب جلس منهم

230

ألفاً فقط

إقصاء جماعي

جرى هذا الإقصاء الجماعي بذريعة «الظروف الأمنية»، في وقت جلس فيه طلاب من دفعات لاحقة، ومن مدارس خارج السودان، بل ومن مناطق محسوبة على طرف سياسي واحد، في تجاوز فاضح لكل معايير العدالة التعليمية.

وفي بيان شديد اللهجة، أدانت لجنة المعلمين السودانيين هذه المهزلة، مؤكدة أن الامتحانات نُفذت بلا حد أدنى من الشفافية أو العدالة. البيان، الذي صدر عقب إعلان النتيجة، لم يكتف بمجرد الإدانة، بل وصف ما جرى بأنه عشوائية تضرب جذور النظام التعليمي، وانحراف عن مسؤولية الدولة تجاه أبنائها.

ففي حين هنأت اللجنة الطلاب الذين جلسوا للامتحانات واعتبرتهم «أبطالًا بلا ذنب»، شددت على أن الجريمة الكبرى تكمن في الإقصاء الجغرافي الذي مُورس ضد طلاب يقيمون في مناطق خارجة عن سيطرة الجيش، رغم أن بها مدارس عاملة وطلابًا مؤهلين. لقد مُنعوا من الجلوس لا لسبب سوى الجغرافيا، في سياسة تمييز تعليمي تمزق وحدة السودان، وتنتهك جوهر فكرة الدولة.

فاقد تربوي

يعضد الناطق الرسمي باسم لجنة المعلمين،

سامي الباقر، ما ذهبت إليه اللجنة، مقدرًا نسبة الغياب بنحو 60% من الدفعة الأصلية، وهو ما وصفه بـ«الكارثة الحقيقية».

وأضاف في حديثه لـ«أفق جديد» أن عددًا من الذين جلسوا للامتحان لا ينتمون لدفعة 2023 بل لدفعة 2024، ومعظمهم من الذين درسوا خارج السودان أو في ولاية نهر النيل. موضحًا أن ظروف الحرب حدت بالوزارة إلى التساهل في إجراءات التحقق، ما فتح الباب لدخول غير المنتمين للدفعة المؤجلة، مضافًا إليهم طلاب إعادة من دفعات قديمة مثل 2022. وخلص الباقر إلى أن عدد الجالسين الحقيقي من دفعة 2023 لا يتجاوز 170 إلى 200 ألف، أي أقل من نصف العدد المفترض.

أما الطريقة التي أُعلنت بها النتيجة، فقد وُصفت من قِبل لجنة المعلمين بـ«العجلة والارتباك الفادح». الأخطاء التي وقعت أثناء المؤتمر الصحفي، والفوضى التقنية التي صاحبت خدمة الرسائل النصية، عكست استخفافاً غير مسبوق بمصير الطلاب. وتضيف لجنة المعلمين في بيانها « لم تكن مجرد أخطاء، بل كانت نتيجة مباشرة لنهج إداري مرتجل لا يرى في التعليم إلا أداة دعائية أو عبئًا ثقيلًا يجب الانتهاء منه بأي طريقة».

غضب شعبي

وتتفق التربوية بتول مع لجنة المعلمين وناطقها الرسمي وهي تقول: «لم ينظروا إلى الشهادة السودانية إلا من خلال عين السياسة، فهم أرادوا أن يقولوا إن كل شيء تمام التمام، وأن الحياة ماضية، وأن البلاد لا تعاني أزمة، وأجبروا الطلاب في ظل ظروف نفسية قاهرة للجلوس إلى امتحان شابت إجراءاته الكثير من الأخطاء والارتجال». وتردف: «هم دمروا العملية التعليمية، وما أحدثوه من خراب فيها بقرار عقد الامتحانات يحتاج إلى سنوات لإصلاحه، ما فعلوه لا يختلف عن ما فعلته طائراتهم ودانتهم بالبنية التحتية في البلاد، إن لم يفقه بكثير».

وفور إعلان النتيجة انفجر الغضب الشعبي على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث انتشرت صور لنتائج متناقضة، وأسماء طلاب في ولايات لم يمتحنوا فيها، بل وشكاوى من طلاب لم يجلسوا للامتحان أصلًا وظهرت لهم نتائج. تكدست التعليقات على الصفحات الرسمية للوزارة، واتهمها المواطنون بالتزوير والتلاعب والإقصاء المتعمد. ومنشورات تحت وسم #فضيحة_الشهادة_السودانية و#حقنا_ما_حينضيع اجتاحت «فيسبوك» و«تويتر»، مطالبة بتحقيق عاجل ومحاسبة المسؤولين.

من ناحيته يقول مدير سابق لامتحانات السودان - فضل حجب اسمه - إن إعلان الوزير بشأن موعد الامتحان القادم في يونيو 2025 يعد دليلاً آخر على الانفصال الكامل عن واقع البلاد. ويضيف: «كيف يُحدَّد امتحان قومي في ذروة الخريف، بينما تعلم الوزارة تمامًا أن الخريف في السودان يعني شلل الحياة في نصف الأقاليم على الأقل! إنه قرار يفتقر إلى الحد الأدنى من التخطيط أو الحس الوطني، ويؤكد أن الوزارة لم تعد تدير التعليم بل تدفعه نحو الهاوية».

عبث إداري

ويقول المدير السابق: «ما جرى ضرب العملية التعليمية في البلاد في مقتل». مبينًا أن أولى نتائج الفوضى هي انهيار الثقة بين الطلاب وأسرهم من جهة، ومؤسسات الدولة التعليمية من جهة أخرى. عندما تُعلن نتائج بأسماء خاطئة، أو تظهر نتائج لأشخاص لم يمتحنوا، أو تُحجب عن آخرين جلسوا بالفعل، فإن الشعور السائد يصبح أن الشهادة لم تعد معيارًا للجهد والاستحقاق، بل ضحية العبث الإداري وربما المحاباة السياسية. ويضيف: «غياب الشفافية في إعلان النتائج ووجود أخطاء تقنية وتضارب في البيانات يؤدي إلى تقويض مبدأ (تكافؤ الفرص)، إذا فقد الطلاب ثقتهم في أن الجهد الدراسي سيُكافأ بنتائج عادلة، سينهار الحافز للتحصيل، ويتحول التعليم من مسار بناء إلى عبء فارغ من المعنى».

وبحسب مدير امتحانات السودان السابق فإن واحدة من أخطر التداعيات هي أن الجامعات الخارجية، خاصة في الخليج وشرق إفريقيا، ستبدأ بالتشكيك في مصداقية الشهادة السودانية. وهذا يعني تعقيد إجراءات معادلتها أو حتى رفض قبولها مستقبلًا، ما يؤثر مباشرة على فرص الطلاب السودانيين في التعليم الخارجي. ويمضي قائلًا: «حين تُدار نتائج الامتحانات بهذا الشكل المرتبك، فإن المعلمين، رغم براءتهم، يفقدون شيئًا من مكانتهم الرمزية

كارثة دفعة 3202 التي لم تمتحن

60

في المائة غياب..

5

معايير دولية مُنتهَكة من أصل

7

كيف ستعترف الجامعات بالشهادة الآن؟

بوصفهم صناعًا للثقة والمعرفة، ويتحول المعهد أو المدرسة من فضاء تربية إلى ساحة تشكيك وصراخ وتظلمات».

ويتفق مع مدير امتحانات السودان الخبير التربوي حسن محمد إدريس، بقوله: «سمعة الشهادة السودانية ليست مجرد ملف لسنة واحدة، بل هي تراكم لعقود». ويضيف لـ«أفق جديد»: «إذا استمر هذا النهج، فإن الأجيال القادمة ستجد نفسها تحمل شهادة مشكوكًا في قيمتها، حتى وإن اجتهدوا وتفوقوا. وهكذا يُدفن التعليم الحُر تحت أنقاض الإهمال والفوضى».

أثرًا بعد عين

ويحدد إدريس أن معايير الاعتراف بالشهادة والموثوقية فيها هي النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص وعدم التمييز، إلى جانب سلامة الإجراءات الفنية، مضافًا إليهم الاستقرار والاستمرارية، والاعتراف الإقليمي والدولي الذي يتأتى من الأربعة معايير أعلاه، وأن تكون الشهادة ذات قابلية للتحقق والتوثيق.

ويقول ادريس: «المعايير الستة أعلاه إضافة إلى معيار سابع أخير هو السمعة الأكاديمية للخريجين، هي المعايير التي تحكم الاعتراف بالشهادة». ويردف: «بالذي جرى نجد أن وزارة التربية خرقت 5 معايير من السبعة ولم يتبق منها إلا اثنين فقط، هما سمعة الخريجين والتحقق والتوثيق».

وبذلك، يقول إدريس، «أتوقع أن تبدأ دول العالم في إجراءات معايرة معقدة لقبول الشهادة السودانية، التي كانت في السابق ذات مقبولية من أفضل جامعات العالم، مثل الجامعات الأمريكية والبريطانية، ناهيك عن الدول الأفريقية والدول العربية».

غير أن مصادر بإدارة امتحانات السودان أكدت لـ«أفق جديد» عدم وجود أي خلل أو تكرار في أرقام جلوس الطلاب الذين جلسوا لامتحانات هذا العام، نافيةً صحة ما يُتداول حول رفض بعض الأرقام عند محاولة استخراج النتائج عبر الوسائط الإلكترونية.

وأوضحت المصادر، استنادًا إلى إفادات الأستاذ عماد، مدير الامتحانات السابق والمستشار الحالي بالإدارة، إن أرقام الجلوس قد وُزعت بشكل متسلسل ومنظم، وتنتهي عند رقم محدد (مثال: 3200000)، ولا توجد فيها أي ازدواجية أو أخطاء.

وعلى ذمة المصادر الإدارية التي تحدثت بغضب حول ما يثار أن بعض الطلاب والطالبات الذين التحقوا بالمراكز في الأيام الأخيرة قبيل بدء الامتحانات، تم تخصيص أرقام طوارئ مؤقتة لهم، استخدمت فقط لأداء الامتحان، لكنها غير مفعّلة لاستخراج النتيجة إلكترونيًا.

ودعت المصادر الجهات المعنية بهؤلاء الطلاب للتوجه ابتداءً من يوم الأحد إلى إدارة شؤون الطلاب بعطبرة، أو مكتب التعليم بمحلية كرري، لاستلام نتائجهم الورقية، حيث تم تجهيزها بدقة وهي متاحة للتسليم الفوري.

وشددت على أن كافة النتائج مطبوعة ورقيًا ومُراجعة بدقة عالية، مشيرة إلى أن إدارة شؤون الطلاب بعطبرة ومكتب التعليم بكرري هما الجهتان المخولتان حصريًا بتسليم هذه النتائج.

وأكدت المصادر أن إدارة الامتحانات بذلت جهودًا استثنائية هذا العام لضمان جلوس جميع الطلاب، بمن فيهم من التحقوا في اللحظات الأخيرة، بصورة منظمة واحترافية، مما يعكس التزامها بتأمين حق كل طالب في أداء الامتحانات واستلام النتيجة دون تأخير أو خلل.

ويقول عدد من التربويين، إن فوضى إعلان نتائج الشهادة السودانية لا تؤثر فقط على جيل من الطلاب، بل تضرب العمق الاستراتيجي للمؤسسة التعليمية في السودان، وتُنذر بفقدان ما تبقى من الثقة في الدولة المدنية. هذا الانحدار إذا لم يُوقف بمراجعة جذرية ومحاسبة صارمة، سيجعل من الشهادة السودانية أثرًا بعد عين.

لجنة المعلمين طالبت بمراجعة شاملة للنهج الذي تتبعه الوزارة، وبتحقيق مستقل وشفاف حول ما جرى في إعلان النتيجة، وتحديد المسؤوليات دون مواربة. كما شددت على أن استمرار التعاقد مع شركات فشلت في أبسط مهامها التقنية، مثل إيصال نتيجة طالب إلى ولي أمره، يُعد استهتارًا لا يغتفر.

ويجمع التربويون الذين تحدثوا لـ«أفق جديد» إن ما جرى ليس مجرد فشل إداري أو ظرف استثنائي فرضته الحرب، وإنما تعبير صارخ عن عقلية تدير التعليم كملف أمني، لا كمؤسسة وطنية. وعن دولة تنكر على أبنائها حقهم في الجلوس للامتحان، ثم تكافئ آخرين. عن سلطة تفرض موعد الامتحان بلا خريطة، وتوزع النتيجة بلا نظام، وتُخطئ في الأسماء، وتترك أرقام الجلوس بلا تطابق.

وفي ظل كل هذا الخراب، يقف الطالب السوداني بلا سند. محروم من مقعد، ثم محروم من نتيجة، ثم محروم من التوضيح. وحين يسأل، لا يجد إلا الصمت، أو الأسوأ: الاستخفاف.

الهامش والمركز في الأرجاء (2)

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

مقال حول الصراع التاريخي بين الهامش والمركز في السودان، الذي تحول إلى حروب أهلية مزمنة أزهقت أرواح الملايين من الكادحين العزل، بينما ظل جوهر الأزمة السياسية دون حل جذري يعيد تأسيس الدولة على أسس المواطنة المتساوية.

يعتقد الكاتب بحدوث تحول مفهوم الهامش من قضية حق إلى أداة ابتزاز، حيث تستغله النخب المتحالفة مع المركز للتربح السياسي والمادي، بينما تظل المجتمعات المحلية تدفع الثمن، في حين فشل المركز في تعلم الدروس وأسهم في إطالة أمد الصراع عمداً.

من زاويته يرى الكاتب أن المركز ظل المحرك الرئيسي لإعادة إنتاج الأزمات عبر تشجيع الانقسامات وتأجيج الحروب الأهلية وتشويه الوعي، مستخدماً إمكانيات الدولة لضمان هيمنته، مما أدى إلى تفكك النسيج الاجتماعي وانتشار المليشيات.

في مقاله يشير إلى ضرورة إنتاج خطاب سياسي وفكري جديد يعيد قراءة هذه الجدلية بشكل موضوعي، ويؤسس لرؤية وطنية موحدة توقف استغلال ثنائية الهامش والمركز، كشرط وحيد لبناء سودان فيدرالي عادل ينهي عقوداً من الصراع.

حسب وعدنا في المقال السابق بالعودة لإجلاء البقع الداكنة في مفهوم وصراع الهامش والمركز، الذي تصدّر جولات من الحروب المأثونية التي لا تنتهي إلا بمخاطبة جذور الأزمة السياسية وإرادة البناء الجديد، استمر شأنها ما يقارب عقدًا من الزمان، فقد فيها السودانيون الملايين من الأرواح البريئة، قوامهم الكادحون العزل،

فداءً لذلك الصراع الذي يبحث في جوهره عن المواطنة الحقة، لأن تكون أيضًا على أساس نيل الحقوق وأداء الواجبات، لا على التمييز والفرز بكل أشكاله الديني، الثقافي، الجغرافي أو الإثني، من أجل فرض الهيمنة المحكمة على الأشياء في الوطن، كما تطابق مفهوم الجدلية التي شوّهت، ومهما تغيرت أهدافها وتعددت أوجه التشويه، تظل الحقيقة الثابتة هي الأزمة السياسية السودانية الطويلة المتشعبة، مما اقتضى ضرورة تأسيس الدولة على معايير جديدة تكون مرجعًا لها.

أما بشأن الجدلية التي أصبحت مرجعًا لذلك الصراع الفوّاهي، والاستخدام السيء لمفهوم الهامش الذي سُخّر للابتزاز والمناورة لتحقيق المكاسب من المركز ذاته، حتى أصبح اليوم المركز في مهب الريح، نسف نفسه عندما لم يتعلم الدروس.

هنا تتطابق مقولة: «علي نفسها جنت براقش «.

فنشأت عدد من الحركات التحررية مستخدمة أداة الكفاح المسلح، مع اعتبار النضال السلمي المدني.

أصبح اليوم للصراع مدارس متعددة لنفس القضايا المعروفة، لكن تمّ فلسفتها والترويج لها بطرق مشبوهة، بقصد الاكتناز والتربح والمتاجرة بقضايا المجتمعات السودانية سياسيًا، ومبررات للتمرد المسلح، وهم يعلمون جيدًا أنه لا توجد في أجندتهم أي من المركز ولا الهامش، سوى رغباتهم في السلطة والمال على حساب الأرواح لنيل الامتيازات، هم نخب ذات الهامش المتحالفة مع المركز، وهو مشهد مهم من داخل الصراع، صورة واضحة لانتهازيّ الهامش.

كما توجد مدارس كفاح أخرى من داخل المشهد، ملتزمة، تناضل من أجل أهدافها السامية لمعالجة المشكل التاريخي في الأزمة السياسية بصرامة، بعيدًا عن المساومة،

ويقفون في المكان المفترض أن يكون.

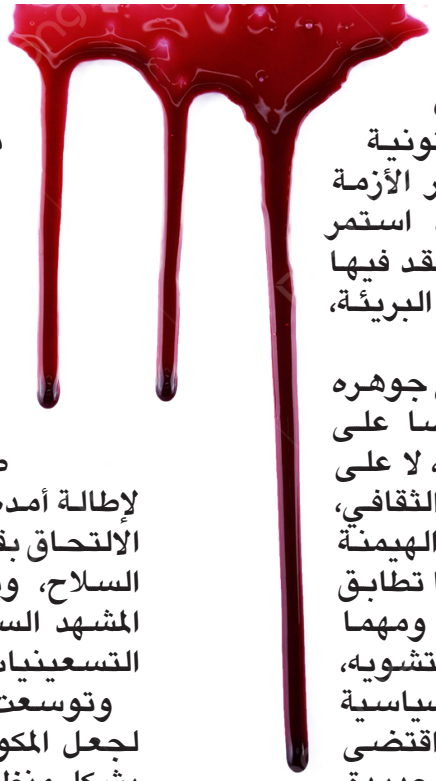

كان وما يزال المركز هو المحفّز الكبير لإعادة إنتاج الصراع، وإعجابه بمتسلقي الجدلية الذين استخدمهم من أجل السيطرة على السلطة، وإن كان تحالفه مع عدو الأمس من الهامش، فالمكان هنا هو ذكاء استخدام الخصم السياسي نحو الهاوية.

يعزفون عن المفهوم لخلط الجدلية الفكرية وأهدافها الموضوعية، المركز هنا هو مركز السلطة مستخدمًا إمكانيات الدولة، سمّم وصمّم كل شيء، عمل على طمس الوعي بسبب الصراع، إصرارًا لإطالة أمده ومحاربة المعرفة، وأجبر الجميع على الالتحاق بقطار الصراع، واشتعال الحروب وتفشي السلاح، وتأسيس الجماعات والمليشيات، أربك المشهد السياسي، الفكري، والعسكري منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي،

وتوسعت رقعة الانقسامات بمخططات المركز لجعل المكونات متناحرة، ودعم الحروب الأهلية بشكل منظم، وإحداث الفوضى التقلبية ليستحوذ ويُسيطر على السلطة وبناء النفوذ بإمكانيات الدولة، وباسم سيادتها والالتفاف نحو الأشياء وشيطنة الجميع.

وحده اكتنز الامتيازات الكلية ووجهها لبعض السكان دون إذن منهم، ومن غير اعتبار للآخرين ولا لمستقبل المجتمعات المشترك، وتم بناء جسر من التوجس بين المجتمعات المحلية، وبذلك وُضع السودان على مهب الريح السياسي.

فإن الجدلية اليوم تم تشويهها واستخدامها، وأصبحت مشكلًا مبهمًا بدل أن تكون الحل المعرفي، وفهم الجميع لها بصورتها الصحيحة الدقيقة لمعالجات، وجب إعادة قراءة الأشياء مجددًا من أجل منتوج فكري وخطاب سياسي أكثر عمقًا ووضوحًا،

حتى لا يُستغل ليحدث انقسامًا كليًا في المستقبل، وتتشظى المجتمعات بسوء الفهم حسب المروج له من أهل مدرسة الهامش التربحي من قضايا المجتمعات السياسية عن قصد.

ولإنهاء فريتهم، لابد من منتوج فكري عملي، مفهوم ويخدم التأسيس الجديد العادل في إطار الوطن الفيدرالي الموحد، ولا يكون ذلك إلا عبر خطوات محددة، وأولها الخطاب السياسي ومنتوجه الإعلامي، لحين يتوحد السودانيون في رؤية مستقبلية موحدة، ليُوضع حد لاستهلاك الهامش والمركز بقصد ضرب المجتمعات.

نعود

من أين نبدأ؟ الحرب والخسائر وإعادة الإعمار في السودان

عمر سيد أحمد

ملخص

مقال يُحذر من خطورة الحديث عن إعادة الإعمار في السودان قبل إنهاء الحرب، حيث تُظهر الأرقام كارثة شاملة: تدمير 70% من المنشآت الصناعية والصحية، وتشريد 10 ملايين نازح، وانهيار القطاعات الزراعية والتعليمية، بخسائر تفوق 100 مليار دولار.

يستعرض الكاتب تجارب دولية ناجحة في إعادة الإعمار (ألمانيا، اليابان، رواندا) التي استغرقت عقودًا واعتمدت على سلام دائم وإصلاحات جذرية، مُشيرًا إلى أن المشاريع المشبوهة المُروجة حاليًا (مثل الصفقات مع شركات مصرية مقابل الذهب) تهدد بتحويل إعادة الإعمار إلى «نهب منظم».

يشير الكاتب من مقام التحليل إلى أن أي إعمار حقيقي يتطلب أولاً وقف الحرب، ثم تحقيق مصالحة وطنية، ومحاربة الفساد، وبناء مؤسسات مدنية، مع تحذيرٍ من أن التسرع في الاتفاقيات مع جهات أجنبية سيعيد إنتاج الأزمات تحت غطاء «إعادة الإعمار».

يدعو الكاتب بصورة عاجلة لوقف إطلاق النار، وإلى رفض أي تسويات تُكرس هيمنة العسكر أو تستغل موارد البلاد، مؤكدًا أن مستقبل السودان يعتمد على انتقال ديمقراطي حقيقي وليس على «إعمار» يُدار من قبل مهندسي الحرب أنفسهم.

المقدمة

منذ اندلاع الحرب في السودان في أبريل 2023، التي تدخل الآن عامها الثالث، يعيش السودان مأساة إنسانية واقتصادية كبرى. مع استمرار القتال واتساع رقعته، تحولت حياة الملايين إلى كارثة حقيقية. في هذا المشهد المظلم، بدأت تظهر تصريحات وتحركات تتحدث عن إعادة الإعمار، رغم أن الحرب لم تتوقف بعد.

من بين هذه التصريحات، ما نقلته تسجيلات متداولة عن اتفاق مزعوم بين القيادة العسكرية السودانية وبعض الجهات المصرية، أشار فيه متحدث مصري إلى أن تكلفة إعادة الإعمار قد تفوق المائة مليار دولار، وأن شركات مصرية ستتولى تنفيذ المشروعات مقابل الحصول على الذهب السوداني.

الحديث عن إعادة الإعمار قبل وقف الحرب بشكل نهائي، يبدو ضربًا من العبث. لا سلام، لا استقرار، ولا بناء حقيقي طالما أن صوت الرصاص يعلو فوق صوت الحياة. كما أن الشركات المصرية المُروَّج لها، تفتقر إلى الخبرة الفنية اللازمة لإدارة مشروعات بهذا الحجم [1].

الخسائر الاقتصادية والإنسانية: أرقام مرعبة

القطاع الزراعي: العمود الفقري المحطّم

كانت الزراعة توفر سبل العيش لنحو 70% من السكان [2]. ومع استمرار الحرب، خرج أكثر من 50% من الأراضي الزراعية عن دائرة الإنتاج، خاصة في مناطق الجزيرة، سنار، النيل الأبيض، كردفان، ودارفور [3]. أدى توقف مشروع الجزيرة، الذي يعد أهم مشاريع الزراعة المروية في إفريقيا، إلى شل إنتاج القطن، الفول السوداني، والقمح. وقدرت الخسائر المباشرة للقطاع الزراعي بأكثر من 20 مليار دولار [4].

القطاع الصناعي: انهيار شامل

تركز النشاط الصناعي في السودان سابقًا في الخرطوم وعدد من المدن الرئيسية. ومع تصاعد العمليات العسكرية، تعرض أكثر من 60% من المنشآت الصناعية إلى الدمار الكامل أو الجزئي [5]. قدرت الخسائر المالية للقطاع الصناعي بحوالي 70 مليار دولار، إضافة إلى تفكك سلاسل التوريد وهجرة الكفاءات الصناعية، ما فاقم أزمة البطالة وأدى إلى تعميق الانهيار الاقتصادي [6].

القطاع الصحي: منظومة تنهار

شهد السودان انهيارًا شبه كامل للنظام الصحي، إذ توقفت أكثر من 70% من المستشفيات والمراكز الصحية عن العمل أو تعرضت للتدمير [7]. وسط هذا الانهيار، تفشت الأمراض المعدية مثل الكوليرا، الملاريا، وحمى الضنك [8]. ووفقًا لمنظمة الصحة

العالمية [9]، فإن السودان يواجه اليوم واحدة من أسوأ الكوارث الصحية في تاريخه الحديث، مع خسائر مادية للقطاع الصحي تتجاوز 13 مليار دولار.

تفشي الأوبئة: كارثة صحية موازية

تسبب الانهيار الصحي في تفشي واسع النطاق للكوليرا، الملاريا، وحمى الضنك [9]. أدى غياب الرقابة الصحية، وانهيار البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وتوقف حملات التطعيم، إلى انفجار وبائي حاد، تضاعفت معه معدلات الوفيات خصوصًا بين الأطفال وكبار السن.

قطاع التعليم: جريمة ضد المستقبل

على صعيد التعليم، فقد أكثر من 18 مليون طفل وشاب فرصتهم في التعليم بسبب استمرار الحرب [10]. دُمرت آلاف المدارس أو تحولت إلى معسكرات للنازحين، مما جعل العملية التعليمية مشلولة في معظم أنحاء السودان، مع مخاطر جسيمة بضياع جيل كامل.

القطاع المصرفي: ضربة قاتلة

تركزت نحو 70% من المراكز الرئيسية للمصارف والفروع في الخرطوم قبل الحرب، وقد تم تدمير معظمها أو تعرضها للنهب [11]. أدى هذا إلى شلل النظام المصرفي، وانتشار الاقتصاد الموازي، وانهيار قيمة الجنيه السوداني.

قطاع الصادرات: نزيف بلا توقف

انخفضت الصادرات الزراعية والحيوانية بنسبة تفوق 80% [12]، بينما ازداد تهريب الذهب والمحاصيل عبر الموانئ السودانية بتواطؤ بعض القيادات العسكرية [13].

الفقر والمجاعة: وجه آخر للخراب

تجاوزت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 70% [14]. كما يواجه نحو 17.7 مليون شخص خطر انعدام الأمن الغذائي الحاد [15]، وسط تفشي المجاعة الصامتة في عدة مناطق وانعدام الاستجابة الإنسانية الكافية.

معاناة النازحين واللاجئين

أدى النزاع إلى تهجير أكثر من 10 ملايين سوداني داخليًا [16]، يعيشون في معسكرات تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة. كما فر نحو 2 مليون لاجئ إلى دول الجوار مثل مصر، تشاد، جنوب السودان، وإثيوبيا، وسط ظروف قاسية وانعدام للخدمات الأساسية.

الإعلام المأجور: صناعة الزيف وتضليل الناس

بموازاة الدمار العسكري، ينشط إعلام النظام السابق عبر قنوات ممولة بشكل ضخم لتزييف الحقائق، تغذية الكراهية العرقية، وتشويه الحركات المدنية السلمية [17].

التجارب الدولية في إعادة الإعمار: الجدول الزمني والدروس المستفادة

أثبتت تجارب الدول التي مرت بكوارث وحروب مدمرة أن إعادة الإعمار تتطلب جهودًا ضخمة تمتد لعقود، وتستلزم إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة.

في ألمانيا، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، بدأت عملية إعادة الإعمار عبر تنفيذ «مشروع مارشال»، وهو برنامج دعم اقتصادي ضخم موّلته الولايات المتحدة. استمرت فترة التعافي نحو 10 إلى 15 عامًا، وشملت إصلاح العملة، إعادة بناء البنية التحتية، والمصالحة المجتمعية. ونتيجة لذلك، تحولت ألمانيا إلى أقوى اقتصاد في أوروبا خلال جيل واحد [18].

أما اليابان، فقد استغرقت نحو 20 عامًا لإعادة بناء نفسها بعد الهزيمة في الحرب العالمية الثانية. ركزت الإصلاحات اليابانية على تطوير التعليم، تعزيز الصناعات التكنولوجية، وبناء بنية تحتية حديثة. بحلول منتصف الستينيات، أصبحت اليابان ثالث أكبر اقتصاد عالمي، مع زعامة صناعية وتكنولوجية واضحة [18].

وفي رواندا، الدولة التي شهدت واحدة من أفظع الإبادات الجماعية في العالم عام 1994، ركزت القيادة على تحقيق المصالحة الوطنية، مكافحة الفساد، وتحقيق الحكم الرشيد. استمرت عملية إعادة الإعمار نحو 15 إلى 20 سنة، وتميزت بالاستثمار المكثف في التعليم والصحة، مما ساعد رواندا على تحقيق نمو اقتصادي مستدام واستقرار سياسي طويل الأمد [18].

تجربة فيتنام، التي خرجت من حرب مدمرة عام

1975، تقدم نموذجًا آخر ناجحًا. عبر إصلاحات اقتصادية وزراعية متوازنة، وانفتاح محسوب على الاستثمارات الأجنبية، تمكنت فيتنام خلال 20 عامًا من التحول إلى أحد أسرع الاقتصادات نموًا في آسيا [18].

أما الصين، فقد استغرقت نحو 30 عامًا من الإصلاحات المتدرجة، بدأت في أواخر السبعينيات، لتحول اقتصادها من نظام مركزي جامد إلى اقتصاد سوق منفتح تدريجيًا. استثمرت الصين بشكل ضخم في البنية التحتية، وأدخلت إصلاحات مؤسساتية عميقة، مما جعلها اليوم ثاني أكبر اقتصاد عالمي [18].

وفي البرازيل، تطلب الأمر نحو 20 عامًا من الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتكاملة منذ منتصف الثمانينيات. ركزت البرازيل على تعزيز السوق الداخلية، وتحديث قطاع الزراعة، مما أدى إلى استقرار اقتصادي ونمو في الإنتاجية الزراعية [18].

تجمع كل هذه التجارب الناجحة دروسًا مشتركة واضحة: لا يمكن تحقيق إعادة إعمار فعّالة دون وقف الحروب نهائيًا، وتحقيق مصالحة وطنية شاملة، ومحاربة الفساد بكل صرامة، والاستثمار المكثف في الإنسان عبر التعليم والصحة والبنية الأساسية.

التدخلات الأجنبية المشبوهة

كشفت تقارير عدة عن محاولات عقد اتفاقات مشبوهة بين جهات إقليمية والقيادة العسكرية السودانية لتولي عمليات الإعمار مقابل الحصول على الذهب السوداني، ما يشكل استغلالًا صارخًا لمعاناة الشعب السوداني [19].

الخلاصة

أي حديث عن إعادة الإعمار قبل وقف الحرب هو عبث وهروب من مواجهة الحقيقة المرة. لا يمكن للسودان أن يُبنى من جديد دون سلام شامل، وإقامة دولة وطنية مدنية ديمقراطية حقيقية. أما محاولات بيع البلاد عبر اتفاقات مشبوهة فهي خيانة لدماء الشهداء ومعاناة النازحين.

المطلوب الآن وبشكل عاجل: إيقاف الحرب فورًا.

المراجع

[1] تقرير رويترز عن مشاريع البنية التحتية المصرية، 2024.

[2] برنامج الأغذية العالمي WFP، تقرير السودان الزراعي 2024.

[3] منظمة الأغذية والزراعة FAO، تقرير تأثير الحرب، 2024.

[4] برنامج الأغذية العالمي WFP، التقييم الطارئ للسودان، 2024.

[5] البنك الدولي، تقرير الأثر الاقتصادي للحرب السودانية، ديسمبر 2024.

[6] البنك الدولي، نشرة السودان الاقتصادية، 2024.

[7] منظمة الصحة العالمية WHO، السودان، تقرير 2024.

[8] منظمة الصحة العالمية WHO، تقرير تفشي الأوبئة، 2024.

[9] منظمة الصحة العالمية WHO، نشرة الطوارئ الصحية، 2024.

[10] اليونيسف UNICEF، تقرير التعليم في السودان، 2024.

[11] صندوق النقد الدولي IMF، تقرير النظام المصرفي السوداني، يناير 2025.

[12] وزارة التجارة السودانية المؤقتة، أكتوبر 2024.

[13] منظمة الشفافية الدولية، تقرير السودان، 2024.

[14] برنامج الأغذية العالمي WFP، تقرير الأمن الغذائي، 2024.

[15] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، السودان، 2024.

[16] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، تقرير النزوح السوداني، 2024.

[17] مراسلون بلا حدود RSF، تقرير السودان الإعلامي، 2024.

[18] البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، مراجعات إعادة الإعمار، 2020-2024.

[19] الشبكة العربية لمراقبة حقوق الإنسان، تقرير التدخلات الأجنبية، 2024.

لماذا يتلكأ السودان في استعادة مواطنيه من معسكرات داعش؟

ملخص

تقرير يتناول أزمة عودة 56 امرأة و123 طفلاً سودانياً من معسكرات داعش في سوريا، وسط تردد حكومي ورفض اجتماعي، حيث ترفض الأسر استقبال بعض النساء بينما تفتقر الدولة لسياسة واضحة لإعادة إدماجهم أو تأهيلهم.

يكشف التقرير عن جذور المشكلة التي تعود إلى 2015 مع انضمام طلاب سودانيين (بينهم أبناء مسؤولين) للتنظيم عبر تركيا، حيث فشلت الدولة في تتبعهم أو منع سفرهم، ثم عجزت لاحقاً عن وضع آليات واضحة للتعامل مع العائدين، كما في حالة صافنات ابنة الدبلوماسي السوداني.

يُبرز التقرير التحدي الأكبر المتمثل في الأطفال المولودين في مناطق داعش، الذين يفتقرون لوثائق قانونية وتأهيل نفسي، مما يهدد بتحويلهم إلى جيل جديد من المهمشين أو حتى إعادة إنتاج التطرف، في ظل غياب سياسات سودانية لاحتواء وضعهم.

يختتم بمقارنة مع التجربة الفرنسية التي اضطرت لاستعادة مواطنيها تحت ضغط حقوقي رغم التردد الأولي، متسائلاً: هل تماطل السودان بسبب ضعف الموارد أم أنها تتجه نحو التخلي الكامل عن مواطنيها العالقين في سوريا؟

محمد أحمد

مع نهاية أبريل 2025، أعلنت صحيفة الثورة السورية عن إتمام الترتيبات لنقل الدفعة الأولى من النساء السودانيات المنتميات إلى تنظيم داعش، برفقة أطفالهن، من معسكر الحسكة لإعادة التأهيل إلى العاصمة السورية دمشق، تمهيدًا لإعادتهن إلى السودان. بلغ عدد هذه الدفعة 56 امرأة و123 طفلًا تتراوح أعمارهم بين عامين وعشرة أعوام، في ظل غياب قرار نهائي من الحكومة السودانية، التي كانت قد طلبت تأجيل عودتهن لأسباب أمنية، بحجة عدم توفر أماكن استقبال آمنة.

ورغم انتقال رعاية النساء والأطفال مؤقتًا إلى اليونسكو والصليب الأحمر، تبرز تساؤلات عميقة حول مصير هذه الفئة، خاصة مع رفض اجتماعي واسع من أسر بعض النساء لاستقبالهن، وتردد الحكومة في التعامل مع هذا الملف الشائك، في سياق تتداخل فيه الهواجس الأمنية مع حسابات السياسة والصورة العامة.

تعود جذور هذه القضية إلى منتصف العقد الماضي، عندما بدأت مجموعات من طلاب وطالبات الجامعات السودانية، خصوصًا من جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا، بالالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية عبر تركيا. وقد كانت الحادثة التي شغلت الرأي العام في العام 2015 هي انضمام مجموعة من طالبات الطب، وبينهن صافنات، ابنة السفير علي الصادق، الناطق الرسمي السابق باسم وزارة الخارجية ووزير الخارجية المكلف لاحقًا. قال والدها في تصريحات صحفية عقب انكشاف الواقعة: «لم ألاحظ أي تغيّر عليها، كانت تخرج يوميًا إلى الجامعة وتعود في المواعيد المعهودة، ولم تكن تميل إلى التطرف، لذلك صُدمت حين علمت بأنها غادرت وانضمت إلى داعش». وأضاف منتقدًا أداء الدولة في مراقبة الحدود: «لا نعلم كيف تمكنت من السفر رغم عدم حصولها على إذن خروج، وهناك تقصير واضح من الجهات المعنية بمراقبة الحدود».

عادت صافنات إلى السودان في أغسطس 2018، بعد انهيار التنظيم، مرورًا بتركيا ولبنان. إلا أن عودتها لم تكن نهاية القصة، بل فتحت بابًا عريضًا للأسئلة حول كيفية التعامل مع العائدين من مناطق النزاع. فقد افتقرت الدولة إلى سياسة واضحة بشأن تأهيلهم أو إدماجهم، ووجد العائدون أنفسهم في بيئة اجتماعية مشككة، ومؤسسات رسمية غير مجهزة لاستيعابهم.

لكن التحدي الأكبر في هذه القضية لا يتعلق بالنساء فقط، بل بالأطفال. كثير من الأطفال العائدين وُلدوا في مناطق سيطرة داعش، ولا يملكون أوراقًا ثبوتية، وبعضهم لا يعرف سوى الحياة في المعسكرات أو في ظل أمهات فقدن أزواجهن في الحرب. لا توجد حتى الآن سياسات واضحة في السودان حول هؤلاء الأطفال، لا من حيث الاعتراف القانوني، ولا من حيث التأهيل النفسي والاجتماعي، ما يجعلهم عرضة للتهميش، أو حتى إعادة إنتاج التطرف مستقبلًا، إن لم تُوفّر لهم بيئة طبيعية تحترم حقوقهم وتساعدهم على الاندماج.

تشير تجارب دول أخرى إلى أن معالجة هذا الملف تتطلب توازنًا دقيقًا بين الأمن وحقوق الإنسان. ففي فرنسا، مثلًا، رغم التردد الأولي، اضطرت الحكومة في نهاية المطاف إلى استعادة عدد من النساء والأطفال الفرنسيين من معسكرات الاحتجاز في سوريا تحت ضغط المنظمات الحقوقية والرأي العام، لكنها قامت بذلك عبر دفعات صغيرة، ومع وضع خطط أمنية دقيقة وخضوع العائدين لبرامج مراقبة وتأهيل صارمة.

وبينما لا تزال الحكومة السودانية تماطل في اتخاذ قرار نهائي، وسط حالة حرب داخلية وانهيار مؤسسات الدولة، يبرز سؤال كبير لا يمكن تجاهله:

هل يسير السودان في الطريق ذاته الذي سلكته فرنسا، ولكن ببطء أكثر وموارد أقل، أم أننا أمام سيناريو مغاير قد ينتهي بتخلي الدولة فعليًا عن هذه الفئة، وتركها عالقة في المجهول؟

بين المماطلة والواجب يغيب مصير

56

امرأة و

123

طفلا عائداً من داعش عن الأولويات

بعد

10

سنوات من التردد في ملف العائدين: أطفال بلا هوية و

123

قضية مستقبلية تنتظر حلاً

ترمب يختصر الطريق!

النـور حمـد

ملخص

مقال يناقش التحول الكوكبي الجذري في موازين القوى العالمية، حيث تشهد الهيمنة الأمريكية تراجعاً حتمياً أمام صعود الصين، في مشهد يعيد تشكيل النظام العالمي وينسف المسلّمات القديمة حول ارتباط الديمقراطية بالتنمية والتقدم.

يحلل الكاتب كيف تحمل الحضارات في داخلها بذور أفولها، مشيراً إلى أن النموذج الأمريكي الذي هيمن لمدة قرن أصبح الآن يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، بينما تقدم الصين نموذجاً تنموياً بديلاً يجمع بين الشمولية السياسية واقتصاد السوق الناجح.

يركز المقال على دور دونالد ترامب في تسريع انهيار الهيمنة الأمريكية، مقارناً إياه بـ«بوريس يلتسين أمريكا»، حيث تعمل سياساته الشعبوية والحمائية على إضعاف مكانة الولايات المتحدة عالمياً، بينما تفشل الديمقراطية الأمريكية في تصحيح مسارها.

يخلص الكاتب إلى أن عودة ترامب للسلطة رغم كل الفضائح والإدانات تشير إلى أزمة عميقة في النظام السياسي الأمريكي، وأنه قد يكون العامل الذي يختصر زمن أفول الإمبراطورية الأمريكية، كما فعل يلتسين مع الاتحاد السوفيتي، مما يفتح الباب لنظام عالمي جديد تقوده الصين.

العالم على أعتاب تحوّلٍ كوكبيٍّ كبير، يجيء خلافًا لكل التوقعات التي سادت مع نهاية حقبة الحرب الباردة وصعود القطب الواحد. فنحن الآن أمام منعطفٍ تمور فيه شؤون العالم مؤرًا، وتنهار فيه الأيديولوجيات، ويهتز فيه الإيمان بكثيرٍ من المسلّمات التي لطالما ألفها الناس، وأوشكت أن تتحول إلى عقائد جامدة. وعلى رأس تلك المسلمات أن التقدم الاقتصادي والتنموي وتحقيق العدالة الاجتماعية مرتبطة، جميعها، ارتباطًا شرطيًا بالأنظمة الديمقراطية. لقد أخذت معالم هذه اللحظة الفارقة في التاريخ المعاصر تتضح منذ بداية هذا القرن، الذي انتهى الربع الأول منه، الآن، كما اللَّمح بالبصر. ومن أبرز معالم هذه اللحظة التاريخية ما أصبح باديًا للعيان من تراجع الإمبراطورية الأمريكية وظهور علامات خروجها من منصة الهيمنة التي تربَّعت عليها منذ بدايات القرن العشرين، وخاصةً عقب نهاية الحرب العالمية الثانية. ولقد كان هذا التقهقر على مستوى الكوكب انعكاسًا لتآكل في الداخل كان لا ينفك يتصاعد باضطراد. فالهيمنة الأمريكية على العالم تسير، فيما يبدو حاليًا، في وجهة الانكماش والتقزّم، مثلما انكمشت وتقزّمت قبلها هيمنة الإمبراطورية البريطانية في القرن العشرين.

حتمية التراجع الأمريكي

ما من شكٍّ أن تراجع أمريكا عن مقعد الهيمنة الذي جلست عليه لما يقارب القرن، أمرٌ حتميٌّ فرضه استنفاد حقبة الحداثة الغربية لكل طاقاتها الخلاقة التي أبقتها على هذا المقعد عبر القرون الثلاثة الأخيرة. فطاقة الدفع التي انطلقت مع بواكير حقبة الحداثة وأبقت المركزية الغربية في مقعد الهيمنة العسكرية والاقتصادية والفكرية والثقافية، على مستوى الكوكب، ومثّلت أمريكا التجسيد الأكبر لركائزها، قد أخذت تضمحل. وهذه سيرورةٌ طبيعيةٌ تدخل ضمن السيرورة الطبيعية التي تحكم الكون ومجراته، وتحكم الطبيعة وعناصرها؛ من غازٍ وسائلٍ وجماد، وكائنات حية. فكل الوجود؛ المرئي منه وغير المرئي، والمعلوم منه وغير المعلوم، يمر بمراحل، تشبه مراحل حياة الإنسان والحيوان والنبات، التي تتمثَّل في: الطفولة، فالصبا، فالشباب، فالكهولة، فالشيخوخة، ثم الموت. ولا يعني الموت فيما نحن بصدده من تراجع الحضارة الأمريكية الفناء التام لها، وإنما يعني إخلاء المقعد والمِقْوَد الذي جلست عليه طويلًا لجهةٍ أخرى صاعدة. فالوجود البشري على ظهر الأرض لا يزال يسير، في جملته، في المسار الصاعد، رغم التراجعات التي تبدو في الجزئيات، هنا وهناك. وفي هذا المسار تتبادل الأمم والحضارات الإمساك بموقع الريادة ومِقْوَدِ القيادة. ويبدو أن الصين قد أخذت تمسك بهما الآن.

لم تعد هناك وسيلةٌ يمكن لأمريكا أن توقف بها هذا التراجع، لأن عوامل هذا التراجع مندغمةٌ أصلاً في بنيتها، وقد فعلت هذه العوامل فعلها وقادت الأمور إلى ما يبدو أنها بداية الفصل الأخير. وهذا ما يجري التعبير عنه بأن الشيء، أي شيء، إنما يحمل بذور فنائه في داخله. فكل المؤشرات تشير إلى أن الصين قد أخذت تتقدم للإمساك بالمِقْوَد، مصطحبةً معها العديد من الدول الناهضة التي أخذت تتحلَّق حولها، رابطةً مصيرها بمصير الصين، مستشردةً بأنموذجها الاقتصادي والتنموي، الذي لا تمثل القوة العسكرية فيه أداةً معتديةً، وإنما أداةً حامية. هذه الأمم الصاعدة هي التي طالما جأرت بالشكوى، على مدى قرنٍ كامل، من الهيمنة الأمريكية، ومن تعطيلها المتعمَّد لاستقرار ونمو وتقدُّم الشعوب. وكذلك، إدمانها إشعال الحرائق في أطراف الأرض لخدمة مجمعها الصناعي العسكري الضخم، المسيطر على صناعة القرار الأمريكي، والقائم على فرض الرؤية الأوكسدنتالية الضيقة، التي ترى أن الكسب لا يقوم إلا على خسارة الآخرين.

امتحان العقيدة في الديمقراطية

مما يربك المفاهيم، وينسف إنماط الإيمان التي سادت في حقبة الحرب الباردة، أن الديمقراطية، التي جرى الترويج لها بأنها شرطٌ لا مندوحة عنه لتحقيق التنمية والتقدم والازدهار، لم تسفر في نهايات مسارها، خاصةً في الأنموذج الأمريكي، سوى عن أداةٍ حاميةٍ لأطماع المُلاَّك وجشعهم. وقد أدى هذا إلى مراكمة الأموال في خزائن قلة من المليارديرات، الأمر الذي قاد إلى

إضعاف دور الدولة في خدمة الصالح العام، وإلى تراجع معدلات التنمية وانحسار رقعة العدالة الاجتماعية باضطراد. وقد أظهر كل هذا، في المحصلة النهائية، أن النظام الديمقراطي لم يكن من الناحية العملية إلا مجرد أداةٍ للتضليل وللتخدير وسيطرة الملياردييرات على كل شيء. وهكذا ضعفت، أو قل تبخرت الحجة التي طالما ردده كثيرون، وهي: إن الديمقراطية تُعدِّل مسارها بنفسها. والآن، في الوقت الذي تنمو البنى التحتية والبنى التقنية والصناعية في الصين بمتوالية هندسية، نجد أن كل تلك الجوانب تتراجع في أمريكا باضطراد لافت. فقد شاخت البنى التحتية الأمريكية وتخلَّفت، وتقلص دور الدولة في حماية النمو والتجديد وحراسة المصلحة العامة. فقد هربت الصناعات من أمريكا فلم تعد أمريكا تنتج سوى في قطاعات محدودة. في الجانب الآخر من الكوكب، اعتنق الحزب الشيوعي الصيني، مع شموليته، اقتصاد السوق، وحقق عن طريقه قفزاتٍ تنمويةٍ مذهلة وجعل من الصين مصنعًا لكل العالم وأدخل ربع سكان الصين إلى الطبقة الوسطى في عقودٍ قليلة. هذه القفزة المذهلة تقول كل المؤشرات إن الصين سوف تتربع بها، في وقتٍ قريب جدًا، على عرش كل فعلٍ جديدٍ خلاق، وإن الصين سوف تخلق كتلة دوليةً جديدة ونظامًا ماليًا كوكبيًا موازيًا، لن يلبث أن يسدل الستار على برادايم نمط الحكم الغربي السائد حاليًا بكل مكوناته.

ترمب هو يلتسين أمريكا

مثلما يحمل كل شيءٍ بذور فنائه في داخله، كذلك أفرزت الحضارة الأمريكية الرئيس الحالي، دونالد ترمب، ليقوم بضرب آخر مسمارٍ في نعش الهيمنة الأمريكية. وقد سبقه على هذا الدرب بوريس يلتسين الذي فكك الاتحاد السوفييتي بين عشيَّةٍ وضحاها. فكلا الرجلين نتجا من بذور الفناء التي حملتها بنية دولتيهما في داخلها. واللافت هنا أن الصين حين تخلَّت عن الشيوعية صعدت، في حين تقزَّم الاتحاد السوفيتي وتفكك وخرج من دائرة الفعل المؤثر في مجريات ما يحدث في الكوكب. عملت النخب الأمريكية التي خلقت حضارةً محركها وغايتها الربح، على إطلاق يد الرأسمال. كما استخدمت الميديا لتجهيل الشعب وصرفه عن الفهم الصحيح للشؤون العامة وتدجينه، عبر إغراقه في مستنقع الاستهلاك، لينال الرأسمال نصيب الأسد من ثروات البلاد ويبقى الشعب في مستنقع القنانة القديمة، لكن في ثوب حداثيٍّ براق خادع. فبسبب التجهيل المتعمد الذي تمارسه أجهزة الإعلام المملوكة للأثرياء ومن معهم من أصحاب المصالح، تراجعت الفهوم وسط العامة واستعد المسرح لاستقبال قائدٍ شعبويٍّ يحرك الغرائز البدائية. فجاء ترمب وفاز لدورتين انتخابيتين فصلت بينهما أربع سنوات، عادت فيها السلطة إلى الحزب الديمقراطي. لكن، فشل الرئيس جو بايدن ونائبته كامالا هاريس في نيل أربع سنوات أخرى للحزب الديمقراطي في الحكم. وعاد دونالد ترمب إلى السلطة من جديد رغم كل ما أحاط به من إدانات قضائية، ومن جهود إعلامية ضخمة لاغتيال شخصيته. فشلت جميع تلك الجهود في أن تفقده شعبيته، فصعد إلى السلطة من جديد، باختيار الشعب. هذه العودة المظفرة فتحت شهيته على آخرها ليعبر من تحكُّمه في أمريكا إلى تحكُّمٍ اقتصاديٍّ على كل الكوكب، وفقًا لفرضياتٍ خاطئة سوَّلها له جهله الشديد ونرجسيته ورعونته. أتى دونالد ترمب إلى مناصب الدولة العليا بمعاونين من شاكلته وشنَّ بهم حربًا اقتصادية على كل العالم عبر تعرفاتٍ جمركية بالغة العلو، شملت حتى جيرانه في كندا المكسيك. ويرى كثيرون ومن بينهم ريشارد وولف، وهو أستاذ جامعي واقتصادي ماركسي معروف أن أمريكا لن تنجو من هذه الأزمة التي أدخلها فيها دونالد ترمب. لقد كانت الإمبراطورية الأمريكية، في طريقها إلى الاضمحلال، ولقد كان من الممكن أن يستمر اضمحلالها لفترة طويلة. لكن، أوصلت بنيتها المختلة رجلاً مثل دونالد ترمب إلى قمة السلطة، ليختصر الطريق للأمريكيين ليعرفوا أن ديمقراطيتهم زائفة وقد ظلت تعمل باستمرار ضد ما بشرتهم به. كما سيختصر ترمب الطريق لبقية العالم ليخرج من ربقة هذه الهيمنة الأمريكية المُكبِّلة. وهكذا سوف يفعل ترمب بأمريكا، ما فعله يلتسين بالاتحاد السوفييتي.

سيد جرسة

السر السيد

ملخص

بروفايل يُسلط الضوء على المسيرة الفنية الاستثنائية للممثل والمخرج السوداني حسن يوسف حمد (سيد جرسة)، الذي بدأ مشواره عام 1983 مع فرقة النهضة المسرحية، وقدم خلال 40 عامًا أكثر من 40 عملًا مسرحيًا و20 عملًا تلفزيونيًا، متنقلًا بين مختلف ولايات السودان.

يبرز الكاتب تنوع أدوار الفنان بين الكوميديا والدراما، بدءًا من شخصيته الأشهر «سيد جرسة» الكوميدية، مرورًا بأدوار معقدة مثل جاسوس في «آخر قطار» ورجل مخدرات في «التصفية»، وصولًا إلى أعماله الإخراجية مثل «سماسرة خمسة نجوم»، مع تأكيد على بساطته وتلقائيته في الأداء.

يؤكد نحت الشخصية على التزام الفنان بالمسرح رغم التحديات، حيث جاب معظم مدن وقرى السودان من حلايب إلى كادوقلي، وعمل مع أهم الكتاب والمخرجين مثل بدر الدين هاشم وفاروق سليمان، مع الحفاظ على تواضعه وبعده عن الأضواء رغم مكانته الفنية.

يختتم المحتوى بالتأكيد على أن تجربة حسن يوسف حمد تمثل نموذجًا للفنان الملتزم الذي آمن بدور الفن في خدمة المجتمع، حيث وازن بين الشهرة عبر شخصية «سيد جرسة» والجدية الفنية عبر أعماله المسرحية الجادة، مما يجعله أحد أهم رواد الحركة الفنية في السودان.

يمشي حسن يوسف حمد مشيته الهادئة الواثقة محدقًا فى البعيد، يرمي بجسده النحيل وروحه المضيئة الوثابة فى عشقه الأبدي – فن التمثيل-، لا يتحدث كثيرًا ولكنه يغامر.. يفعل.. يخرج من حكاية ليدخل فى حكاية جديدة.. تقول سيرته الشخصية إنه من مواليد 21 فبراير 1963 فى مدينة كوستى، وهو ممثل محترف ومخرج وكاتب درامي. بدأ مسيرته الفنية ممثلًا في العام 1983م مع فرقة النهضة المسرحية، تلك الفرقة التي رفدت المسرح بأسماء مهمة كالكاتب خليفة حسن بلة، والمخرج مجدي مكي، وقد أسسها الكاتب والمخرج أحمد رضا دهيب فى العام 1982، ثم تحولت في العام 1992 إلى فرقة هزار المسرحية. بعدها انضم إلى فرقة نمارق المسرحية، وتواصلت مسيرته إلى الآن ممثلًا محترفًا ومقدمًا لكل أنواع الدراما مع تركيز خاص على المسرح، حيث قدم أعماله المسرحية في كل ولايات السودان، فى مدنها وقراها.

كتبت عن سيد جرسة لأنه يتوفر على تجربة تجيب على أكثر أسئلة المسرح والمسرحيين تعقيدًا، ونعني سؤال الالتزام، وسؤال الجمهور، وسؤال التمويل، وسؤال المسرح كمهنة ومورد اقتصادي .

حسن يوسف حمد الشهير بـ(سيد جرسة) اغتنت تجربته وتنوعت على مستوى الأدوار التي قدمها فى الكوميديا و«الدراما»، بدءًا من شخصيته التلفزيونية التى صارت له اسمًا وأصبح يعرف بها وهى شخصية (سيد جرسة)، التي صور فيها حالات مختلفة في قالب كوميدي لشخص يجد صعوبة في مكابدة متاعب الصوم لدرجة الهلع والجرسة، مرورًا بشخصيته فى مسلسل «آخر قطار» التي لعب فيها دور الجاسوس الذي يخون وطنه لمصلحة الإنجليز، وشخصيته فى مسلسل «التصفية» كرجل مخدرات، وشخصيته كشرطي في مسلسل «وضاعت الشواطئ»، وشخصيته في فيلم «ودارت الأيام» التي لعب فيها دور ميكانيكي تتركه خطيبته بضغوط من والدتها لتتزوج من سمسار يضارب في العملة، وغير هذا من الشخصيات المتنوعة التي بعضها يتسم بالكثير من التعقيدات أو ما يعرف بالشخصيات المركبة، كشخصياته في مسلسل «أقمار الضواحي» ومسلسل «الشيمة» ومسلسل «طائر الشفق الغريب»، يضاف إلى هذا شخصياته المسرحية العديدة والمتنوعة، كما فى مسرحيات «الناس العملو قروش» و«رجال آخر زمن» و«بدور الساب» وغيرها.

إن الممثل حسن يوسف وعبر هذا الكم من الشخصيات الكثيرة والمتنوعة ينهض في أدائه التمثيلي على قدر كبير من التلقائية والبساطة في الأداء، مديرًا وبشكل خلاق لهذه الاختلافات بين الشخصيات التي تجمع بين «الشرير» و«الطيب»، بين «البسيط» و«المركب»، والأهم من كل هذا مقدرته الفائقة في الاستحواذ على المشاهدين والمشاهدات، الأمر الذي أتاح له الدخول إلى عالم النجومية من أوسع الأبواب، فسيد جرسة وبلا جدال واحد من أهم نجومنا الكبار.. في سياق التنوع ذاته نشير إلى أنه عمل ممثلًا في أعمال ثلة من كتابنا ومخرجينا الكبار في المسرح والتلفزيون، فقد عمل على سبيل المثال ممثلًا في المسرح في أعمال الكتاب بدر الدين هاشم والطاهر شبيكة ومحمد شريف علي وعبداللطيف الرشيد وذو الفقار حسن عدلان ومحمد محيي الدين وعادل محمد خير، ومن الأجيال الجديدة أحمد عجيب، ومع المخرجين في المسرح عمل مع المخرج الكبير مكي سنادة والمخرج عثمان قمر الأنبياء والمخرج جهاد عبدالمجيد والمخرج أحمد رضا دهيب والمخرج أسامة سالم، أما في التلفزيون فقد عمل ممثلًا في أعمال الكتاب هاشم صديق وعبدالناصر الطائف والفاتح البدوي وجعفر سعيد وأحمد رضا دهيب، ومع مخرجي التلفزيون عمل مع المخرج الكبير فاروق سليمان والمخرج الفاتح البدوي والمخرج قاسم أبو زيد والمخرج مجدي مكي والمخرج حسن كدسة والمخرجة سلوى درويش.. لا يفوتني هنا أن أشير إلى أن الفنان حسن يوسف له تجارب فى الإخراج والإنتاج، فقد أنتج مسرحيتي «سماسرة خمسة نجوم» و«رجال آخر زمن».

يحمد للفنان حسن يوسف إنه ظل يعمل

في صمت، وإنه كان ولا يزال متحررًا من أي ادعاءات زائفة، فمسيرته محمية بعشقه الأبدي لفن المسرح، ذلك العشق الذي جعله يمثل كل تلك الشخصيات، وجعله يجوب الكثير من مدن وقرى السودان مغامرًا بجسده وروحه ووقته وماله، مثلما فعل سلفه الفنان القدير أستاذنا الفاضل سعيد.

أكتب عن الفنان حسن يوسف حمد الشهير بـ«سيد جرسة»، احتفاء بالفرادة والمثابرة والإيمان بدور المسرح/الدراما والعمل على نشرها رغبة في توزيع المعرفة والمتعة لكل المواطنين.

أعماله في المسرح:

مسرحية قافلة الأفراح «مسرحية للأطفال»، وقد سجلت للتلفزيون القومي: «قلب الأم»، «عجائز ما بتخشي»، «الناس العملوا قروش»، «عنبر عشرة»، «الموتى يتكلمون»، «ود أحمد»، «الطاحونة»، «من كي لي كي»، «ضريح ود النور»، «ناس الزمن دا»، «سفر الجفا»، «سكن عشوائي»، «رمي الصاجات»، «بدور الساب»، «حرم السيد المدير»، «سماسرة خمسة نجوم»، «مسافة السكة»، «رجال آخر زمن»، «سنار المحروسة»، «ضل الشجرة»، «الأطفال يحكمون العالم»، «حكم أب تكو».

أعماله فى التلفزيون: «المسلسلات:

«طائر الشفق الغريب»، «آخر قطار»، «الشيمة»، «ابتسامة أمل»، «العودة للأرض»، «أقمار الضواحي»، «التصفية»، «وضاعت الشواطي».

المسلسلات:

-1سلسلة بالله شوف.
-2سيد جرسة.
-3وجوه.
-4حكايات سودانية.
-5يوميات عباس أفندي.
-6سعيد وسعيدة.

وغيرها من السلسلات، إضافة إلى عدد من الأفلام التلفزيونية والمسلسلات والسلسلات الإذاعية.

خريطة عروضه المسرحية:

1.المسارح المختلفة فى مدن الخرطوم.. الخرطوم بحرى.. أمدرمان.
2.الدويم.. ربك.. كوستي.. تندلتي.. الجبلين.
3 .الأبيض.. أم روابة.. بارا.. النهود.. الرهد.. الدلنج.. كادوقلي.
4.بورتسودان.. حلايب.. هيا.. سنكات.. طوكر.. القضارف.. سواكن.. حلفا.. خشم القربة.. كسلا.. الشُوَك.
5.الدمازين.. الرصيرص.. سنار وبعض قراها.. سنجة.
6.مدنى وبعض قرى الجزيرة.
-7 الدبة.

«في ظل حرب بلا نهاية...

«السودان ينزف، واللاعبون يقاتلون على ملاعب الغربة»

ملخص

في أحد فنادق العاصمة الموريتانية نواكشوط، يجلس محمد عبد الرحمن، نجم نادي الهلال ومنتخب السودان، محدّقًا في شاشة هاتفه، يطالع الأخبار على أمل أن يقرأ خبرًا يبعث في قلبه الطمأنينة، أو خبرًا يلوّح بقرب انتهاء الحرب في بلاده. «أحيانًا أشعر أن الأمور ستتحسن... لكن الواقع يعيدني دائمًا إلى القلق والانتظار»، يقول اللاعب الذي خاض أكثر من 50 مباراة دولية، وهو الآن بعيد عن وطنه وعن أسرته.

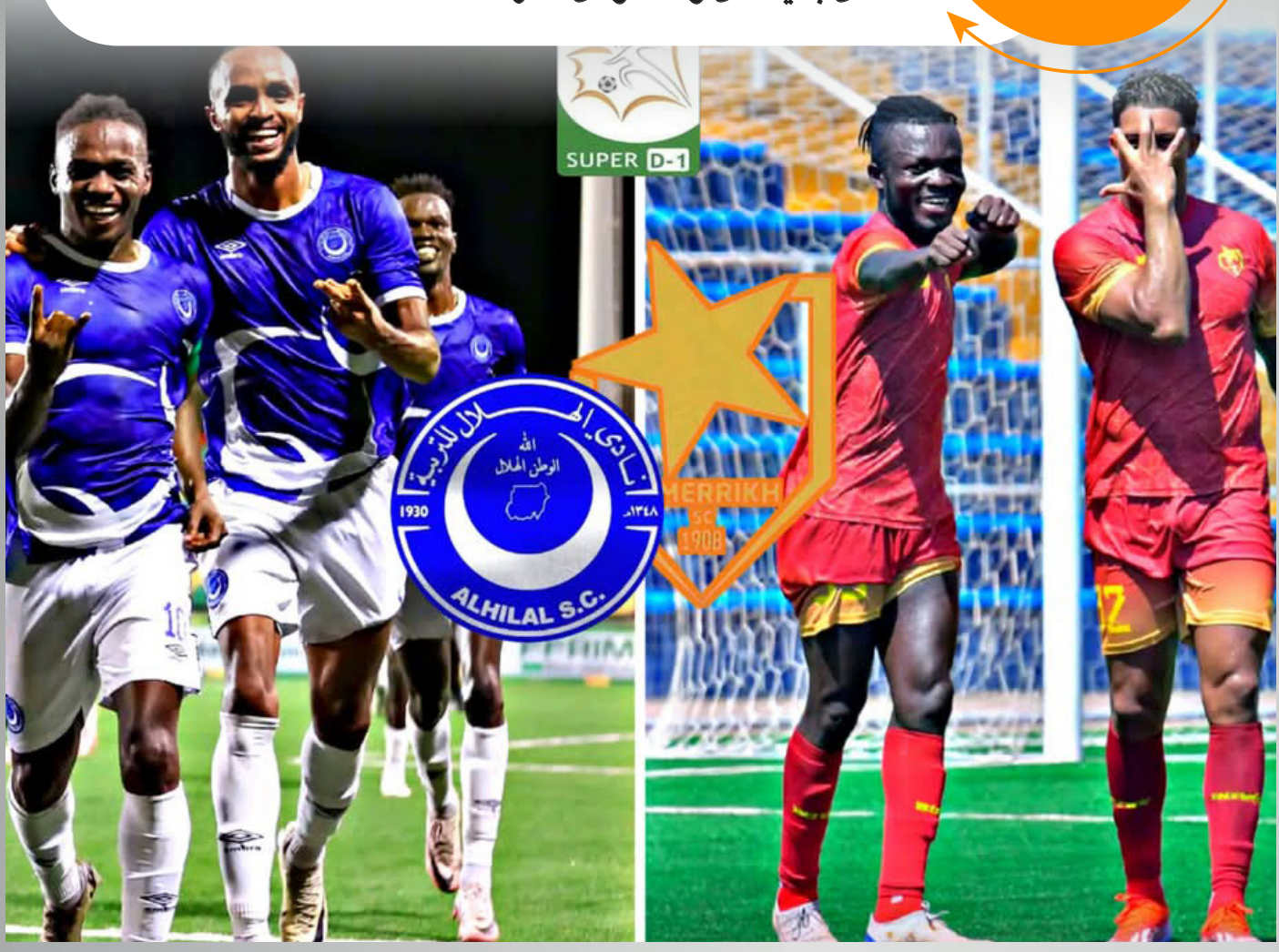

لوموند - أليكسيس بيليبولت

منذ يوليو 2024، انتقل قطبا الكرة السودانية، الهلال والمريخ، إلى موريتانيا هربًا من أتون الحرب المشتعلة في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع، بناءً على دعوة من الاتحاد الموريتاني لكرة القدم للمشاركة في الدوري المحلي بصفة استثنائية. قرار شكّل طوق نجاة مؤقتًا للفرق التي كانت تعيش في تنقلات مستمرة منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023.

من أم درمان إلى نواكشوط

لم تكن موريتانيا المحطة الأولى في رحلة التشرد. يقول فلوران إيبينجي، المدرب الفرنسي الكونغولي للهلال: «غادرت السودان ومعي زوجتي وابنتي وحقيبة صغيرة و500 دولار فقط. قضينا عامًا في مصر والسعودية والمغرب وتنزانيا ورواندا... نبحث عن الأمان فقط». ويضيف: «رغم العروض المغرية التي وصلتني من أندية عدة، لم أفكر في ترك الهلال. هؤلاء اللاعبون استثنائيون، فقدوا أحبّاءهم ومع ذلك يقاتلون على الملعب». نادي المريخ عاش التجربة نفسها، ويقيم الفريقان اليوم في فندقين متقابلين في نواكشوط لا تفصل بينهما سوى أمتار قليلة. ورغم التنافس الشرس بينهما، فإن ظروف الغربة جعلت منهما كيانًا واحدًا في وجه المحنة.

نتائج رغم الألم

ورغم مرارة اللجوء، قدّم الهلال موسمًا لافتًا في دوري أبطال أفريقيا بوصوله إلى ربع النهائي، بينما تأهل منتخب السودان - الذي يتكوّن معظمه من لاعبي الهلال والمريخ - إلى بطولة أمم أفريقيا 2025 في المغرب، ويُبقي حلم المشاركة في كأس العالم 2026 حيًا.

«اللاعبون يعيشون أوضاعًا نفسية صعبة، بعضهم لا يعرف مصير عائلته حتى الآن»، يقول حسن علي عيسى، الأمين العام لنادي الهلال ولاجئ حالي في القاهرة. «ومع ذلك، يقدمون أداءً مشرفًا. هم لا يلعبون من أجل أنفسهم فقط، بل من أجل شعب يعاني».

يحاول الهلال، بإمكاناته المحدودة، دعم لاعبيه نفسيًا. فقد تم التعاقد مع طبيب نفسي لعقد جلسات فردية وجماعية، لتخفيف الضغط عن اللاعبين والجهاز الفني. «بعض اللاعبين وصلوا إلى حافة الانهيار»، يؤكد عيسى، مشيرًا إلى أن النادي، بقيادة رئيسه رجل الأعمال هشام السوباط، لا يزال يلتزم بدفع الرواتب رغم الأزمة. من أكثر المتأثرين بالحرب كان خالد بخيت، المدرب المساعد بالهلال، والذي فقد والده وشقيقه الأكبر. «كان عليّ التماسك من أجل اللاعبين، بينما أحاول إخراج زوجتي وأطفالي من السودان... وقد استغرق الأمر عامًا كاملًا»، يقول بخيت، الذي تمكن من زيارتهم مؤقتًا في قطر.

لحظات إنسانية نادرة

في لحظة لا تُنسى، تمكن محمد عبد الرحمن من لقاء والديه في القاهرة، خلال مباراة الهلال ضد الأهلي المصري بدوري الأبطال. «لم أرهم منذ عامين، كانت ساعتان فقط، لكنها كانت كفيلة بإعادة الحياة إلى قلبي»، كما قال المهاجم.

في بنغازي الليبية، التي تحولت إلى «أرض بديلة» للمنتخب السوداني، يحضر الآلاف من أبناء الجالية السودانية لمؤازرة صقور الجديان. «هؤلاء اللاعبون يعطون السودانيين شيئًا من الأمل... كرة القدم باتت آخر ما يربطهم بالوطن»، يقول حسن علي عيسى.

في نواكشوط، يحاول اللاعبون التكيّف مع حياة جديدة. تدريبات، مباريات، زيارات متبادلة بين لاعبي الهلال والمريخ، وقليل من الراحة على الشاطئ أو في المقاهي. لكن الهاتف لا يفارق أيديهم، فكل مكالمة من الأهل قد تنقطع فجأة بسبب قصف أو انقطاع الشبكة. «نعيش لحظات من الرعب أحيانًا ونحن ننتظر خبرًا من عائلتنا»، يقول بخيت.

ويقول التقني الكونغولي :الأجانب في الفريق، خاصة من غرب أفريقيا، أصبحوا جزءًا من العائلة. «نحاول الحفاظ على الروح الجماعية. إنهم يعلمون أن القتال سينتهي يومًا ما، وسيتمكنون من العودة إلى بلادهم، حيث سيكون هناك الكثير مما يجب إعادة إعماره.

رغم الظروف القاسية، يعمل الاتحاد السوداني لكرة القدم على تنظيم تصفيات محلية لاختيار ممثلي السودان في البطولات القارية المقبلة. يُفكر المسؤولون في إقامتها في إريتريا، أو تنزانيا، أو حتى داخل السودان، في مدن مثل كريمة أو القضارف التي لم تتأثر كثيرًا بالحرب.

«الأمل لا يموت»، يختم حسن علي عيسى. «قد تهدم الحرب المنازل، وتقطع الكهرباء والماء، وتُغلق المدارس، لكن لا يمكنها أن تقتل الحلم. سنعيد بناء كل شيء... والكرة السودانية ستنهض من جديد».